اللوبي الإسرائيلي
وسياسة الولايات المتحدة الخارجية

تقوم سياسة الولايات المتحدة الخارجية بتحديد شكل الأحداث في جميع زوايا كوكب الأرض. وما من مكان ينطبق عليه هذا الكلام مثل انطباقه على الشرق الأوسط المبتلى بعدم الاستقرار المزمن والمنطوي على قدر هائل من الأهمية الاستراتيجية. وحديثاً جداً ما لبثت محاولة إدارة بوش لقلب المنطقة إلى حديقة أنظمة ديمقراطية أن أفضت إلى تفريخ تمرد مقيم في العراق، وإلى ارتفاع حاد لأسعار النفط العالمية، وإلى عمليات تفجير إرهابية في كل من مدريد، لندن، وعَمّان. ولأن الأمر ينطوي على هذا القدر من الخطورة بالنسبة إلى هذا العدد الكبير من الناس، فإن على جميع البلدان أن تقف على حقيقة القوى التي تُحرِّك سياسةَ الولايات المتحدة الشرق أوسطية.

يتعين على مصلحة الولايات المتحدة القومية أن تكون الهدفَ الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية. غير أن محور سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية بقي على امتداد العقود الماضية، ولاسيما منذ حرب الأيام الستة في 1967، متمثلاً بالعلاقة مع إسرائيل. فتضافُر الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل مع المسعى المرتبط الرامي إلى نشر الديمقراطية في المنطقة ما لبث أن تمخض عن استفزاز الرأي العام العربي والإسلامي وتعريض أمن الولايات المتحدة للخطر.

ليس لهذا الوضع أيُّ نظير في التاريخ السياسي الأمريكي. ما الذي دفع الولايات المتحدة إلى التغاضي عن أمنها هي دفاعاً عن مصالح دولة أخرى؟ يستطيع المرء أن يفترض أن العلاقة بين البلدين قائمة على قاعدة مصالح إستراتيجية مشتركة أو على أساس ضرورات أخلاقية مُلْزِمة. غير أن أياً من ذينك التفسيرين لا يستطيع، كما سنبين لاحقاً، تسويغ المستوى المادي والدبلوماسي المرموق للدعم الذي تُوَفِّره الولايات المتحدة لإسرائيل.

نرى، بدلاً من ذلك، أن الزخم الإجمالي للسياسة الأمريكية في المنطقة عائد، كلياً تقريباً، إلى سياسة الولايات المتحدة الداخلية، وإلى فعاليات "اللوبي الإسرائيلي" خصوصاً. صحيح أن جماعات مصالح خاصة أخرى نجحت في حرف سياسة أمريكا الخارجية نحو اتجاهات مفضَّلة لديها، إلا أن أياً من اللوبيات لم يتمكن من تحقيق مثل هذا الابتعاد للسياسة الخارجية عن المصلحة القومية الأمريكية مع النجاح، في الوقت نفسه، في إقناع الأمريكيين بأن المصالح الأمريكية والإسرائيلية متماهية من حيث الجوهر[1].

1- يشي مجرد وجود اللوبي، في الحقيقة، بأن الدعم اللامشروط لإسرائيل ليس مصلحة قومية أمريكية. ولو كان كذلك لما تطلب الأمر إيجاد جماعة مصالح خاصة منظمة لبلوغه. إن كون إسرائيل نقطة ضعف استراتيجية وأخلاقية هو الذي يجعل الحفاظ على الدعم الأمريكي كما هو متطلِّباً ممارسةَ ضغوط سياسية قوية. سبق لزعيم الأقلية السابق في مجلس النواب رتشارد غبهاردت أن قال للايباك: "من شأن تلك العلاقة ألا تكون موجودة في غياب دعمكم الثابت... وقِتالُكم اليومي لتعزيزها". هذا الاقتباس مأخوذ من موقع الايباك الإلكتروني [http://www.aipac.org/]، 2004/1/12. انظر أيضاً "نوع من: أنا أتهم!"، سلّيت، 2003/3/12.

في الصفحات التالية نقوم بوصف الطريقة التي حقق بها اللوبي هذا الإنجاز مع تسليط الضوء على كيفية قيام فعالياته بصياغة تحركات أمريكا في هذه المنطقة الحساسة. ونظراً لأهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية وتأثيره المحتمل في غيرها من المناطق، يتعين على الأمريكيين وغير الأمريكيين أن يقفوا على حقيقة مدى تأثير اللوبي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية ويتناولوه بالدراسة والتحليل.

بعضُ القراء سيجدون هذا التحليل مزعجاً، غير أن الحقائق الواردة فيه ليست مثار خلاف جدي بين الباحثين. وبالفعل فإن حديثنا يستند كثيراً إلى كتابات عدد من الباحثين والصحفيين الإسرائيليين الذين يستحقون قدراً كبيراً من الإطراء لتسليطهم الضوء على هذه القضايا. نُعَوِّل كذلك على أدلة وَفَّرَتْها منظمات حقوق إنسان إسرائيلية ودولية محترمة. وبالمثل فإن ما نقوله عن تأثير اللوبي يقوم على شهادات أعضاء اللوبي أنفسهم، إضافة إلى شهادات ساسة سبق لهم أن عملوا معهم. بالطبع يستطيع القُرّاء رَفْضَ استنتاجاتنا، إلا أن الأدلة التي تدعم هذه الاستنتاجات ليست مثار جدل.

ولي النعمة الكبير

منذ حرب تشرين 1973 وَفَّرَت واشنطن لإسرائيل مستوى من الدعم قَزَّم مستويات الدعم الموفَّرة لأي دولة أخرى. فمنذ عام 1967 ظلت إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في قائمة الجهات المتلقية

للمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية السنوية وصاحبة النصيب الإجمالي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. إن مجموع المعونة الأمريكية المباشرة إلى إسرائيل زاد على 140 ملياراً من الدولارات عام 2003[1]. وتتلقى إسرائيل (3) مليارات دولار مساعدة سنوية مباشرة، أي نحو خُمس موازنة المساعدات الخارجية الأمريكية. ولدى حساب حصة الفرد يتبين أن الولايات المتحدة تقدم لكل إسرائيلي دعماً يصل إلى نحو 500 دولار في السنة[2]. ومثل هذا السخاء مثير لقدر خاص من الدهشة حين نكتشف أن إسرائيل باتت الآن دولة صناعية غنية ذات مستوى دخل فردي يكاد يوازي نظيريه في كوريا الجنوبية وإسبانيا[3].

1 - حسب ما جاء في "الكتاب الأخضر" الصادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (اليو. إس. إيد USAID) حول "القروض والمنح" الموجهة إلى ما وراء البحار، حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة إلى نهاية عام 2003 على مبلغ 140142800 دولار بالسعر المعتمد في 2003. مأخوذ من موقع "الكتاب الأخضر" الإلكتروني [http://www.qesdb.cdie.org/gbk/]، 2005/11/8.

2 - يقال في "الكتاب الأخضر" إن إسرائيل تلقت 7.3 مليار من الدولارات مساعدات مباشرة من الولايات المتحدة في 2003. وعدد سكان إسرائيل حسب سجلات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) هو 6276883 نسمة. التوازن العسكري: 2005 - 2006 أكسفورد شاير: روتلج، 2005)، ص192؛[http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/]. معدل حصة الفرد الإسرائيلي 589 دولار. وإذا افترضنا حجم الكتلة السكانية هو نفسه وإجمالي المساعدات 3 مليارات فإن كل إسرائيلي يحصل على 478 دولاراً.

3 - انظر [http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/]؛ أطلس البنك الدولي (واشنطن، العاصمة: فريق بيانات التنمية، البنك الدولي، أيلول/سبتمبر 2004)، ص: 64 -65 .

تحصل إسرائيل أيضاً على صفقات خاصة أخرى من واشنطن[1]. في حين أن متلقي المساعدات الآخرين يحصلون على حصصهم في أقساط فصلية، نجد أن إسرائيل تستلم كل حصتها في بداية كل سنة مالية بما يمكِّنها من كسب فوائد إضافية. ومع أن أكثر متلقي المساعدات العسكرية الأمريكية مطالبون بإنفاقها كلها في الولايات المتحدة، فإن إسرائيل مخوَّلة أن توظف نحو 25 بالمئة من مخصصاتها لتمويل صناعتها الدفاعية الخاصة. إنها الجهة المستفيدة الوحيدة المعفاة من تقديم كشف عن سُبُل صرف المساعدة، وهذا استثناء يجعل الحيلولة دون استخدام الأموال لأغراض تُعارضها الولايات المتحدة مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية أمراً شبه مستحيل.

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة زودت إسرائيل بنحو (3) مليارات دولار لتطوير منظومات أسلحة معينة، مثل طائرة لافي، لم تكن وزارة الدفاع راغبة فيها أو بحاجة إليها مع تمكينها في الوقت نفسه من الحصول على أسلحة أمريكية متفوقة مثل طَوّافات البلاك هوك ومقاتلات الإف -16 النفاثة. وتمكِّن الولاياتُ المتحدة إسرائيلَ، أخيراً، من الحصول على المعلومات الاستخباراتية التي

1- للاطلاع على مناقشة جملة الصفقات الخاصة المختلفة التي تحصل عليها إسرائيل، انظر كلايد آر. مارك، "إسرائيل: مساعدات الولايات المتحدة الخارجية"، إيجاز صادر عن الكونغرس (واشنطن العاصمة، جهاز الأبحاث في الكونغرس، 2005/4/26).

تحجبها عن حليفاتها في الناتو، وقد دأبت على التغاضي عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية[1].

زد على ذلك أن واشنطن توفر لإسرائيل دعماً دبلوماسياً مطَّرداً. فمنذ 1982 نقضت الولايات المتحدة قرارات مجلس الأمن الدولي المنتقدة لإسرائيل (32) مرة، أكثر من مجموع المرات التي أقدم فيها أعضاء مجلس الأمن الآخرون على استخدام حق النقض[2]. وتقوم

---

1 - آفنر كوهن، إسرائيل والقنبلة (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 1999)؛ سيمور إم. هيرش، الخيار الشمشوني: ترسانة إسرائيل النووية والسياسة الخارجية الأمريكية (نيورك: راندوم هاوس، 1991).

2 - "تقرير عن فريق العمل المستمر حول مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وقضايا أخرى ذات علاقة بالمجلس، "ملحق 3، محاضر الجمعية العمومية الرسمية، الدورة 58؛ تتمة رقم 47، 2004، ص: 13 - 14 ؛ دونالد نيف، "قائمة مرهِّنة للفيتوات التي استخدمتها الولايات المتحدة لتحصين إسرائيل ضد الانتقاد من قبل مجلس الأمن الدولي، "تقرير واشنطن عن شؤون الشرق الأوسط، أيار - مايو/ حزيران - يونيو 2005؛ ستفن زونز، "الولايات المتحدة تعلن موسماً مفتوحاً عن العاملين في الأمم المتحدة"، كومون دريمز دوت أورغ، 2003/1/10. ثمة كان أيضاً عدد من القرارات التي لم تصل إلى مرحلة التصويت لأن أعضاء مجلس الأمن كانوا يعرفون أن الولايات المتحدة كانت ستنقضها. ونظراً لصعوبة انتقاد ممارسات إسرائيلية معينة في مجلس الأمن، كثيراً ما كان النقد يأتي من الجمعية العمومية للأمم المتحدة، حيث لا تتمتع أي دولة بحق الفيتو. في تلك المناسبات جميعها دون استثناء، تجد الولايات المتحدة نفسها في الطرف الخاسر جداً على صعيد التصويت حيث تُهزم بأكثرية 133 إلى 4 ويكون مَنْ في صفها هم مندوبو مايكرونيزيا وجزر مارشال إضافة إلى إسرائيل بالطبع. ورداً على ما حصل قالت الفورورد في تشرين الثاني/ =

واشنطن أيضاً بعرقلة جهود الدول العربية الهادفة إلى إخضاع ترسانة إسرائيل النووية لبرنامج وكالة الطاقة الذرية الدولية[1].

وكذلك فإن الولايات المتحدة تسارع إلى إنقاذ إسرائيل زمن الحرب والوقوف إلى جانبها عند التفاوض حول السلام. فإدارة نكسون هَبَّتْ إلى إعادة تسليح إسرائيل في حرب أكتوبر وحَمَتْ إسرائيل من خطر التدخل السوفيتي. وبقيت واشنطن منخرطة بعمق في المفاوضات التي أنهت الحرب كما في عملية الخطوة – خطوة الطويلة التي أعقبت الحرب، تماماً مثلما لعبت دوراً مفتاحياً في المفاوضات التي سبقت اتفاقيات أوسلو لعام 1993 وأعقبتها[2]. كانت ثمة احتكاكات عَرَضية بين رسميي الولايات المتحدة وإسرائيل في المناسبتين، غير أن أمريكا ظَلَّتْ حريصة على تنسيق مواقفها مع إسرائيل وعلى تأييد وجهة نظر إسرائيل في المباحثات. وبالفعل فإن أحد المشاركين الأمريكيين في مفاوضات

= نوفمبر 2003 إن إدارة بوش كانت، بحفزٍ من اللجنة اليهودية الأمريكية، "تسعى إلى إطلاق الحملة الأشمل منذ سنوات في سبيل اختزال عدد القرارات المعادية لإسرائيل المتخذة روتينياً من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة". مارك بيرلمان، "سعي واشنطن لتقليص عدد الأصوات المناوئة لإسرائيل في الأمم المتحدة"، فورورد، 2003/11/4.

1 – مارك بيرلمان، "الوكالة الدولية تراقب أسلحة إسرائيل النووية"، فورورد، 2003/9/5.

2 – وليم بي. كوندت، العملية السلمية: الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي – الإسرائيلي منذ 1967، الطبعة الثالثة، (واشنطن، العاصمة: مطابع مؤسسة بروكنغز، 2005)، الفصول: 5 –7 ، 10 –12 .

كامب ديفيد عام (2000) قال لاحقاً: "كثيراً، وكثيراً جداً... ما تصرَّفْنا كما لو كنا محامين مكلفين بالدفاع عن إسرائيل"[1].

كما سيقال لاحقاً، حرصت واشنطن على تمكين إسرائيل من التمتع بهامش واسع من الحرية في التعامل مع المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حتى حين كانت تصرفاتُها تأتي متناقضة مع السياسة الأمريكية المعلنة. يضاف إلى ذلك أن إستراتيجية إدارة بوش الطموحة الرامية إلى تغيير الشرق الأوسط - بدءاً بغزو العراق - تستهدف، أقله جزئياً، تحسين وضع إسرائيل الاستراتيجي. وفيما عدا تحالفات زمن الحرب، يصعب تذكُّرُ مثال

1- ناتان غوتمان، "الولايات المتحدة متهمة بالانحياز لإسرائيل في كامب ديفد 2000"، هآرتس 2005/4/29؛ "دروس من المفاوضات العربية - الإسرائيلية: أربعة مفاوضين ينظرون إلى الخلف وإلى الأمام"، محاضر ندوة، معهد الشرق الأوسط، 2005/4/25. وللاطلاع على مناقشات عامة لوقوف الولايات المتحدة المطَّرد مع إسرائيل ضد الفلسطينيين، انظر نعوم تشومسكي مثلث الهلاك: الولايات المتحدة، إسرائيل والفلسطينيون (كامبرج، ماساتشوستس: مطابع ساوث إند، 1999)؛ كاثلين كرستيسون وجهات نظر حول فلسطين: تأثيرها في سياسة أمريكا الشرق أوسطية (بيركلي، كاليفورنيا: مطابع جامعة كاليفورنيا، 2001)؛ نصير إتش. عاروري، وسيط غير نزيه: دور الولايات المتحدة في إسرائيل وفلسطين (كامبرج، ماساتشوستس: مطابع ساوث إند، 2003). جدير بالملاحظة أيضاً أن البريطانيين وقفوا في صف الصهاينة ضد الفلسطينيين خلال فترة الانتداب البريطاني (1919 - 1948). انظر توم سغف، فلسطين واحدة، كاملة: اليهود والعرب في ظل الانتداب البريطاني (نيويورك: هنري هولت، 2000).

آخر أقدم فيه أي بلد على تزويد بلد آخر بمثل هذا المستوى من الدعم المادي والدبلوماسي على امتداد مثل هذه المدة الزمنية المديدة. إن دعم أمريكا لإسرائيل فريد باختصار.

كان من الممكن فهم مثل هذا السخاء لو أن إسرائيل كانت ذُخْراً إستراتيجياً حيوياً، أو كان الدعم الأمريكي المستدام منطوياً على ضرورة أخلاقية مُلْزِمة. غير أن أياً من المنطقين ليس مقنعاً.

عبء إستراتيجي

برأي موقع الايباك (لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية) "عقدت الولايات المتحدة وإسرائيل شراكة فريدة لمواجهة التهديدات الإستراتيجية المتنامية في الشرق الأوسط .... وهذا المسعى التعاوني يوفر منافع ذات شأن لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل"[1]. إنه زعمٌ يؤمن به مؤيدو إسرائيل ولا يمل الساسة الإسرائيليون والأمريكيون الموالون لإسرائيل من التذكير به.

ربما كانت إسرائيل ذُخْراً إستراتيجياً أيام الحرب الباردة[2]. فحين نابت عن أمريكا بعد حرب الأيام الستة (1967)، ساهمت

1 - مأخوذ من موقع الايباك الإلكتروني [http://www.aipac.org/documents/unitedefforts.html]، 2006/1/12.

2 - انظر، مثلاً، وارن باس، دعم أي صديق: سياسة كندي الشرق أوسطية والتحالف الأمريكي - الإسرائيلي (نيويورك: مطابع جامعة اكسفورد، 2003)؛ إيه. اف. كي. اورغانسكي، صفقة الـ 36 ملياراً من الدولارات: الاستراتيجية والسياسة في مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل =

إسرائيل في احتواء التوسع السوفيتي بالمنطقة، وألحقت هزائم مهينة بأنظمة عميلة للسوفيت، مثل: نظامي مصر وسورية. وأحياناً نجحت إسرائيل في حماية حلفاء للولايات المتحدة (مثل الملك الأردني حسين)، كما تمكّن جبروتُها العسكري من إجبار موسكو على إنفاق المزيد دَعْماً لعملائها المهزومين. كذلك قَدَّمَتْ إسرائيل إلى الولايات المتحدة معلومات استخباراتية مفيدة عن القُدرات السوفيتية.

غير أن من غير الجائز أن تتم المبالغة بقيمة إسرائيل الإستراتيجية في تلك الحقبة. فدعم إسرائيل لم يكن رخيصاً، وقد أدى إلى تعقيد علاقات أمريكا مع العالم العربي[1]. إن قرار

= (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 1990)؛ ستفن ال. شبيغل، "إسرائيل ذخراً استراتيجياً"، كومنتري، حزيران/يونيو 1983، ص: 51 -55 ؛ المؤلف آنف الذكر، الصراع العربي - الإسرائيلي الآخر: صُنْع سياسة أمريكا الشرق أوسطية من ترومان إلى ريغان (شيكاغو: مطابع جامعة شيكاغو، 1985).

1 - هذه النقطة لم تفت موشي دايان الذي سجل، متذكراً حدثياً بينه وبين هنري كيسنجر في أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، ما يلي: "مع أنني علَّقْتُ قائلاً إن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة المستعدة لتقف في صفنا، فإن تأملي الصامت كان يشي بأن من الأفضل للولايات المتحدة أن تكون داعمة للعرب". موشي ديان، قصة حياتي (نيويورك، وليم مورو، 1976)، ص: 512 -513 . انظر أيضاً زاخ ليفي، "صفقة السكاي هوك الأمريكية مع إسرائيل، 1966: ضرورات استراتيجية لصفقة سلاح"، التاريخ الدبلوماسي، 2/28 (نيسان/أبريل 2004) ص: 255 -276 .

الولايات المتحدة القاضي بمنح إسرائيل مبلغ (2.2) ملياراً من الدولارات مساعدات عسكرية طارئة خلال حرب أكتوبر تمخض، مثلاً، عن مقاطعة نفطية من الأوبك ألحقت أضراراً كبيرة بالاقتصادات الغربية. يضاف إلى ذلك أن الجيش الإسرائيلي لم يستطع حماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. لم تستطع الولايات المتحدة، مثلاً، أن تُعَوِّل على إسرائيل حين أثارت الثورة الإيرانية في سنة 1979 المخاوف بشأن أمن نفط الخليج، وقد اضطرت إلى إيجاد "قوة الانتشار السريع" تعويضاً.

حتى لو كانت إسرائيل ذُخْراً إستراتيجياً خلال الحرب الباردة، فإن حرب الخليج الأولى (1990 - 1991) كَشَفَت عن حقيقة أن إسرائيل هذه بدأت تتحول إلى عبء إستراتيجي. لم تكن الولايات المتحدة لتستطيع استخدام القواعد الإسرائيلية في الحرب دون تمزيق التحالف المعادي للعراق، كما اضطرت إلى تبديد موارد معنية (بطاريات صواريخ باتريوت) لمنع تل أبيب من الإقدام على أي تصرف مؤهَّل لتمزيق التحالف ضد صدام. كرر التاريخ نفسه في سنة 2003: مع أن إسرائيل كانت متلهفة لمهاجمة صدام نيابة عن الولايات المتحدة، فإن الرئيس بوش لم يكن ليستطيع أن يطلب مساعدتها دون استثارة معارضة العرب. مرة أخرى بقيت إسرائيل متفرجة[1].

1- كتب بيرنارد لويس في 1991 ما يلي: "مهما كانت القيمة التي كانت إسرائيل تنطوي عليها بوصفها ذخراً استراتيجياً خلال الحرب الباردة، فإن من الواضح أن تلك القيمة انتهت حين وصلت الحرب الباردة نَفْسُها إلى نهايتها. وقد تجلى التغيير الحاصل بوضوح في حرب الخليج السنة

بدءاً بتسعينيات القرن الماضي، ولاسيما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بات دعم الولايات المتحدة لإسرائيل مسوَّغاً بالزعم القائل بأن الدولتين، كلتيهما، مهددتان من قِبَل جماعات إرهابية منتمية إلى العالم العربي أو الإسلامي، ومن جانب مجموعة من "الدول المارقة" الداعمة لهذه الجماعات والساعية إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. يشي هذا المنطق بأن على واشنطن أن تطلق يد إسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين وألاّ تضغط عليها لتقديم التنازلات حتى يتم سجن الإرهابيين الفلسطينيين أو قتلهم. يشي أيضاً بأن على الولايات المتحدة أن تتعقب البلدان الشبيهة بجمهورية إيران الإسلامية، عراق صدام حسين، وسورية بشار الأسد. وهكذا فإن إسرائيل يُنظر إليها بوصفها حليفة أساسية في الحرب على الإرهاب، لأن أعداءها هم أعداء أمريكا. صحيح أن هذا المنطق الجديد يبدو مقنعاً، ولكن إسرائيل تبقى في الحقيقة عبئاً ونقطة ضعف في الحرب على الإرهاب، كما في المسعى الأوسع المُنْصب على التعامل مع الدول المارقة.

= الماضية، حين كان أقصى ما طلبته الولايات المتحدة من إسرائيل هو البقاء خارج حلبة الصراع - التزام الصمت، اللافعل، والغياب عن الأنظار قدر المستطاع.... لم تكن إسرائيل ذُخْراً، بل غير ذات شأن - حتى إن بعضهم قال إنها كانت مصدر إزعاج. بعض الأشياء التي قالتْها وفعلتْها الحكومة الإسرائيلية فيما بعد لم تكن مؤهِّلة لتغيير وجهة النظر هذه". "إعادة التفكير بالشرق الأوسط"، فورين أفيرز، 4/71، (خريف 1992)، ص: 110- 111.

بدايةً ليس "الإرهاب" إلا تكتيكاً تستخدمه قائمة طويلة من الجماعات؛ ليس "الإرهاب" عدواً واحداً موحَّداً. والمنظمات الإرهابية التي تهدد إسرائيل (حماس أو حزب الله مثلاً) لا تهدد الولايات المتحدة إذا لم تبادر هي إلى التدخل ضدها (كما في لبنان سنة 1982). يضاف إلى ذلك أن الإرهاب الفلسطيني ليس عُنْفاً عشوائياً موجهاً ضد إسرائيل أو "الغرب"؛ ليس في الغالب إلا ردّاً على حَمْلةِ إسرائيل المتمادية الهادفة إلى استعمار الضفة الغربية وقطاع غزة.

لعل الأهم هو أن الزعم بأن تهديداً إرهابياً مشتركاً يجمع بين إسرائيل والولايات المتحدة يقلب العلاقة السببية رأساً على عقب: فالولايات المتحدة تعاني من مشكلة الإرهاب؛ لأنها ذات علاقة وثيقة بإسرائيل، في المقام الأول، وليس العكس. صحيح أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ليس هو السبب الوحيد الكامن وراء الإرهاب المعادي لأمريكا، لكنه سبب ذو شأن، ويجعل كَسْب الحرب على الإرهاب أكثر صعوبة[1]. لا جدال، مثلاً، أن عدداً كبيراً من

1 - يقول خبير شؤون الشرق الأوسط شبلي تلحمي: "ما من قضية تتناغم مع الجمهور في العالم العربي، كما في أرجاء أخرى كثيرة من العالم الإسلامي، بقدر أكبر من العمق مقارنة بفلسطين. وما من قضية أخرى تشكل وجهات النظر الإقليمية حول أمريكا بالقدر نفسه من العمق الذي تفعله قضية فلسطين". المخاطر: أمريكا والشرق الأوسط (باوْلْدَر، سي. أو .CO مطابع وَسْتْفيو، 2002)، ص: 96. أما الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الدولي الخاص السابق إلى العراق، الذي اعتمدته إدارة بوش للمساعدة في تشكيل حكومة عراقية انتقالية في حزيران/ يونيو 2004، فقال إن سياسة إسرائيل إزاء الفلسطينيين هي "السُّم الأكبر في المنطقة" وإن

قادة القاعدة، بمن فيهم ابن لادن، يستفزهم وجودُ إسرائيل في القدس والعناءُ الذي يكابده الفلسطينيون. برأي لجنة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الأمريكية أن ابن لادن أراد بوضوح معاقبة الولايات المتحدة على سياساتها في الشرق الأوسط، بما فيها تأييدها لإسرائيل، بل وقد حاول توقيت الهجمات لتسليط الضوء على هذه القضية[1].

= الناس "في المنطقة، وخارجها" يرون "ظلم هذه السياسة والدعم الظالم بالقدر نفسه الذي توفره الولايات المتحدة لهذه السياسة". انظر وارن هوج، "الأمم المتحدة تتحرك لتنأي بنفسها عن ملاحظات المبعوث إلى العراق"، نيويورك تايمز، 2004/4/23؛ "تعليقات الإبراهيمي.... تثير غضب إسرائيل"، هآرتس 2004/4/24. انظر أيضاً تعليقات الرئيس المصري حسني مبارك في "مبارك: تزايد كُرْه العرب لأمريكا"، واشنطن بوست، 2004/4/20. أخيراً، انظر آمي إيدن "لجنة 9/11 تكتشف أن الغضب من إسرائيل يصب الزَّيتَ على نار موجة الإرهاب الإسلامي"، فورورد، 7/30/ 2004.

16 - اللجنة القومية حول الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة، "خلاصة مؤامرة 9/11"، بيان عاملين رقم: 16، 2004/6/16. انظر أيضاً ناتان غوتمان "خططتْ القاعدة للهجمات في أثناء زيارة رئيس الوزراء للبيت الأبيض". هآرتس، 2004/4/17؛ مارك بيرلمان، "استهدف بن لادن ربط المؤامرة بإسرائيل"، فورورد 2004/6/25. كثيراً ما يزعم مؤيدو إسرائيل أن ابن لادن لم يصبح مهتماً بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلا بعد 9/11، وإلا لأنه اقتنع بجدوى ذلك على صعيد التعبئة. إذن، ليس ثمة أي ارتباط فعلي بين ما حدث في 9/11 وبين دعم الولايات المتحدة لإسرائيل. انظر أندريا ليفن "حذار من جعل إسرائيل كَبْشَ فداء!" بوسطن غلوب، 6/ 2001/10؛ نورمان بودهورتز، "ليست إسرائيل هي المسألة"، وول ستريت جورنال، 2001/9/20. لاحظْ أن هاتين المادتين، كلتيهما، نُشرتا بعد =

ومما ينطوي على القَدْر نفسه من الأهمية أن الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل يسهِّل على المتطرفين من أمثال ابن لادن حشد التأييد الشعبي واجتذاب المتطوعين. واستطلاعات الرأي تؤكد أن الكتلَ السكانية العربية شديدةُ الشجب للدعم الذي تحصل عليه إسرائيل من أمريكا، وأن الفريق الاستشاري للدبلوماسية الشعبية مع العالمين العربي والإسلامي اكتشف أن "مواطني بلدان هذين العالمين شديدو الاستياء إزاء معاناة الفلسطينيين والدور الذي يتصورونه للولايات المتحدة فيما يحصل"(1).

= سقوط البرجين التوأمين مباشرة. إلا أن لدينا عدداً لا يستهان به من كتابات بن لادن وأحاديثه العائدة إلى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، يتضح منها أنه كان شديد الاهتمام بأمور ذات علاقة بالقدس والفلسطينيين قبل 9/11 بزمن طويل. انظر، مثلاً، "الجهاد ضد اليهود والصليبيين" بيان الجبهة الإسلامية العالمية، 1998/2/23، نص مقابلة أسامة بن لادن في 1997/3/20 مع بيتر آرندت من السي. إن. إن. (بُثت المقابلة للمرة الأولى في 1997/4/10). كذلك "يحتوي شريط فيديو أسامة ابن لادن تصريحات معادية لإسرائيل وأخرى معادية لأمريكا"، نقلاً عن موقع رابطة مكافحة التشهير (ADL) الإلكتروني [http://www.adl.org/terrorism _america/bin_l_print.asp]، 2004/3/8.

1 - تغيير العقول، كسب السلام: توجه استراتيجي جديد لدبلوماسية الولايات المتحدة الشعبية في العالمين العربي والإسلامي، تقرير إلى الفريق الاستشاري للدبلوماسية الشعبية بالنسبة إلى العالمين العربي والإسلامي، مقدم إلى لجنة التخصيصات، مجلس النواب الأمريكي، 2003/10/1، ص: 18. انظر أيضاً مشروع بيو للمواقف الكوكبية، مشاهد من عالم متغير 2003: حرب العراق تزيد من تقسيم السياسة الكوكبية (واشنطن، =

وفيما يخص الدول المارقة المزعومة في الشرق الأوسط فإنها ليست تهديداً كارثياً لمصالح الولايات المتحدة الحيوية، بمعزل عن التزام الولايات المتحدة بإسرائيل نفسها. ومع أن للولايات المتحدة عدداً من الخلافات مع هذه الأنظمة، فإن واشنطن ما كانت لتبقى على هذا المستوى من القلق حول إيران، العراق البعثي، أو سورية لولا هذا الارتباط الوثيق بإسرائيل. حتى لو نجحت هذه الدول في امتلاك أسلحة نووية - وهو أمر غير مرغوب بوضوح - لما كانت ثمة أي كارثة إستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ما من مارق مسلَّح نووياً قادر على ابتزاز أي من أمريكا أو إسرائيل؛ لأن المبتز عاجز عن تنفيذ تهديده دون تلقّي رد عقابي ساحق. أما خطر "وصول سلاح نووي ما" إلى أيدي إرهابيين فاحتمالٌ بعيد بالمثل، لأن أي دولة مارقة لن تستطيع ضمان عدم افتضاح الأمر وعدم التعرض بالتالي للوم والعقاب لاحقاً.

علاوة، نرى أن علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل تؤدي بالفعل إلى جعل التعامل مع هذه الدول أكثر صعوبة. إن ترسانة إسرائيل

= العاصمة: مركز أبحاث بيو للناس والصحافة، 2003/6/3)؛ تقرير فريق عمل مجلس العلوم الدفاعية عن الاتصالات الاستراتيجية (واشنطن، العاصمة: مكتب معاون وزير الدفاع للحيازة، التكنولوجيا، والإمدادات، أيلول 2004)؛ شبلي تلحمي، "الرأي العام العربي: مسح ستة بلدان"، سان فرانسيسكو ميركوري، 2003/3/16؛ جون زغبي، انطباعات عشر دول عن استفتاء أمريكي (أوتيكا، نيويورك: زغبي انترناشيونال، 2002/4/11)؛ المؤلف نفسه، انطباعات عن أمريكا 2004: كيف ينظر العرب إلى أمريكا؟ كيف يتعلم العرب عن أمريكا؟ (مسح ست دول)، (أوتيكا، نيويورك: زغبي انترناشيونال، 2004).

النووية هي أحد أسباب رغبة بعض جاراتها في امتلاك الأسلحة النووية، ولا يفيد تهديدُ هذه الدول بتغيير الأنظمة إلا في مضاعفة تلك الرغبة. تبقى إسرائيل بعيدة عن أن تكون ذُخْراً حين تفكر الولايات المتحدة باستخدام القوة ضد هذه الأنظمة؛ لأنها لا تستطيع أن تشارك في القتال.

ليس التعامل مع إسرائيل بوصفها الحليفة الأهم في الحملة على الإرهاب وضد دكتاتوريات شرق أوسطية مصنَّفة، باختصار، إلا مبالغةً في تقويم قدرة إسرائيل على المساعدة في هذه القضايا وتجاهلاً لأشكال قيام سياسات إسرائيل بجعل جهود الولايات المتحدة أكثر صعوبة.

كذلك يؤدي دعم إسرائيل غير المفَنَّد إلى إضعاف موقف الولايات المتحدة خارج الشرق الأوسط. فالنُّخَب الأجنبية لا تكف عن رؤية الولايات المتحدة متطرفة التأييد لإسرائيل، وتعتقد أن تحملها للمظالم الإسرائيلية في المناطق المحتلة بلادة أخلاقية وتعطيل للحرب على الإرهاب[1]. في نيسان/ أبريل 2004، مثلاً، بادر (52) دبلوماسياً بريطانياً سابقاً إلى توجيه رسالة إلى رئيس الوزراء توني بلير قالوا فيها: إن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني قد "أفسد العلاقات بين الغرب والعالمين العربي والإسلامي"،

1- انظر مشروع بيو للمواقف الكوكبية، أمريكا موضع إعجاب، غير أن قادة الرأي يرون هشاشتها الجديدة خيراً (واشنطن، العاصمة: مركز أبحاث بيو للناس والصحافة 2001/12/19)؛ مشروع بيو للمواقف الكوكبية، مشاهد من عالم متغير 2003، ص: 5.

منبهين إلى أن سياسات بوش ورئيس الوزراء شارون لم تكن إلا سياسات "أحادية الجانب وغير مشروعة"[1].

ثمة سبب أخير لمساءلة قيمة إسرائيل الإستراتيجية ألا وهو أنها لا تتصرف تصرفَ حليفٍ مخلص. فالموظفون الإسرائيليون كثيراً ما يتجاهلون مطالب الولايات المتحدة ويَنْقُضون الوعود المقطوعة أمام قيادات أمريكية رفيعة (بما فيها التزامات سابقة بوقف بناء المستوطنات والكف عن "الاغتيالات الهادفة" لقادة

1 - للاطلاع على نص الرسالة انظر "محكومون بالإخفاق في الشرق الأوسط"، الغارديان 2004/4/27. انظر أيضاً نيكولاس بلانفورد، "تحركات أمريكا تُلْهب المعتدلين العرب"، الكرستيان ساينس مونيتور 2004/4/26؛ روبرت كورزْنَوَلْ، "الحلفاء ينبِّهون بوش إلى أن الاستقرار في العراق يتطلب صفقة عربية - إسرائيلية"، الإندبندنت 2004/6/10؛ غْلن كَسْلر وروبن رايت، "الغرب والأوربيون يسائلون مشروع -الشرق الأوسط الكبير-"، واشنطن بوست 2004/2/22؛ بول ريشتر، "أمل أمريكي جديد في الشرق الوسط"، لوس آنجلوس تايمز 2004/11/7؛ روبن رايت وغلن كَسْلر، "تعثر أهداف أمريكا في الشرق الأوسط"، واشنطن بوست 2004/4/21. حتى بعض الإسرائيليين يدركون أن "من شأن استمرار هذا الصراع، بما فيه الاحتلال الإسرائيلي، أن يتمخض بالتأكيد عن موجات إرهاب جديدة؛ والإرهاب الدولي الذي يرعب الأمريكيين كثيراً سوف ينتشر". زئيف شيف، "التلاؤم مع استراتيجية أمريكا"، هآرتس 2003/8/1. جديرٌ بالذكر أيضاً أن 50 دبلوماسياً أمريكياً متقاعد وجهوا في أيار/مايو 2004 إلى الرئيس بوش رسالة مماثلة لرسالة الدبلوماسيين البريطانيين المرسلة إلى توني بلير. نُشرت نسخة عن الرسالة الأمريكية في النيويورك ريفيو أوف بوكس 2004/11/18.

فلسطينيين)[1]. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل زَوَّدَت أطرافاً يُحْتَمَل أن تكون منافسة للولايات المتحدة، مثل الصين، بتكنولوجيات

1 - عايْن، مثلاً، الخلاف الذي نشب في 2005 حول قرار إسرائيل القاضي بتوسيع مستوطناتها في الضفة الغربية. انظر ألوف بَنْ، "لا نستطيع توقع موافقة أمريكية صريحة على بناء المستوطنات!"، هآرتس 2005/3/28؛ آكيفا إيلدار، "بوش: أوقفوا توسيع المستوطنات!"، هآرتس 2005/5/27؛ " بوش يحذر إسرائيل حول الضفة الغربية" بي. بي. سي. نيوز على الهواء 2005/4/11؛ دونالد ماسنْتاير، "شارون يُقْسم على تحدي بوش بشأن توسيع المستوطنات الإسرائيلية"، الإندبندنت 2005/4/22؛ "شارون يتجاهل تحذير بوش"، إم. إس. إن. بي. إس دوت كوم 2005/4/12؛ آمي تيبل، "من الولايات المتحدة إلى إسرائيل: أوقفي توسيع المستوطنات!"، واشنطن بوست 2005/6/26؛ زئيف شيف، "الولايات المتحدة: إسرائيل تراوغ وعودَها بشأن حدود المستوطنات"، هآرتس 2005/3/15. فيما يخص الاغتيالات الهادفة وَعَد رئيسُ الوزراء شارون وزيرَ الخارجية كولن باول في أيار/مايو 2005 بأن إسرائيل ستكُفُّ عن قَتْل القادة الفلسطينيين ما لم تكن هناك "قنبلة موقوتة" (هجوم وشيك). زئيف شيف "خوف أمريكا من إضعاف أبي مازن أكثر،" هآرتس 2003/6/12. غير أن شارون أقدم، بعد شهر واحد، بعد قيام بوش بزيارة مهمة إلى الشرق الأوسط فبدت آفاق التفاوض بين الطرفين المتقاتلين واعدة، على سبع عمليات اغتيال في خمسة أيام لم تكن أي منها منطوية على "قنبلة موقوتة". برادلي بورستون، "هل نجحت قائمة اغتيالات شارون لقادة حماس في إقناع بوش؟" هآرتس 2003/6/17. انظر أيضاً أوري أفنيري، "تجنب خارطة طريق مفضية إلى الهاوية"، آراب نيوز (على الهواء) 2003/8/26؛ غلن كسلر، "البيت الأبيض يؤيد الهجمات الإسرائيلية الأخيرة"، واشنطن بوست 2003/6/13؛ لورا كنغ، "شارون يطري مذبحة الخليل"، لوس آنجلوس تايمز 2003/6/23؛ جدعون ليفي، "من الذي انتهك الهدنة؟" تيكون (على الهواء) 2003/8/17. في آذار/مارس 2004 أقدم جيش الدفاع الإسرائيلي على اغتيال زعيم =

عسكرية أمريكية، في عملية أطلق عليها مفتش عام وزارة الخارجية الأمريكية اسم "نمط منهجي ومتصاعد من أنماط النقل غير المجاز"[1]. وحسب كلام ديوان المحاسبة العامة الأمريكي، فإن

= حماس الروحي الشيخ ياسين، على الرغم من أنه لم يكن يشكل أي خطر وشيك، ومن أن موته أدى إلى تدمير مكانة أمريكا في الشرق الأوسط. جورجي آن غير "آرييل شارون يعقّد مهمة الولايات المتحدة"، شيكاغو تريبيون 2004/3/26؛ اتش. دي. إس. غرينوي، "تكاثر الاغتيالات نذيرُ شؤم بالنسبة إلى الولايات المتحدة"، بوسطن غلوب 2004/3/26؛ توني كارون، "تأثير قيام إسرائيل بقتل قادة حماس في الولايات المتحدة"، تايم 204/3/23؛ ديفد آر. ساندز، "قَتْل إسرائيل لحماس يضع الولايات المتحدة على خط النار"، واشنطن تايمز 2004/3/23. وقد كتب جيم هوغلاند غداة مقتل ياسين يقول: "مع الاستثناء المحتمل لشارل ديغول، لم يتفوق أي زعيم صديق على آرييل شارون في تعكير الدبلوماسية الأمريكية الحديثة وإزعاجها بكل هذا القدر من الاطراد والجدية. إنه يتابع مصالح إسرائيل بعناد المقاتل ومباشرته قاطعاً أنفاس جميع الآخرين ولاغياً خياراتهم". انظر "عواقب لكلٍّ من شارون والولايات المتحدة"، شيكاغو تريبيون 2004/3/26.

1 - مقتبس من دنكان إل. كلارك، "تحويلات السلاح الإسرائيلية غير المخوَّلة"، فورين بوليسي العدد: 99 (صيف 1995)، ص: 94. توفر هذه المقالة مناقشة ممتازة للمشكلة. ثمة كان صراع مرير في 2004 -2005 بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول مبيعات أسلحة إلى الصين. انظر ألُوف بَنْ وآمنون بارزيلاي، "موظف البنتاغون يطلب طرد يارون"، هآرتس 2004/12/16؛ ألوف بن، "الولايات المتحدة تستبعد إسرائيل من برنامج تطوير المقاتلات النفاثة الجديدة"، هآرتس 2005/10/12؛ نينا جلبرت، "لن يدلي يارون بأي معلومات عن مبيعات الأسلحة إلى الصين"، جيروسالم بوست 2004/12/30؛ "المباحثات الإسرائيلية - الأمريكية حول صفقات الأسلحة مع الصين تنتهي دون نتيجة"، هآرتس 2005/6/29؛ مارك =

إسرائيل "أكثر عدوانية من أي حليف آخر في ممارسة عمليات التجسس ضد الولايات المتحدة"[1]. فبالإضافة إلى قصة جوناثان بولارد الذي أُعطى إسرائيل كميات كبيرة من الوثائق والمواد السرية أوائل عقد ثمانينيات القرن العشرين (تلك المواد والوثائق التي قيل إن إسرائيل قدمتها إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على مزيد من تأشيرات الخروج ليهود سوفييت)، ثمة خلاف جديد تفجر في 2004 حين تم اكتشاف قيام موظف كبير في البنتاغون (لاري فرانكلن) بنقل معلومات سرية إلى دبلوماسي إسرائيلي، بمساعدة

= بيرلمان، "الشجار حول مبيعات الأسلحة تجمِّد العلاقات بين القدس وبكين"، فورورد 2004/12/23؛ مارك بيرلمان، "الأزمة الصينية توتر العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية"، فورورد 2005/8/5؛ مارك بيرلمان، "استياء إسرائيل من صفقة الصين المتمادية"، فورورد 10/7/2005؛ زئيف شيف "تعمُّق الأزمة الأمريكية - الإسرائيلية جراء الصادرات الدفاعية إلى الصين"، هآرتس 2005/7/27.

1 - مقتبس في دنكان إل. كلارك، "تجسس إسرائيل الاقتصادي في الولايات المتحدة"، جورنال أوف بالستاين سْتَديز، 4/27 (صيف 1998)، ص: 21. انظر أيضاً بوب دروغن وغَرَغْ مِلَّرْ، "يفيد الرسميون أن إسرائيل طالما تجسست على الولايات المتحدة"، لوس آنجلوس تايمز 2004/9/3؛ "يقول الإف. بي. آي. (FBI) إن إسرائيل طَرَفٌ رئيسي في لُعبة الجاسوسية الصناعية"، جويش بولِتن 1998/1/16؛ كلايد آر. مارك، "العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية" إيجاز للكونغرس (واشنطن، العاصمة: مكتب أبحاث الكونغرس 11/9/2004)، ص: 14 -15 ؛ جوشوا ميتنيك، "الولايات المتحدة تتهم موظفين بالتجسس"، واشنطن تايمز 2004/12/16.

اثنين من موظفي الإيباك كما زُعم[1]. ليست إسرائيل البلد الوحيد الذي يتجسس على الولايات المتحدة، إلا أن استعدادها للتجسس على ولي نعمتها الرئيسي يضفي مزيداً من ظلال الشك على قيمتها الإستراتيجية.

قضية أخلاقية

سائرة في طريق الانطفاء

إضافة إلى قيمتها الإستراتيجية المزعومة، يرى مؤيدو إسرائيل أيضاً أن الأخيرة جديرة بدعم أمريكي غير مشروط للأسباب التالية:

1- إنها ضعيفة ومطوَّقة بالأعداء.

2- ذات نظام ديمقراطي، نظام حكم متفوق أخلاقياً.

3- إن الشعب اليهودي عانى من جرائم سابقة ويستحق بالتالي معاملة خاصة.

4- ظل سلوك إسرائيل متفوقاً أخلاقياً على سلوك خصومها.

---

1 - حول قصة بولارد انظر هيرش الخيار الشمشوني، ص: 285 -305 ؛ المؤلف نفسه، "الخائن: لماذا لا يجوز إطلاق سراح بولارد بأي شكل؟" نيويوركر 42/74 (1999/1/18)، ص: 26 - 33. هناك على شبكة الإنترنت عدد هائل من المقالات التي تعالج قضية فرانكلن. ثمة عرض واف للمسألة في جفري غولدبرغ، "داخليون حقيقيون: لوبي إسرائيلي ولَسْعة إف. بي. آي" نيويوركر، 9/81 (2005/7/4)، ص: 34 -40 .

غير أن من شأن المعاينة الدقيقة أن تبيِّن أن جميع هذه المزاعم عاجزة عن الإقناع. صحيح أن دعم وجود إسرائيل قضية أخلاقية قوية، غير أن هذا الوجود ليس متعرضاً لأي خطر. وإذا ما نظرنا نظرة موضوعية فإن سلوك إسرائيل الماضي والحالي لا يوفر أي أساس أخلاقي لتفضيلها على الفلسطينيين.

تأييد الضحية؟

كثيراً ما يجري تصوير إسرائيل على أنها دولة ضعيفة ومحاصَرة، داود يهودي يحاصره جلعاد عربي عدو. كان قادة إسرائيل وكُتَّاب متعاطفون حريصين على غَرْس هذه الصورة ورعايتها، غير أن الصورة المعاكسة أقرب إلى الحقيقة. على النقيض من الاعتقاد السائد كان الصهاينة متمتعين بقوات أكبر، أفضل تجهيزاً وقيادةً خلال حرب الاستقلال في (47 - 1949) وقد نجح جيش الدفاع الإسرائيلي في تحقيق انتصارين سريعين وسَهْلَيْن ضد مصر في سنة 1956، وضد مصر، الأردن، وسورية في سنة 1967 - قبل شروع كميات كبيرة من المساعدات في التدفق على إسرائيل[1]. من المؤكد أن هذين

1- تْرَفور إن. دْيوبوي، انتصارات سرابية: الحروب العربية - الإسرائيلية، 1947 - 1974 (نيويورك: هاربر أندرو، 1978)، ص: 3 -19 ، 121 -125 ، 146 -147 ، 212 -214 ، 333 -340 ، 388 -390 ، 590 - 605، 623 -633 ؛ سيحما فلابان، ميلاد إسرائيل: أساطير ووقائع (نيويورك: بانثيون بوكس، 1987)، ص: 189 -199 ؛ رشيد خالدي، "الفلسطينيون و1948: الأسباب الكامنة وراء الإخفاق"، في يوجين إل. روغان وآفي شلايم، محررين، الحرب من أجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1948 (نيويورك: مطابع جامعة كامبرج، 2001)، ص: 12 -36 ؛ حاييم =

الانتصارين يقدمان دليلاً صريحاً على الروح الوطنية الإسرائيلية العالية، وعلى قدرة إسرائيل التنظيمية، وعلى جبروتها العسكري، إلا أنهما يكشفان أيضاً حقيقة أن إسرائيل لم تكن ضعيفة حتى في سنواتها الأولى.

أما اليوم فإن إسرائيل هي القوة العسكرية الأكثر جبروتاً في الشرق الأوسط. قواتها التقليدية متفوقة كثيراً على نظيراتها لدى البلدان المجاورة وهي الدولة الوحيدة التي تمتلك الأسلحة النووية في المنطقة. كلٌّ من مصر والأردن وقعتا معاهدتي سلام مع إسرائيل وأبدت العربية السعودية أيضاً عن استعدادها لأن تحذو حذوهما. وقد فَقَدَتْ سوريةُ وليَّ نعمتها السوفيتي، وتعرض العراق للهلاك جراء ثلاثة حروب كارثية، وإيران على مسافة مئات الأميال. ولا يكاد الفلسطينيون يتوافرون ولو على جهاز فاعل للشرطة بله على جيش قادر على تهديد إسرائيل. حسب تقويم عام 2005 لمركز جافي المرموق للدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب: "يميل الميزان

= لنفبرغ، الاستعدادات العسكرية للجالية العربية في فلسطين 1945 – (1948 لندن: فرانك كاس، 1993)؛ بني موريس، عودة إلى نشوء مشكلة اللجوء الفلسطيني (نيويورك: مطابع جامعة كامبرج، 2004)، الفصلان 1، 3. المؤلف السابق، ضحايا حقاً: تاريخ الصراع الصهيوني – العربي 1881 – 1999 (نيويورك: الفرد كنوبف، 1999)، ص: 187 – 189 ، 191 – 196 ، 217 –223 ، 235 –236 ، 241 –242 ، 286 –291 ، 311 –313 ، 393 – 395؛ مارتن فان كرفلد السيف وغصن الزيتون: تاريخ نقدي لقوات الدفاع الإسرائيلية (نيويورك: ببليك أفيرز، 1998)، ص: 77 – 82 ، 137 –138 ، 179 –182 .

الإستراتيجي على نحو حاسم لمصلحة إسرائيل، التي واصلت توسيع الهوة النوعية بينها وبين جاراتها على صعيد القدرات العسكرية وإمكانيات الردع"[1]. إذا كان الوقوف مع الضعيف منطقاً مُلْزِماً فإن على الولايات المتحدة أن تكون داعمة لخصوم إسرائيل.

مساعدة بلد ديمقراطي صديق؟

كثيراً ما يجري تسويغ الدعم الأمريكي بالزعم بأن إسرائيل دولة ديمقراطية مطوَّقة بسلسلة أنظمة دكتاتورية معادية. يبدو المنطق مقنعاً، غير أنه لا يستطيع تبرير المستوى الراهن من الدعم الأمريكي. ثمة، آخر المطاف، عدد كبير من البلدان الديمقراطية في طول العالم وعرضه، إلا أن أياً منها لا يحصل على الدعم السخي الذي تحصل عليه إسرائيل. وقد أقدمت الولايات المتحدة على الإطاحة بحكومات ديمقراطية في الماضي وعلى دعم حكام دكتاتوريين حين بدا الأمر صابّاً في قناة خدمة مصالح الولايات المتحدة، وهي اليوم على علاقات جيدة مع عدد من الأنظمة الدكتاتورية. وهكذا فإن التحلي بالصفة الديمقراطية لا يكفي لا لتسويغ دعم إسرائيل ولا لتفسير مثل هذا الدعم.

1- عاموس حاريل، "يقول مركز جافي: إسرائيل محافظة على تفوقها الاستراتيجي"، هآرتس 2005/11/23. انظر أيضاً أوري بار - جوزف، "مفارقة القوة الإسرائيلية"، سورفايفال، 4/46 (شتاء 2004 -2005)، ص: 137 -156 ؛ مارتن فان كرفلد "ثمة فرصة"، جيروسالم بوست 5/15/ 2005.

يتعرض منطق "الديمقراطية المشتركة" للاهتزاز أيضاً بسبب جوانب من الديمقراطية الإسرائيلية متناقضة مع قيم أمريكية جوهرية. إن الولايات المتحدة ديمقراطية ليبرالية حيث يُفْتَرض أن يتمتع الجميع، بصرف النظر عن انتماءاتهم القومية، الدينية، أو العرقية، بحقوق متساوية. أما إسرائيل فقد قامت صراحة على أساس أنها دولة يهودية وحَقُّ المواطنة فيها مستند إلى مبدأ قرابة الدم[1]. وانطلاقاً من مثل هذا التصور للمواطنة ليس مفاجئاً أن تتم معاملة الـ (3.1) مليوناً من عرب إسرائيل معاملة مواطني درجة ثانية، أو أن تتوصل هيئة حكومية إسرائيلية حديثة إلى اكتشاف حقيقة أن إسرائيل تتصرف بطريقة قائمة على "الإهمال والتمييز" معهم[2].

---

1 - للاطلاع على ثلاث مواد دسمة من الصحافة الإسرائيلية حول هذه المسألة، انظر أميرام بركات، "أكثرية الإسرائيليين تعارض الزواج المختلط، كما تقول استطلاعات الرأي"، هآرتس 2003/9/15؛ نيكي بلاكبورن، "أفْضَل يهودياً"، هآرتس 2004/4/21؛ ليلي غاليلي، "الضرب تحت الحزام"، هآرتس 2004/8/8.

2 - انظر "التلخيص الرسمي لتقرير لجنة اور"، منشور في هآرتس 2/9/2003. للوقوف على مدى عداء عدد كبير من الإسرائيليين لاستنتاجات التقرير وتوصياته، انظر "لا مجال للهروب من توصيات التقرير"، هآرتس 2003/9/4. انظر أيضاً بيرنارد آفيشاي، "إنقاذ إسرائيل من نفسها: مستقبل علماني للدولة اليهودية" مجلة هاربر، كانون الثاني/يناير 2005. جدير أيضاً بالملاحظة أن معهد الديمقراطية الإسرائيلية أفاد في أيار/مايو 2003 بأن 53 بالمئة من يهود إسرائيل "يعارضون تمكين العرب من التمتع بالمساواة الكاملة"؛ 77 بالمئة من يهود إسرائيل يؤمنون بـ =

وبالمثل فإن إسرائيل لا تمكّن الفلسطينيين الذين يقترنون زواجاً بمواطنين إسرائيليين من أن يصبحوا مواطنين، ولا تمنح هؤلاء الأزواج حق العيش في إسرائيل. وقد بادرت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية المعروفة بتسيلم B'tselem إلى وصْم هذا القيد وعدِّه "قانوناً عنصرياً يحدد من يستطيع الإقامة هنا وفقاً لمعايير عنصرية"[1]. ومثل هذه القوانين قابلة للفهم نظراً للمبادئ المؤسِّسة لإسرائيل، غير أنها ليست متناغمة مع صورة أمريكا للديمقراطية.

= "ضرورة وجود أكثرية يهودية بالنسبة إلى القرارات السياسية الحاسمة"؛ 57 بالمئة "يرون وجوب تشجيع العرب على الهجرة". انظر الثَّبْت الديمقراطي: استنتاجات رئيسية 2003." تصور الصرخة التي يمكن أن تنطلق إذا ما أقدمت أكثرية من البيض في أمريكا على الإعلان عن "وجوب تشجيع الزنوج، ذوي الأصول الأسبانية، والآسيويين" على مغادرة الولايات المتحدة. وللاطلاع على مسوح أحدث لا تشي بأي تغيير ذي شأن في المواقف الإسرائيلية، انظر يولي خرومتشنكو، "مسح: أكثرية اليهود الإسرائيليين تؤيد تهجير (ترانسفير) العرب"، هآرتس 2004/6/22؛ يواف شتيرن "استطلاع: أكثرية اليهود الإسرائيليين تقول على العرب الإسرائيليين أن يهاجروا". هآرتس 2005/4/4.

1 - مقتبس في جوستان هَغْلر، "إسرائيل تفرض قانوناً -عنصرياً- للزواج،" الغارديان 8/1 /2003 انظر أيضاً جيمس بَنَتْ، "اسرائيل تعرقل التحاق الفلسطينيين بأزواجهم" نيويورك تايمز 2003/7/31؛ "تشريع عنصري"، هآرتس (افتتاحية) 2004/7/19؛"تشريع عنصري" هآرتس افتتاحية 2005/1/18. حتى رابطة مكافحة التشهير انتقدت القانون ولو باعتدال. ناتان غوتمان، يائير إتينغر، شارون ساده "الرابطة تنتقد القانون الذي يحرم الفلسطينيين من حق الجنسية"، هآرتس 2003/8/5.

تتعرض مكانة إسرائيل الديمقراطية للتقويض أيضاً جراء إصرارها على رفض إعطاء الفلسطينيين دولة قابلة للحياة تخصهم. وتتحكم إسرائيل بحياة (8.3) مليوناً من الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، مع استعمار أراضي طالما درج الفلسطينيون على العيش فوقها. ومع أن إسرائيل ديمقراطية شكلاً، فإن ملايين الفلسطينيين الذين تتحكم بهم محرومون من الحقوق السياسية الكاملة مما يُضعف منطق "الديمقراطية المشتركة" بالتوازي.

تعويضاً عن جرائم سابقة؟

ثمة تسويغ أخلاقي ثالث ألا وهو تاريخ معاناة اليهود في الغرب المسيحي، ولاسيما حَدَثُ الهولوكوست (المحرقة) المأساوي الجلل. فلأن اليهود تعرضوا للاضطهاد قروناً من الزمن ويتعذر أن يكونوا آمنين إلا إذا عاشوا في وطن يهودي، يعتقد كثيرون أن إسرائيل تستحق معاملة خاصة من جانب الولايات المتحدة.

لاشك أن اليهود عانوا كثيراً جراء التراث البشع لِلاّسامية، وأنَّ إيجاد إسرائيل كان رداً مناسباً على سجل طويل من الجرائم. وكما لوحظ فإن هذا التاريخ يوفر حجة أخلاقية قوية لدعم وجود إسرائيل. إلا أن خَلْق إسرائيل جاء منطوياً على جرائم إضافية ضد طرف ثالث بريء إلى حد بعيد ألا وهو الطرف الفلسطيني.

إن تاريخ هذه الأحداث مفهومة جيداً. حين انطلقت الصهيونية السياسية جدياً أواخر القرن التاسع عشر، لم يكن في

فلسطين سوى 15000 يهودي[1]. ففي عام 1893، مثلاً، كان العرب يشكلون 95 بالمئة من السكان، وقد ظلوا مالكين للأرض على نحوٍ متواصل طوال 1300 سنة على الرغم من خضوعهم للحكم العثماني[2]. حتى حين جرى تأسيس إسرائيل، لم يكن اليهود يشكّلون سوى نسبة 35 بالمئة من سكان فلسطين، مالكين لنسبة 7 بالمئة من الأرض[3].

لم تكن القيادة الصهيونية للتيار الرئيسي حريصة على إقامة دولة ثنائية القومية أو على القبول بتقسيم دائم لفلسطين. كانت القيادة الصهيونية أحياناً مستعدة لقبول التقسيم خطوةً أولى، إلا أن ذلك لم يكن هدفَها الحقيقي بل نوعاً من المناورة التكتيكية. وكما قال ديفد بن غوريون أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، فـ"إننا

1 – تُعرف موجة اليهود الأوربيين القادمة إلى فلسطين بالعالية الأولى، وهي تغطي الفترة الممتدة من 1882 إلى 1903. ثمة كان نحو أكثر قليلاً من 15000 يهودي في فلسطين سنة 1882. جوستان ماكارثي، سكان فلسطين: تاريخ السكان وإحصاؤهم في الفترة العثمانية المتأخرة وخلال الانتداب (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 1990)، ص: 11، فيه بيانات ممتازة عن الأعوام الممتدة من 1850 إلى 1915. كذلك انظر مارك تَسلَر، تاريخ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني (بلو منغتون، انديانا: مطابع جامعة انديانا، 1944)، ص: 124.

2 – كان مجموع سكان فلسطين في 1893 نحو 530000، منهم 19000 تقريباً يهود (6.3 بالمئة). أما العرب فكانوا يشكلون الأكثرية الساحقة من الباقين. ماكارثي، سكان فلسطين، ص: 11.

3 – فلابان، ميلاد إسرائيل، ص: 44؛ موريس، ضحايا حقاً، ص: 186.

سوف نلغي التقسيم ونتوسع إلى فلسطين كلها، بعد تشكيل جيش كبير غداة تأسيس الدولة"[1].

تحقيقاً لهذا الهدف تعين على الصهاينة طرد أعداد كبيرة من العرب من المناطق التي كانت لن تلبث أن تصبح إسرائيل. لم يكن ثمة، ببساطة، أي طريقة أخرى لتحقيق غرضهم. كان بن غوريون يرى المشكلة بوضوح، إذ كتب في عام 1941 يقول "من غير الممكن تصور إجلاء عام [للسكان العرب] دون إكراه، وإكراه وحشي"[2]. أو كما قال المؤرخ الإسرائيلي بني موريس الذي كتب أن "فكرة الترحيل (الترانسفير) قديمة قدم الصهيونية الحديثة وقد صاحبت تطورها وممارساتها العملية (براكسيسها) على امتداد القرن الماضي"[3].

---

1 - فلابان، ميلاد إسرائيل، ص: 22. وبالمثل فإن بن غوريون قال لابنه: "واثق أنا من أننا سنتمكن من استيطان جميع أجزاء البلاد الأخرى، سواء من خلال الاتفاق والاتفاق المتبادل مع جيراننا العرب أم بطريقة أخرى". وتابع كلامه ليقول: "سارعوا إلى إقامة دولة يهودية على الفور، وإن لم تكن على الأرض كلها. الباقي سيأتي مع الزمن. لابد من أن يأتي". آفي شلايم، السور الحديدي: إسرائيل والعالم العربي (نيويورك: نورتون، 2000)، ص: 21. انظر أيضاً فلابان، ميلاد إسرائيل، ص: 13 -53 ؛ نور مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم الترحيل (الترانسفير) في الفكر السياسي الصهيوني، 1882 -) 1948 واشنطن، العاصمة: معهد الدراسات الفلسطينية، 1992)، الفصل: 2؛ موريس، ضحايا حقاً، ص: 138 -139 ؛ آفي شلايم، سياسة التقسيم: الملك عبدالله، الصهاينة وفلسطين، 1912 - 1951(نيويورك: مطابع جامعة اكسفورد، 1999).

2 - مصالحة، طرد الفلسطينيين، ص: 128؛ انظر أيضاً موريس، ضحايا حقاً، ص: 140، 142، 168 -169 .

3 - بني موريس "خروج جديد للشرق الأوسط؟" الغارديان 2002/10/3. عن طغيان الفكر التهجيري بين صفوف الصهاينة قبل إقامة إسرائيل في =

توفَّرَتْ هذه الفرصة في عامي 1947 - 1948 حين قامت القوات اليهودية بتشريد نحو 700.000 فلسطيني إلى المنافي[1]. ظل الرسميون الإسرائيليون طويلاً يزعمون أن العرب فَرُّوا لأن قادتهم أمروهم بذلك، إلا أن البحث المتأني والحصيف (وكثير منه من قبل مؤرخين إسرائيليين مثل موريس) ما لبث أن نَسَفَ هذه الأسطورة. فأكثر القادة العرب دأبوا، في الحقيقة، على دعوة الفلسطينيين، وبإلحاح، إلى البقاء في أرضهم، إلا أن الخوف والموت ذبحاً على يد القوات الصهيونية دَفَعا أكثرهم إلى الهرب[2]. وبعد الحرب قامت إسرائيل بسد طريق العودة في وجه فلسطينيي المنافي.

= 1948، انظر مصالحة، طرد الفلسطينيين؛ موريس "عودة إلى الخروج الفلسطيني في 1948"، في روغان وشلايم الحرب من أجل فلسطين، ص: 39 -48 ؛ موريس، عودة إلى الميلاد، الفصل: 2؛ آري شافيت "البقاء للأصلح"، هآرتس 2004/1/9.

1 - يقدم كتاب عودة إلى الميلاد لموريس رواية تفصيلية لهذا الحدث. انظر أيضاً ميرون بنفينستي، المشهد المقدس: التاريخ المدفون للأرض المقدسة منذ 1948، ترجمة ماكسين كاوفمان - لاكوستا (بيركلي، كاليفورنيا: مطابع جامعة كاليفورنيا، 2000)، الفصلان 3 - 4 .لعل الجدل الوحيد المتبقي والمنطوي على قيمة فعلية فيما يخص طرد الفلسطينيين من وطنهم هو ما إذا كان الأمر "ناجماً عن الحرب" كما يقول موريس، أم هو نتاج خطة كما يرى فنكلشتاين في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بين الخيال والواقع (لندن، فيرسو، 1995)، الفصل: 3.

2 - إرسكاين تشايلدرز، "الخروج الآخر"، سبكتيتور 1961/5/12؛ فلابان، ميلاد إسرائيل، ص: 81 -118 ؛ وليد خالدي، "عودة إلى سبب رحيل الفلسطينيين"، جورنال أوف بالستاين ستديز، 2/34 (شتاء 2005)، ص: 42 -54 ؛ المؤلف نفسه، "سقوط حيفا"، ميدل إيست فورَمْ، 10/35 (كانون الأول، 1959)، ص: 22 -32 ؛ موريس، عودة إلى الميلاد.

استوعب قادة إسرائيل جيداً حقيقة انطواء خَلْق إسرائيل على جريمة أخلاقية بحق الشعب الفلسطيني. فقد قال بن غوريون لناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي: "لو كُنْتُ قائداً عربياً، لما تصالحتُ قط مع إسرائيل. إنه لأمر طبيعي: لقد أخَذْنا وطنهم... نحن نأتي من إسرائيل، ولكن منذ ألفي سنة، وما الذي يعنيه ذلك بالنسبة إليهم؟ ثمة كانت معاداة للسامية، نازيون، آوشفيتز، ولكن هل كان ذلك ذَنْبَهم؟ لا يرون سوى شيء واحد: جئنا إلى هنا وسَطَوْنا على بلدهم. ما الذي يجعلهم يقبلون بذلك؟"[1].

ومنذ ذلك الوقت ظل قادة إسرائيل يكررون إصرارهم على إنكار طموحات الفلسطينيين الوطنية[2]. من المعروف أن رئيسة

1 - ناحوم غولدمان، المفارقة اليهودية، ترجمة ستيف كوكس (نيويورك: غروست آند دنلاب، 1978)، ص: 99؛ عبر زئيف جابوتنسكي، مؤسس اليمين الإسرائيلي عن الرأي نفسه حين كتب يقول: "الاستعمار واضح ذاتياً وما ينطوي عليه مفهومٌ تماماً لدى كل يهودي وعربي عاقل. لا يمكن أن يرمي الاستعمار إلا إلى هدف واحد. وذلك الهدف غير مقبول أساساً لدى عرب البلاد. وهذا رد فعل طبيعي ولن يغيره شيء". مقتبس في إيان لوستيك، "أن تبني وتُبنى: إسرائيل والمنطق المضمر في السور الحديدي" إسرائيلي ستديز، 1/1 (ربيع 1996)، ص: 200.

2 - انظر جيوفري آرونسون، إسرائيل، الفلسطينيون، والانتفاضة: خلق وقائع في الضفة الغربية (لندن: كيغن بول انترناشيونال، 1990)؛ آمنون بارزيلاي، "تاريخ الفرصة الضائعة بإيجاز"، هآرتس 2002/6/5؛ المؤلف نفسه، "بعضهم رأى اللاجئين مفتاحاً للسلم"، هآرتس 2002/6/11؛ موشي بيهار، "عملية السلام والسياسة الداخلية الإسرائيلية في تسعينيات القرن العشرين"، الاشتراكية والديمقراطية، السلسلة =

الوزراء غولدا مائير قالت: "ليس هناك شيء اسمه فلسطيني"، وحتى رئيس الوزراء إسحق رابين، موقِّع اتفاقيات أوسلو لعام 1993، كان معارضاً لقيام دولة فلسطينية ناجزة[1]. صحيح أن

= الحالية، رقم 32، مجلد 16، عدد 2 (صيف - خريف 2002)، ص: 34 - 47؛ آدم هنية وكاثرين كوك، "خريطة طريق لمأزق أوسلو"، ميدل إيست ريبورت على الهواء 2003/5/15؛ "مصالح إسرائيل تتصدر: مقابلة مع دوري غولد" في بترليمونز دوت أورغ، "ما معنى دولة فلسطينية قابلة للحياة؟" 2004/3/15، طبعة 10؛ نور مصالحة إسرائيل الإمبراطورية والفلسطينيون: سياسة التوسع (لندن: مطابع بلوتو، 2000)؛ ساره روي "إزالة -بصريات-غزة"، ذه ديلي ستار على الهواء 2004/2/14؛ "36 سنة، ومازال العَدُّ مستمراً"، هآرتس 2003/9/26.

1 - رشيد خالدي، هوية فلسطين: تشكُّل الوعي الوطني الحديث (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 1997)، ص: 147. مائير قالت أيضاً: "لم يكن ثمة أي شعب فلسطيني في فلسطين يعد نفسه شعباً فلسطينياً فجئنا نحن وطردناه واغتصبناه بلده. لم يكونوا موجودين". مصالحة، إسرائيل الإمبراطورية، ص: 47. وفي 1995، بعد توقيع اتفاقات أوسلو بعامين، قال رابين: "أسعى إلى نوع من التعايش السلمي بين إسرائيل بوصفها دولة يهودية، لا على كل أرض إسرائيل، أو على الجزء الأكبر منها؛ عاصمتها القدس الموحدة؛ حدودها الآمنة مع الأردن مُعادٌ بناؤها؛ وبجانبها كيان فلسطيني، أقل من دولة، يتولى إدارة شؤون الفلسطينيين الحياتية... هذا هو هدفي، لا العودة إلى خطوط ما قبل حرب الأيام الستة في الضفة الغربية وقطاع غزة". هنية وكوك، "خارطة الطريق". انظر أيضاً آكيفا إيلدار "على الصفحة نفسها، طوال عشر سنوات". هآرتس 2005/11/5؛ ديفد غروسمان "ليلةَ مات حُلْمُنا بالسلام"، الغارديان 2005/11/4؛ مايكل يانْسنْ، "ممارسة تحول دون انبثاق أي دولة فلسطينية"، جوردان تايمز 10/ 2005/11. جدير بالملاحظة أن إسرائيل ومؤيديها الأمريكيين سارعوا =

ضغط أعمال العنف المتطرف والكتلة السكانية الفلسطينية المتنامية أجبرتا قادة إسرائيليين لاحقين على فك الارتباط مع بعض المناطق المحتلة واستكشاف إمكانية التسوية الإقليمية، غير أن أي حكومة إسرائيلية لم تكن مستعدة لمنح الفلسطينيين دولة قابلة للحياة تخصهم. حتى عَرْضُ رئيس الوزراء يهود باراك السخي المزعوم في كامب ديفد في تموز/ يوليو عام 2000، لم يكن ليعطي الفلسطينيين إلا مجموعة "بانتوستونات" منزوعة السلاح ومقطَّعة الأوصال خاضعة للتحكم الإسرائيلي الفعلي[1].

= في ربيع 1998 إلى توجيه انتقادات حادة إلى السيدة الأولى هيلاري كلنتون لأنها قالت: "من شأن إيجاد دولة فلسطينية أن يكون في مصلحة السلم على المدى الطويل، دولة حديثة فاعلة مثلها مثل سائر الدول الأخرى". توم رودز وكرستوفر ووكر، "الكونغرس يطلب من إسرائيل رفض خطة الانسحاب المقترحة من كلنتون" نيويورك تايمز 1998/5/8؛ جيمس بَنَتْ، "المعاونون يتبرؤون مما قالته السيدة كلنتون عن الشرق الأوسط" نيويورك تايمز 1998/5/8.

1 - تشارلز إنْدَرْلاين، أحلام منكسرة: إخفاق عملية السلام في الشرق الأوسط 195 - 2002 ترجمة سوزان فيرفيلد (نيويورك: مطابع الآخر، 2003)، ص: 201، 207 -208 ؛ جيرمي برَسْمان، "رؤى متصادمة: ماذا جرى في كامب ديفد وطابا؟" انترناشيونال سَكْيورتي، 2/28 (خريف 2003)، ص: 17؛ نيويورك تايمز 2001/7/26؛ كلايتون إي. سفيشر، حقيقة كامب ديفد: القصة غير المروية لإخفاق عملية السلام (نيويورك: نيشن بوكس، 2004)، ص: 284، 318، 325. باراك نفسه قال بعد كامب ديفد إن "الفلسطينيين وُعدوا بقطعة أرض سيادية متصلة فيما عدا شريط إسرائيلي بالغ الدقة يمتد من القدس إلى نهر الأردن عبر =

من المؤكد أن جرائم أوربا ضد اليهود توفِّر تسويغاً أخلاقياً واضحاً لحق إسرائيل في الوجود. إلا أن مسألة بقاء إسرائيل ليست موضع شك - حتى وإن كان بعض المتطرفين الإسلاميين يطلقون إشارات غاضبة وغير واقعية إلى "مَسْحها من الخريطة" - والتاريخ المأساوي للشعب الإسرائيلي لا يُلْزم الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل مهما فعلت اليوم.

"إسرائيليون ملائكة" في مواجهة "عرب شياطين"

تأتي الحجة الأخلاقية لتصوِّرَ إسرائيل بلداً دائم الحرص على التماس السلام عند كل المنعطفات، وعلى إبداء قَدْر كبير من ضَبْط النفس حتى عند التعرض للاستفزاز. أما العرب فيُزْعَم أنهم ظلوا يتصرفون بكثير من الخُبْث والمكر. وهذه الرواية - وهي رواية لا يكف قادة إسرائيليون وتبريريون أمريكيون من أمثال آلان ديرشوفيتز عن ترديدها اللانهائي - ليست إلا أسطورة أخرى[1].

= معالي أودميم" كان سيبقى عملياً تحت سيطرة إسرائيل. بني موريس، "كامب ديفد وما بعدها: تبادل (ا. مقابلة مع يهود باراك)"، نيويورك ريفيو أوف بوكس، 10/49 (2002/6/13)، ص: 44. انظر أيضاً خارطة المفاوضين الإسرائيليين المقدَّمة إلى الفلسطينيين في كامب ديفد، والتي يمكن العثور على نسخة عنها في رْوانَه كيري، تحريراً، الانتفاضة الجديدة: مقاومة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي (لندن: فيرسو، 2001)، ص: 36.

1 - انظر آلان ديرشوفيتز، دفاعاً عن إسرائيل (هوبوكن، نيوجيرسي: جون وايلي أند صنز، 2003. ثمة نقد غني لكتاب ديرشوفيتز في نورمان جي. فنكلشتاين، بعد العنوان الجديد: إساءة استخدام اللاسامية وظلم التاريخ (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، 2005). انظر أيضاً "ديرشوفيتز ودَشْ"، أمريكان كونزرفاتيف 2005/1/16.

إن تصرفات إسرائيل، على صعيد السلوك الفعلي، ليست قابلة للتمييز أخلاقياً عن تصرفات خصومها.

تبين الدراسات البحثية الإسرائيلية أن أوائل الصهاينة لم يكونوا قط كرماء مع عرب فلسطين[1]. لاشك أن الأهالي العرب قاوموا اجتياح الصهاينة لوطنهم، ولا غرابة لأن الأخيرين كانوا يسعون إلى خلق دولتهم الخاصة فوق أراضٍ عربية. كان رد الصهاينة قوياً، وما من طرف يحتكر الموقف الأخلاقي المتفوق خلال هذه الفترة. وهذه الدراسات البحثية نفسها تكشف أيضاً عن حقيقة أن إيجاد إسرائيل في 47 - 1948 انطوى على سلسلة من أعمال التطهير العرقي بما فيها كثرة من الإعدامات، المذابح، وعمليات الاغتصاب من جانب يهود[2].

علاوة على ذلك، كثيراً ما كان سلوك إسرائيل اللاحق مع خصومها العرب ومواطنيها الفلسطينيين وحشياً داحضاً أي ادعاء

---

1 - موريس، ضحايا حقاً، الفصول: 2 -5 .

2 - موريس، عودة إلى الميلاد، تجب ملاحظة أن أعداداً كبيرة من الوثائق الإسرائيلية ذات العلاقة بأحداث 1948 تبقى مكتومة، سرّية؛ يتوقع موريس "أنه على صعيدي عمليات الطرد والفظاعة يمكن توقع ظهور وقائع إضافية مع مرور السنين وصيرورة المزيد من السجلات الإسرائيلية في متناول الأيدي" .موريس، "عودة إلى الخروج الفلسطيني"، في روغان وشلايم، الحرب من أجل إسرائيل، ص: 49. هو يزعم، في الحقيقة، أن حوادث الاغتصاب التي تمكن من الاطلاع عليها ليست "إلا قمة جبل الجليد". انظر شافيت، "بقاء الأصلح".

للتفوق الأخلاقي. فخلال الفترة الممتدة بين 1949 و1956، مثلاً، أقدمت قوات الأمن الإسرائيلية على قتل 2700 إلى 5000 متسلل عربي، أعزل في الغالب[1]. وقد نَفَّذَ جيش الدفاع الإسرائيلي عدداً كبيراً من الإغارات العابرة للحدود على البلدان المجاورة أوائل خمسينيات القرن العشرين، ومع أن هذه التحركات صُوِّرت على أنها كانت ردوداً دفاعية، فإنها لم تكن بالفعل سوى جزء من مسعى أكبر لتوسيع حدود إسرائيل. كذلك ما لبثت طموحات إسرائيل التوسعية أن أَفْضَتْ إلى التحاقها بركب بريطانيا وفرنسا في الهجوم على مصر سنة 1956، ولم تنسحب من الأراضي التي احتلتها إلا تحت ضغوط أمريكية مكثفة[2].

---

1 - بني موريس، حروب إسرائيل الحدودية، 1949 - 1956 (نيويورك: مطابع جامعة اكسفورد، 1997)، ص: 432. انظر أيضاً المصدر نفسه، ص: 126 - 153، 178 - 184. للإطلاع على أدلة تشير إلى سلوك مشابه بعد حرب الـ 1967، انظر يوري أفنيري "ذئب يعوي؟"، كاونتر بنتش 2003/3/15؛ عامي كرونفلد، "أفنيري عن التطهير العرقي وملاحظة شخصية" جويش فويس فور بيس نيوز 2003/3/17؛ كاثرين إم. ميترس، "مع تزايد الأدلة بأعداد القتلى في المذابح الإسرائيلية لأسرى الحرب"، واشنطن ريبورت اون ميدل إيست أفيرز، شباط - فبراير/آذار - مارس 1996، ص: 17، 104 -105 .

2 - خلال مفاوضاته مع الحكومتين البريطانية والفرنسية حول شن حرب الـ 1956، اقترح بن غوريون خطة كبرى لإعادة رسم خارطة المنطقة كان من شأنها أن تفضي إلى تقسيم الأردن بين إسرائيل والعراق، ضم كل المنطقة اللبنانية الواقعة إلى الجنوب من نهر الليطاني إلى إسرائيل، وإعطاء إسرائيل أجزاء من سيناء أيضاً. عن خطط إسرائيل في خمسينيات القرن العشرين، انظر موريس، حروب إسرائيل الحدودية؛ موريس، ضحايا حقاً، الفصل 6، خصوصاً ص: 289 -290 ؛ شلايم السور الحديدي، الفصلان 3 - 4 ، ولاسيما ص: 184 -185 ؛ كَنَتْ لوف، السويس: الحرب التي خيضت مرتين (نيويورك: ماكغرو هيل، 1969)، ص: 589 -638 ؛ مايكل برشر، قرارات في السياسة الخارجية الإسرائيلية (نيوهيفن، مطابع جامعة ييل، 1975)، ص: 282 -283 .

أقدم جيش الدفاع الإسرائيلي أيضاً على اغتيال المئات من أسرى الحرب المصريين في حربي 1956 و1967 كلتيهما[1]. وقد قام في 1967 بطرد 100000 إلى 260000 فلسطيني من الضفة الغربية المحتلة حديثاً، وبإبعاد 80000[*] سوري من مرتفعات الجولان[2]. كذلك كان جيش الدفاع الإسرائيلي متواطئاً في عملية

1- غابي برون "إجبار أسرى الحرب المصريين على حفر القبور، ومن ثم قتلهم من قبَل الجيش الإسرائيلي" يديعوت أحرونوت 1995/8/17؛ رونال فيشر، "قتل جماعي في حرب سيناء 1956"، معاريف 1995/8/8؛ جلال بنّا، "مصر: سنلوذ بمحكمة جرائم الحرب الدولية في لاهاي إذا لم تبادر إسرائيل إلى التعويض على ذوي أسرى الحرب الذين قُتلوا"، هآرتس 2002/7/24؛ زهوات، فريديمان، ذكريات شخصية: تذكر عامي كرونفلد"، جويش بيس نيوز 2005/9/25؛ ميترس، "مع تزايد الأدلة.".

(*) ثمة خطأ في العدد لأن عدد الذين طردوا من الجولان السورية زاد على ضعف هذا العدد حسب شهادات الصليب الأحمر الدولي. (المترجم).

2 - يوري أفنيري، "ذئب يعوي؟"؛ روبرت بلشر، "العيش على الحافة: خطر - الترحيل- في إسرائيل وفلسطين"، مَريب (MERIP)225 ، شتاء 2002؛ باروخ كيمرلنغ، الانتحار السياسي: حرب آرييل شارون على الفلسطينيين (لندن: فيرسو، 2003)، ص: 28. انظر أيضاً تشومسكي، مثلث الهلاك، ص: 97؛ موريس، ضحايا حقاً، ص: 328 -329 ؛ تانيا راينهارت، إسرائيل/فلسطين: السبيل لوضع حد لحرب 1948، (نيويورك: مطابع سفن ستوريز، 2002)، ص: 8. يقول موريس (ص: 329) إن 120000 فلسطيني طالبوا بحق العودة بعد حرب 1967 غير أن إسرائيل لم تسمح إلا لنحو 17000. أواسط 2003 قدرت لجنة العفو الدولية أن إسرائيل قامت، منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، بهدم ما يزيد على 10000 منزل فلسطيني في هاتين المنطقتين. داني روبنشتاين، "الطرق، الأسوار، والحواجز تحافظ على التحكم بالمناطق"، هآرتس 2003/8/12.

ذبح 700 فلسطيني بريء في مخيمات صبرا وشاتيلا للاجئين غداة غزوه للبنان في 1982، وقد وجدت لجنة تحقيق إسرائيلية أن وزير الدفاع آنذاك: شارون كان "مسؤولاً شخصياً" عن هذه الفظاعات[1].

ثمة عناصر إسرائيلية اقْتَرَفَتْ جريمة تعذيب العديد من السجناء الفلسطينيين، كما أذلَّت وأهانت مدنيين فلسطينيين على نحو منهجي، واستخدمت القوة ضدهم دون تمييز في العديد من المناسبات. خلال الانتفاضة الأولى (1987 - 1991)، مثلاً، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتوزيع الهراوات على أفراده وشجعهم على تكسير عظام المحتجين الفلسطينيين. فمنظمة "أنقذوا الأطفال!" السويدية قَدَّرَتْ أن "23600 إلى 29900 طفل باتوا بحاجة إلى معالجة طبية جراء تعرضهم للضرب في السنتين الأوليين من الانتفاضة"، مع بقاء نحو ثلث العدد مُعانياً من كسور عظمية دائمة. "وما يقرب من ثلث ضحايا الضرب من الأطفال كانوا في العاشرة أو دونها من العمر"[2].

---

1 - "تقرير لجنة تقصي حقائق أحداث المخيمات الفلسطينية ببيروت" 2/7/ 1983. يعرف التقرير عموماً باسم "تقرير لجنة كاهان" نسبة إلى رئيسها إسحاق كاهان.

2 - منظمة انقذوا الأطفال! السويدية، "أوضاع الأطفال الفلسطينيين خلال الانتفاضة في المناطق المحتلة". مقتطفات، القدس، 1990، في جورنال أوف باستاين ستديز، 4/19 (صيف 1990)، ص: 136 - 146. انظر أيضاً جوشوا بْرِلْيانت، "الضابط يشهد أمام المحكمة بأن القرويين تعرضوا للتقييد، كم الأفواه، والضرب. ادعاء -البراءة- في محاكمة -العظام المكسورة-"، جيروسالم بوست 1990/3/30؛ جوشوا بْرِلْيانت، "يقول =

إن رد إسرائيل على الانتفاضة الثانية (2000 - 2005) كانت حتى أكثر قسوة، مما دفع جريدة هآرتس إلى قول إن "جيش الدفاع الإسرائيلي... دائب على التحول إلى آلة قتل تتمثل كفاءته بإثارة الرهبة، ولكنها صادمة"[1]. أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي مليون

= مئير أمام المحكمة العسكرية -أوامر الضرب صادرة عن رابين-"، جيروسالم بوست 1990/6/22؛ جاكسون ديهل "فريق الحقوق يتهم إسرائيل بالعنف ضد الأطفال في الانتفاضة الفلسطينية"، واشنطن بوست 1990/5/7؛ جيمس إيه. غراف، "شَلُّ شعب: أطفال فلسطين وعنف الدولة الإسرائيلية" ألفْ، عدد: 13 (1993)، ص: 46 -63 ؛ رونالد آر. ستوكتون، "قتلى الانتفاضة"، جورنال أوف بالستاين ستديز، 4/19 (صيف 190)، ص: 86 -95 قال يهود باراك، نائب رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي خلال الانتفاضة الأولى "نحن لا نريد إطلاق النار على الأطفال في أي ظرف... حين ترى طفلاً أنت لا تُطْلق". ومع ذلك فإن تقرير -أنقذوا الأطفال!- السويدي قَدَّرَ أن نحو 6500 إلى 8000 طفل أصيبوا بطلقات نارية خلال العامين الأولين من الانتفاضة. حقق الباحثون في 66 من الحوادث الـ 106 المسجلة لـ "قتل الأطفال بالرصاص. كان الاستنتاج بأن الجميع تقريباً كانوا ضحايا نيران موجهة لا عشوائية". نحو 20 بالمئة كانوا مصابين بعدد من الطلقات؛ 20 بالمئة أصيبوا من الخلف؛ 15 بالمئة من الأطفال كانوا في العاشرة أو دونها من العمر؛ "جُل الأطفال لم يكونوا منخرطين في مظاهرات رمي الحجارة عندما أصيبوا بطلقات قاتلة"؛ و"ما يَقْرُب من خُمس الأطفال قُتلوا وهم في البيت أو على مسافة عشرة أمتار من المنازل".

1- "قوة سائبة" افتتاحية هآرتس 2003/3/16. عن أدلة أخرى، انظر جوناثان كوك، "إفلات من العقوبة على جانبي الخط الأخضر"، مَريب (MERIP)، ميدل إيست ريبورت على الهواء 2005/11/23؛ "حين يكون كل شيء مباحاً" افتتاحية هآرتس 2005/6/6؛ "ممكن الحدوث هنا" افتتاحية هآرتس 2004/11/22؛ كريس ماكْغُريل "قنّاصة يستهدفون أطفالاً"، =

طلقة في الأيام الأولى من الانتفاضة، في رد بعيد عن التحلي بالحصافة[1]. ومنذ ذلك الوقت قتلت إسرائيل 4.3 فلسطينياً مقابل كل إسرائيلي مفقود، كانت أكثرية الضحايا من المارة الأبرياء؛ ونسبة الأطفال الفلسطينيين إلى نسبة نظرائهم حتى أعلى من تلك (إذ هي 7.5 إلى 1)[2]. كذلك أقْدمت القوات الإسرائيلية على قتل عدد غير قليل من نشطاء حركة السلام الأجانب بمن فيهم امرأة أمريكية في الثالثة والعشرين من عمرها سحَقَها بَلْدوزر إسرائيلي في آذار/مارس 2003 [3].

= الغارديان 2005/6/28؛ المصدر نفسه، "صدمة إسرائيل أمام صورة جنود يُجبرون عازف كمان على العزف عند الحاجز"، 2004/11/29؛ غريغ ماير، "جنود إسرائيليون سابقون يتحدثون عن تعذيب الفلسطينيين"، نيويورك تايمز 2004/6/24؛ رُوفَنْ بيداتزور، "كانت الرسالة واضحة"، هآرتس 2004/12/13؛ كونال إيركهارت، "الجنود الإسرائيليون يتحدثون عن عمليات قتل عشوائية أقدم عليها الجيش وعن ثقافة حصانة"، الغارديان 2005/9/6.

1 - انظر سْفيشَر، حقيقة كامب ديفد، ص: 387.

2 - تقول منظمة بتسيلم إن 3386 فلسطينياً قتلهم الإسرائيليون في الفترة الممتدة بين 2000/9/29 و2005/12/31، كان 676 من القتلى أطفالاً. ومن أولئك الـ 3386 كان 1185 من عابري السبيل، 1008 قُتلوا وهم مشتبكون مع الإسرائيليين، وظروف مقتل 563 مجهولة. خلال الفترة نفسها قَتَل الفلسطينيون 992 إسرائيلياً، 118 منهم كانوا أطفالاً. ومن هذا المجموع كان 386 من المدنيين و309 من منتسبي أجهزة الأمن الإسرائيلية. نشرة بتسيلم الصحفية 2006/1/4.

3 - ناتان غوتمان "-إنه لأمر مُرْعب، أنت تعيش وأنت تعلم أنك سحقت ابنتنا-"، هآرتس 2004/4/30؛ آدم شابيرو، "تأبين راشيل شابيرو"، نيشن 3/18/ 2004؛ تساحار روتم، "جيش الدفاع الإسرائيلي يطلق النار على ناشطة سِلْم بريطانية"، هآرتس 2003/4/11.

هذه الحقائق عن سلوك إسرائيل توثَّقتْ بكثافة لدى العديد من منظمات حقوق الإنسان - بما فيها جماعات إسرائيلية مرموقة - ولا يجادل بشأنها أيٌّ مراقب منصف. ذلك هو السبب الذي دفع أربعة من موظفي الشين بيت (جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي) السابق إلى شجب تصرف إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2003. وقد أعلن أحدهم: "إننا نتصرف على نحو مشين"، وقام آخر بوصف سلوك إسرائيل بأنه "لا أخلاقي دون لبس"[1].

أليست إسرائيل مخوَّلة بفعل كل ما يلزم لحماية مواطنيها؟ ألا يفيد شر الإرهاب الفريد في تسويغ الدعم الأمريكي المستمر، حتى حين تأتي ردود إسرائيل قاسية في الغالب؟

في الحقيقة ليست هذه الذريعة هي الأخرى تسويغاً أخلاقياً مُلْزماً ومقنعاً. فالفلسطينيون لم يلوذوا بالإرهاب إلا من أجل محاربة محتليهم الإسرائيليين، ويبقى استعدادهم لمهاجمة المدنيين الأبرياء خطأ. غير أن مثل هذا التصرف ليس غريباً لأن الفلسطينيين يؤمنون بأن ليس لديهم أي أسلوب آخر لانتزاع

1 - مولي مور، "قادة أمن سابقون ينتقدون شارون"، واشنطن بوست 11/15/ 2003؛ "رؤساء شين بيت سابقون ينذرون بـ - كارثة - في غياب صفقة سلام"، هآرتس 2003/11/15. كانت التعليقات مستندة إلى مقابلة أجرتها جريدة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية في 2003/11/14. وللاطلاع على النص الكامل انظر" إننا شديدو القلق إزاء مصير دولة إسرائيل"، المركز الإعلامي البديل 2003/12/1.

تنازلات إسرائيلية. سبق لرئيس الوزراء السابق باراك أن أقر بأنه كان "من شأنه أن يلتحق بإحدى المنظمات الإرهابية" لو وُلد فلسطينياً[1].

أخيراً علينا ألا ننسى أن الصهاينة عَمَدوا إلى استخدام الإرهاب عندما كانوا في موقف ضعيف مماثل وكانوا يحاولون الحصول على دولتهم الخاصة. فبين عامي 1944 و1947 أقدمت منظمات صهيونية عديدة على القيام بتفجيرات إرهابية لطرد البريطانيين من فلسطين، وعلى قتل العديد من المدنيين الأبرياء على الطريق[2]. كذلك اقترف إرهابيون إسرائيليون جريمة اغتيال

---

1 - بيل ماكسول، "على الولايات المتحدة أن تعيد النظر بالمساعدات إلى إسرائيل"، سانت بيترسبورغ تايمز 2001/12/16.

2 - انظر جي. باوَيَرْبَلْ، إرهاب من صهيون: القتال من أجل استقلال إسرائيل (نيو بْرونزويك، نيو جيرسي: منشورات ترانساكشن، 1996)؛ جوزف هلر، عصابة شتيرن: الإيديولوجيا، السياسة، والإرهاب، 1940 - 1949 (لندن: فرانك كاس، 1995)؛ بروس هوفمان، إخفاق الاستراتيجية العسكرية البريطانية داخل فلسطين 1939 - 1947 (إسرائيل: جامعة بار - إيلان، 1983)؛ موريس، ضحايا حقاً، ص: 173 -180 ؛ سَغَف، فلسطين واحدة، ص: 468 - .48 حسب رواية حاييم لَفَنْبرغ 210 من ضحايا الإرهاب اليهودي الـ 429 في فلسطين خلال عام 1946 كانوا مدنيين. أما الـ 219 الآخرون فكانوا عناصر أمن وجنوداً. لَفَنْبرغ، استعدادات عسكرية، ص: 72. يضاف إلى ذلك أن إرهابين يهوداً من الإيرغون سيئة السُّمعة هم الذين استحدثوا أواخر 1937 ممارسة وضع القنابل في الحافلات وبين الحشود الكبيرة. يراهن بني موريس أن "العرب ربما تعلموا قيمة التفجيرات الإرهابية من اليهود". ضحايا حقاً، ص: 147، 201. انظر =

الوسيط الدولي الكونت فولكه بيرنادوت في 1948، لمعارضتهم اقتراحه القاضي بتدويل القدس[1]. وجدير بالذكر أن مقترفي هذه الأفعال البشعة لم يكونوا إرهابيين معزولين: فقادة مؤامرة الاغتيال ما لبثوا أن حصلوا على العفو من الحكومة الإسرائيلية، بل وقد جرى انتخاب أحدهم عضواً في الكنيست (البرلمان). ثمة زعيم إرهابي آخر، وافق على تنفيذ عملية الاغتيال ولكنه لم يُحاكم، تمثل بإسحاق شامير الذي أصبح رئيساً للوزراء لاحقاً. وبالفعل فإن شامير جادل صراحة قائلاً: "لا الأخلاق اليهودية ولا التقاليد اليهودية تستطيع أن تحظر الإرهاب بوصفه إحدى وسائل الصراع". بل وقد كان لابد للإرهاب من أن "يضطلع بدور عظيم... في حَرْبنا ضد المحتل [بريطانيا] [2]".إذا كان لجوء الفلسطينيين

= أيضاً لَني برنر، السور الحديدي: الردة الصهيونية من جابوتنسكي إلى شامير (لندن: زد بوكس، 1984)، ص: 100؛ يهوشوا بورات، الحركة القومية العربية الفلسطينية: من الشعب إلى التمرد، الجزء الثاني، 1929 – 1939 (لندن: فرانك كاس، 1977)، ص: 238. أخيراً، يلاحظ موريس أن الجماعات الإرهابية اليهودية الرئيسية "أقدمت بوعي"، خلال حرب 1948، "على زرع المتفجرات في مواقف الباصات بهدف قتل مدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال". عودة إلى الميلاد، ص: 80.

1 – بَلْ، إرهاب من صهيون، ص: 336 –340 .

2– مقتبس في تشومسكي، مثلث الهلاك، ص: 485 –486 . درج رئيس الوزراء الإسرائيلي لفي إشكول على وصف مناحم بيغن بـ "الإرهابي". بارزيلاي، "موجز تاريخ". وعن شامير، انظر آفيشاي مارغاليت، "حياة إسحاق شامير الزاخرة بالعنف"، نيويورك ريفيو أوف بوكس 1992/5/14، ص: 18 –24 .

لاستخدام الإرهاب جديراً بالشجب اليوم، فإن تعويل إسرائيل عليه في الماضي لم يكن مختلفاً، مما يُبقي المرء عاجزاً عن تسويغ دعم الولايات المتحدة لإسرائيل من منطلق أن سلوكها السابق كان متفوقاً أخلاقياً[1].

ربما لم تتصرف إسرائيل على نحو أسوأ مقارنة ببلدان أخرى، غير أن من الواضح أنها لم تتصرف على نحو أفضل على الإطلاق. ومع إخفاق ذريعتي الاستراتيجية والأخلاق في تبرير دعم أمريكا لإسرائيل، كيف السبيل إلى تفسير هذا الدعم؟

اللوبي الإسرائيلي

يكمن التفسير في النفوذ الاستثنائي للوبي الإسرائيلي. فلولا قُدْرة هذا اللوبي على توظيف النظام السياسي الأمريكي، لبقيت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة أقل حميمية بما لا يقاس مما هي عليه اليوم.

1- علاوة، ثمة سياسات إسرائيلية أخرى كفيلة بنسف مزاعم إسرائيل القائلة بأنها متفوقة أخلاقياً. سبق لإسرائيل أن رعت علاقات وثيقة مع جنوب إفريقيا زمن الفصل العنصري وقد ساندت برامج الأسلحة النووية لدى حكومة الأقلية البيضاء. بيتر ليبرمن، "إسرائيل وقنبلة جنوب إفريقيا" مجلة حَظْر الانتشار النووي، 2/11 (صيف 2004)، ص: 46 -80 . وفي 1954 قامت الاستخبارات الإسرائيلية بتفجير مرفق دبلوماسي أمريكي في القاهرة في محاولة مدبَّرة لزَرْع الشقاق بين مصر والولايات المتحدة. شلايم، الجدار الحديدي، ص: 110 -113 .

ما معنى اللوبي؟

نستخدم عبارة "اللوبي" اختزالاً مناسباً للتحالف الفضفاض الذي يضم أفراداً ومنظمات يعملون بفعالية ونشاط من أجل صياغة سياسة خارجية أمريكية ذات اتجاه موالى لإسرائيل. إن استخدامنا لهذه العبارة لا يشي بأن "اللوبي" حركة موحدة ذات قيادة مركزية، أو بأن الأفراد المنضوين تحت لوائها ليسوا مختلفين حول قضايا معينة.

تتألف نواة اللوبي من يهود أمريكيين يبذلون جهوداً مميزة في حيواتهم اليومية لحرف سياسة أمريكا الخارجية بما يخدم مصالح إسرائيل. نشاطات هؤلاء تتجاوز مجرد التصويت لمرشحين مؤيدين لإسرائيل إلى كتابة الرسائل، تقديم المساهمات المالية، ودعم منظمات موالية لإسرائيل. غير أن جميع يهود أمريكا ليسوا أطرافاً في اللوبي، لأن إسرائيل ليست قضية بارزة وكبرى بنظر عدد كبير منهم. ففي مَسْح تَمَّ عام 2004، مثلاً، قال نحو 36 بالمئة من اليهود الأمريكيين إنهم ليسوا مرتبطين عاطفياً بإسرائيل، إما "بالمطلق" أو "كثيراً"[1].

1 – سْتَفن إم. كوهن مسح 2004 القومي ليهود أمريكا، برعاية الوكالة اليهودية لصالح قسم التعليم اليهودي ـ الصهيوني لدى إسرائيل، 2005/2/24. كانت النسبة 28 بالمئة قبل عامين. انظر ستفن إم. كوهن مسح 2004 القومي ليهود أمريكا، برعاية الوكالة اليهودية لصالح قسم التعليم اليهودي – الصهيوني لدى إسرائيل. تم المسح في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2002. انظر أيضاً أميران باركات "تبين الدراسة =

كذلك نجد أن الأمريكيين اليهود يختلفون حول سياسات إسرائيلية محدَّدَة. إن كثرة من المنظمات الرئيسية الدائرة في فلك اللوبي مثل الايباك ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية (سْبْمجْو SPMJO)، خاضعة لإدارة متشددين داعمين عموماً لسياسات حزب الليكود الإسرائيلي التوسعية، بما في ذلك معاداة عملية السلام الأوسلوية (نسبة إلى عاصمة النروج: أوسلو). أما الجمهور العريض من اليهود الأمريكيين فنجدهم، بالمقابل أكثر ميلاً نحو تفضيل تقديم التنازلات إلى الفلسطينيين، وثمة مجموعات قليلة - مثل صوت السلام اليهودي - تدعو بقوة إلى السير في مثل هذا الطريق[1]. ورغم هذه التباينات نرى أن المعتدلين مثلهم مثل المتشددين يؤيدون دعماً أمريكياً ثابتاً لإسرائيل.

لا غرابة أن قادةً يهوداً أمريكيين كثيراً ما يتشاورون مع موظفين إسرائيليين، بما يمكّن الأوائل من رفع مستوى نفوذهم في الولايات المتحدة إلى الحد الأقصى. كتب أحد نشطاء منظمة

= أن الشباب اليهود الأمريكيين أكثر توجساً إزاء إسرائيل"، هآرتس 3/7/2005؛ ستفن إم. كوهن" استطلاع: ارتباط يهود الولايات المتحدة بإسرائيل يتضاءل في العامين الماضيين"، فورورد 2005/12/24؛ إم. جي. روزنبرغ، "تمكين إسرائيل من الدعاية لنفسها، إيجاز منبر السياسة الإسرائيلية" عدد 218 2005/3/18.

1 - جي. جي. غولدبرغ "صديق قديم، أحلام منكسرة"، فورورد 12/24/2004؛ استيركابلان، "انقسام اليهود حول إسرائيل" نيشن 2004/7/12؛ مايكل ماسّنغ، "للجماعات اليهودية المحافظة نفوذ وقوة"، لوس آنجلوس تايمز 2002/3/10؛ اريك يوفي، "إصلاح المؤتمر"، فورورد 2002/8/2.

يهودية كبيرة يقول: "دارجٌ عندنا أن يقال - هذه هي سياستنا حول قضية معنية، غير أن علينا أن نطّلع على ما يراه الإسرائيليون -. ذلك هو ما نفعله دائماً بوصفنا إحدى الجاليات"[1]. هناك أيضاً قاعدة صارمة تحظر انتقاد سياسة إسرائيل، ونادراً ما يجرؤ قادة يهود أمريكا على ممارسة الضغوط إزاء إسرائيل. فرئيس المؤتمر اليهودي العالمي، إدغار برونفمان الأب تعرض للاتهام بـ"الغدر" حين وجه رسالة إلى الرئيس بوش أواسط 2003 ملتمساً منه الضغط على إسرائيل من أجل وقف بناء "السور الأمني" الملتبس[2]. وقد أعلن المنتقدون أن "من شأن قيام رئيس المؤتمر اليهودي العالمي في أي وقت من الأوقات بدفع رئيس الولايات المتحدة إلى مقاومة سياسات تعتمدها الحكومة الإسرائيلية أن يكون تصرفاً مشيناً وفاحشاً".

وبالمثل فإن المنتقدين سارعوا، حين أقدم رئيس منبر سياسة إسرائيل سيمور رايش على إقناع وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بالضغط على إسرائيل من أجل إعادة فتح المعبر الحدودي الحساس في قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، إلى شجب تصرفه بوصفه "سلوكاً غير مسؤول" معلنين أنه: "ليس

---

1 - أوري نير، "استقصاءات الإف. بي. آي (FBI) :الأسئلة أكثر من الأجوبة". فورورد 2005/5/13.

2 - إينيغو غلمور، "غضب زعيم يهود الولايات المتحدة من الرسالة"، لندن صندي تلغراف 2003/8/12؛ إيزي ليبلَرْ، "حين اجتمع سيمور بكوندي"، جيروسالم بوست 2005/11/24. انظر أيضاً ساره برونسون، "زعيم متزمت: لا يحق ليهود أمريكا أن ينتقدوا إسرائيل"، هآرتس 2004/8/2.

هناك، بالمطلق، أي مجال في التيار اليهودي الرئيسي لأي اعتراض فعال على سياسات إسرائيل... ذات العلاقة بالأمن"[1]. متقهقراً أمام هذه الهجمات أعلن رايش أن "كلمة ضغط ليست واردة في قاموسي حين يكون الأمر متعلقاً بإسرائيل".

نجح يهود أمريكا في تأسيس حشْد لافت للنظر من المنظمات للتأثير في سياسة أمريكا الخارجية، لعل الايباك أقواها وأشهرها. في 1997 طلبت مجلة فورتشن من أعضاء في الكونغرس وموظفيهم إدراج اللوبيات الأقوى في واشنطن[2]. احتلت الايباك المرتبة الثانية بعد الرابطة الأمريكية للمتقاعدين (الآرب AARP)، غير أنها جاءت قبل لوبيات ذوات أوزان ثقيلة مثل (الأفل - سيو AFL -CIO) ورابطة البندقية القومية. ثمة دراسة نشرتها مجلة ناشيونال جورنال في آذار/مارس 2005 توصلت إلى خلاصة مماثلة إذ أحلت الايباك في المرتبة الثانية (بالارتباط مع الآرب) على "مدرَّج عضلات" واشنطن[3].

---

1 - ليبلَرْ، "حين اجتمع سيمور بكوندي"؛ أوري نير، "رئيس الأو. يو OU يشجب ضغط أمريكا على إسرائيل"، فورورد 2005/11/18؛ سيمور دي. رايش "استمعوا إلى أمريكا"، جيروسالم بوست 2005/11/13.

2 - جفري اتش. بَرَنْباوم، "قوة واشنطن 25"، فورتشن 1997/12/8. احتل الايباك المرتبة الرابعة في دراسة مشابهة تمت عام 2001. انظر جفري اتش. برنباوم وراسل نيووَلْ، "سمين وسعيد في العاصمة"، فورتشن 2001//5/28.

3 - رتشارد إي. كوهن وبيتر بَلْ، "استطلاع آراء العاملين في كواليس الكونغرس"، ناشيونال جورنال 2005/3/5؛ جيمس دي. بَسَّرْ "مَنْ الأقوى؟ الإن. آر. أي. (NRA) فالايباك (AIPAC) ثم الآرب (AARP)"، شيكاغو جويش دوت كوم،11 -24/3/2005 .

يضم اللوبي أيضاً شخصيات إنجيلية مسيحية مرموقة مثل غاري باور، جيري فالْوِلْ، رالف ريد، وبات روبرتسون، جنباً إلى جنب مع ديك آرمي وتوم ديلي، زعيمي الأغلبية السابقين في مجلس النواب. يؤمن هؤلاء بأن انبعاث إسرائيل من جديد إن هو إلا نبوءة توراتية، يؤيدون برنامجها التوسعي، ويعتقدون بأن ممارسة الضغط على إسرائيل متناقض مع مشيئة الرب[1]. يضاف إلى ذلك أن عضوية اللوبي تشتمل على محافظين جدد من غير اليهود مثل جون بولتن، رئيس تحرير الوول ستريت جورنال الراحل روبرت بارتلي، وزير التعليم السابق وليم بَنَتْ، سفيرة الولايات المتحدة السابقة في الأمم المتحدة جين كيركباتريك، والمعلق الصحافي المعروف جورج وِلْ.

1- انظر ماكس بلومنتال، "وُلِدوا من جديد من أجل شارون" صالون دوت كوم، 2004/10/30؛ داريل إل. بوك "بعض المسيحيين - خارطة طريق - إلى آخر الأزمان"، لوس آنجلوس تايمز 2003/6/18؛ ناتال غوتمان، "تكنيس الإرهاب، استمطار نعمة الخلاص"، هآرتس 2002/4/29؛ توم هامبرغر وجيم فانده هاي، "شعب مختار: كيف أصبحت إسرائيل قضية مفضَّلة بنظر اليمين المسيحي؟"، وول ستريت جورنال 2002/5/23؛ بول بوسباوم "تجد إسرائيل حليفاً في الإنجليين الأمريكيين"، فيلادلفيا انكوايرر 17/ 2005/11. يزعم دانييل بايبس أن "صهاينة أمريكا المسيحيين قد يكونون، بعد جيش الدفاع الإسرائيلي، الذُّخْرَ الاستراتيجي النهائي للدولة اليهودية" "هل [الصهيونية المسيحية] هي أفضل أسلحة إسرائيل؟" نيويورك بوست 2003/7/15.

منابع القوة

للولايات المتحدة إدارة موزعة وتتيح عدداً غير قليل من طرق التأثير في عملية السياسة والتخطيط. ونتيجة لذلك تستطيع جماعات أصحاب المصالح أن تشكل السياسة بأساليب مختلفة عديدة - عن طريق كسب تأييد ممثلين منتخبين وأعضاء في الفرع التنفيذي، تقديم المساهمات إلى الحملات، التصويت في الانتخابات، قَوْلَبة الرأي العام، إلخ.

يضاف إلى ذلك أن جماعات مصالح خاصة تتمتع بنفوذ غير متكافئ حين تتعامل مع قضية بعينها وكتلة السكان الرئيسية تبقى غير مبالية. صانعو القرار السياسي يميلون إلى خَطْب ود أولئك المهتمين بالقضية المطروحة حتى حين تكون أعدادهم صغيرة، واثقين من أن باقي السكان لن يعاقبوهم.

تنبع قوة اللوبي الإسرائيلي من قدرته الاستثنائية على أداء لُعْبة سياسة جماعات المصالح هذه. ليس هذا اللوبي مختلفاً في عملياته الأساسية عن جماعات المصالح الشبيهة بلولبي المزارعين، عمال الفولاذ والنسيج، ولوبيات إثنية أخرى. وما يميز لوبي إسرائيل هو نجاحه غير العادي. غير أنه ليس هناك أي عيب في أن يحاول اليهود الأمريكيون وحلفاؤهم المسيحيون جر السياسة الأمريكية باتجاه إسرائيل. فنشاطات اللوبي ليست من ذلك النوع من المؤامرات التي تصورها كراريس معاداة السامية الشبيهة ببروتوكولات حكماء صهيون. وأكثر الذين يؤلفون اللوبي من أفراد وجماعات يقومون بما تقوم به جماعات المصالح الخاصة الأخرى،

على نحوٍ أفضل فقط. علاوة، نرى أن جماعات المصالح الخاصة الموالية للعرب ضعيفة أو غير موجودة مما يجعل مهمة هذا اللوبي حتى أكثر يُسْراً[1].

استراتيجيتان ناجحتان

يعتمد اللوبي استراتيجيتين عريضتين لرفع مستوى التأييد الأمريكي لإسرائيل. يتمتع اللوبي، أولاً، بنفوذ ذي شأن في واشنطن، نفوذ يمكّنه من ممارسة الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية كلتيهما لدفعهما باتجاه دعم إسرائيل على نحو مطلق. ومهما تكن آراء المشرِّع أو التنفيذي الفرد فإن اللوبي يجعل من دعم إسرائيل الخيار السياسي "الحصيف".

---

1 - يتجلى ضعف "اللوبي الفلسطيني" في الولايات المتحدة في عناوين اثنين من المقالات: نورا بستاني، "يد الفلسطينيين الوحيدة في واشنطن"، واشنطن بوست 2002/4/19؛ جورج جدّا، "منظمة التحرير الفلسطينية تضيِّع مكتبها في العاصمة بسبب الأجور غير المدفوعة"، شيكاغو تربيون 2002/4/12. وعن التأثير الهزيل لـ "اللوبي العربي"،انظر علي إيه. مازوري، "بين الهلال والعَلَم المزركش بالنجوم: مسلمو أمريكا وسياسة الولايات المتحدة الخارجية"، انترناشيونال أفيرز، 3/72 (تموز/يوليو 1996)، ص: 493 -506 ؛ نبيل إيه. خوري، "اللوبي العربي: مشكلات وآفاق"، ميدل إيست جورنال 3/41 (صيف 1987)، ص: 379 -396 ؛ آندريا يارون "الشَّتاتان اليهودي والعربي في الولايات المتحدة وتأثيرهما في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية"، في يهود لوكاش وعبد الله بطاح، محررين، الصراع العربي - الإسرائيلي: عقدان من التغيير (لندن: وَسْتْفيو، 1988)، ص: 238 -259 .

يسعى اللوبي، ثانياً، إلى جعل النقاش العام حول إسرائيل قادراً على إبراز صورة الأخيرة الإيجابية، عبر تكرار سلسلة من الأساطير عنها وعن تأسيسها ومن خلال الترويج لمواقفها في الجدل السياسي الدارج. يتمثل الهدف بالحيلولة دون تمكين أي تعليقات منتقدة لإسرائيل من امتلاك الحظوظ العادلة من أجل الانتشار في الساحة السياسية. يبقى التحكم بالنقاش والجدل أمراً جوهرياً لضمان دعم الولايات المتحدة، لأن من شأن أي مناقشة صريحة للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية أن يُفْضي إلى دفع الأمريكيين نحو تفضيل سياسة مغايرة.

التأثير في الكونغرس

من ركائز نجاح اللوبي الأساسية أنه ذو تأثير في كونغرس الولايات المتحدة، حيث تبقى إسرائيل شبه محصَّنة ضد الانتقاد. وهذا بحد ذاته وضع لافت للنظر، لأن الكونغرس يكاد لا يتردد قط في اقتحام القضايا الأخلاقية. ثمة على الدوام نقاش محموم في مبنى البرلمان سواء أكان الموضوع المطروح الإجهاض، التحرك الإيجابي، الرعاية الصحية، أم الرفاه. أما حين يكون الأمر متعلقاً بإسرائيل فإن المنتقدين المحتملين يلوذون بالصمت وليس ثمة أي جدل بالمطلق.

من أسباب نجاح اللوبي مع الكونغرس أن بعض أعضائه الرئيسين صهاينة مسيحيون مثل ديك آرمي الذي قال في أيلول/سبتمبر 2002: "إن الأولوية رقم واحد في السياسة

الخارجية هي حماية إسرائيل حسب ما أرى"[1]. يتبادر إلى الذهن أن الأولوية الأولى بالنسبة إلى أي عضو كونغرس ينبغي أن تكون "حماية أمريكا"، غير أن ذلك ليس هو ما قاله آرمي. ثمة أيضاً شيوخ ونواب يهود عاكفون على توظيف سياسة أمريكا الخارجية لدعم مصالح إسرائيل.

يشكل موظفو جهاز العاملين في الكونغرس الموالون لإسرائيل مصدراً آخر من مصادر نفوذ اللوبي. ففي إحدى المرات قال رئيس سابق للايباك يدعى موريس آميتاي: "يوجد عدد كبير من الشباب الذين هم على مستوى العمل هنا [في الكابيتول هلْ] ...ممن اتَّفَقَ أنهم يهود مستعدون... للنظر في قضايا معينة من منطلق يهوديتهم... وجميع الشباب يشغلون مواقع تمكِّنهم من اتخاذ القرار في هذه الميادين نيابة عن الشيوخ... يمكنك إنجاز أمور كثيرة جداً على مستوى جهاز العاملين فقط"[2].

إلا أن الايباك نفسه هو الذي يشكل نواة نفوذ اللوبي في الكونغرس. ونجاح هذا التنظيم يعود إلى قدرته على مكافأة المشرعين ومرشحي عضوية الكونغرس الذين يؤيدون برنامجه،

---

1 - جاك تابر، "أسئلة إلى ديك آرمي: استقالة، لا خجل"، نيويورك تايمز ماغازين 2002/9/1. كذلك عَدَّ توم ديلاي نفسه "إسرائيلياً في العمق". انظر جيمس بَنَتْ، "يقول ديلاي: إن الفلسطينيين يتحملون عبء تحقيق السلام"، نيويورك تايمز 2003/7/30.

2 - مقتبس في ميتشل بارد "نفوذ اللوبي الإسرائيلي"، ميد ستريم 1/33 (كانون الثاني/يناير 1987)، ص: 6 -8 .

ومعاقبة أولئك الذين يتحدّونه. إن المال عنصر حاسم في انتخابات الولايات المتحدة (كما تذكرنا الفضيحة الأخيرة حول صفقات عضو اللوبي جاك آبراموف المشبوهة المختلفة)، ويحرص الايباك على ضمان حصول أصدقائه على دعم مالي قوي من مئات لجان العمل السياسية الموالية لإسرائيل. أما أولئك الذين يبدون معادين لإسرائيل فيمكنهم بالمقابل أن يطمئنوا إلى أن الايباك سيقوم بتوجيه المساهمات الداعمة للحملة الانتخابية إلى خصومهم. يقوم الايباك أيضاً بتنظيم حملات كتابة الرسائل وتشجيع محرري الصحف على كيل المديح للمرشحين الموالين لإسرائيل.

ليس ثمة أي شك حول مدى فعالية هذه التكتيكات. هاكم مثالاً واحداً: في 1984 ساعد الايباك على إلحاق الهزيمة بالسيناتور تشارلز بيرسي الإيلينوي (نسبة إلى ولاية إيليوني) الذي كان، برأي كبار شخصيات اللوبي، قد "أبدى قدراً من عدم الحساسية بل وحتى العداء إزاء هواجسنا". ورئيس الايباك في ذلك الوقت: توماس داين سلَّطَ الضوء على ما حصل قائلاً: "اجتمع جميع اليهود في أمريكا من الشاطئ إلى الشاطئ للإطاحة ببيرسي. وصلت الرسالة إلى جميع السياسيين الأمريكيين - شاغلي المناصب الحاليين مع الطامحين إلى شغلها مستقبلاً على حد سواء"[1]. يبقى الايباك حريصاً على تثمين شهرته بوصفه

1- مقتبس من إدوارد تفنان، اللوبي: النفوذ السياسي اليهودي والسياسة الخارجية الأمريكية (نيويورك: سايمون أند تشستر، 1987)، ص: 191. جي. جي. غولدبرغ، رئيس تحرير فورورد، قال في 2002 "الاعتقاد =

خصماً جباراً، عالياً، بالطبع، لأن من شأن ذلك أن يدفع كائناً من كان إلى العزوف عن التشكيك ببرنامجه.

إن تأثير الآيباك في البرلمان يتجاوز حتى تلك الحدود. فبرأي عضو سابق في جهاز عاملي الايباك يدعى دوغلاس بلومفيلد: "من الشائع بالنسبة إلى أعضاء الكونغرس ومساعديهم أن يلوذوا أولاً بالآيباك حين يكونون بحاجةٍ إلى معلومات، قبل الاتصال بمكتبة الكونغرس، بجهاز البحوث التابع للكونغرس، بجهاز اللجنة المختصة، أو بخبراء الإدارة"[1]. والأهم من ذلك هو أنه يلاحظ أن الآيباك "كثيراً ما يُطلب منه صياغة الكلمات، إعداد التشريعات، تقديم المشورة حول التكتيكات، إجراء البحوث والدراسات، إيجاد المشرفين المشاركين، وتنظيم الأصوات".

باختصار شديد يتضح أن الآيباك، الذي هو أداة عملية لحكومة أجنبية فعلياً، يمسك بعصب حياة كونغرس الولايات المتحدة[2]. أي نقاش حر لسياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل لا

= السائد في الكونغرس هو أنك إذا عارضت هؤلاء فسوف تتعرض للسحق". مقتبس في جون داياموند وبريانا بي. بيتش، "الجماعات الموالية لإسرائيل تعزز جبهتها السياسية في الولايات المتحدة"، شيكاغو تريبون 2002/4/16.

1 - مقتبس في كميل منصور، أكثر من تحالف: إسرائيل والسياسة الخارجية الأمريكية ترجمة جيمس إيه. كوهن (نيويورك: مطابع جامعة كولومبيا، 1994)، ص: 242.

2 - مع أن إيباك ظل قادراً على توظيف طاقاته السياسية لتجنب وصمة العمالة لحكومة أجنبية، فإنه شديد القلق إزاء تلك المشكلة اليوم جراء فضيحة لاري فرانكلين التجسسية، مما يدفعه إلى المبالغة في تأكيد =

يتم هناك، رغم انطواء مثل تلك السياسة على عواقب بالغة الأهمية بالنسبة إلى العالم كله. وهكذا فإن واحداً من فروع الحكم الرئيسية الثلاثة في الولايات المتحدة يكون ثابت الالتزام بدعم إسرائيل. سبق للسيناتور السابق إيرنست هولنغز (ديمقراطي - ساوث كارولاينا) أن علق لدى انتهاء ولايته قائلاً: "لا تستطيع أن ترسم سياسة إسرائيلية مغايرة لتلك التي يزوّدك بها الايباك هنا"[1]. فلا غرابة إذن أن يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون قد أبلغ جمهوراً أمريكياً بما يلي: "حين يسألني بعضهم عن أسلوب مساعدة إسرائيل أقول لهم: ساعدوا الآيباك!"[2].

= "وجْهِه الأمريكي". انظر أوري نير، "يخشى القادة من تمخض التحقيقات عن إجبار اللوبي لإسرائيل على التسجيل بوصفه -عميلاً خارجياً- فيثور الجدل حول الولاء المزدوج"، فورورد 2004/12/31؛ المؤلف نفسه، "القادة يؤكدون الوجه الأمريكي للايباك"، فورورد 2005/5/27.

1 - "تصريح السيناتور هولنغز حول تدقيق زاويته الصحفية الشرق أوسطية" 2004/5/20، يمكن العثور على النص على موقع السيناتور السابق الإلكتروني.

2 - منشور في إعلان للآيباك بجريدة الشيكاغو جويش ستار 8/29 -11/9/ 2003 ليس شارون وحيداً في تقويمه لنفوذ الآيباك. فزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ هاري رايد يقول "لا أستطيع أن أفكر بمنظمة سياسية في البلاد على مستوى الآيباك جودةَ تنظيمٍ واحتراماً"، وعَدَّه رئيس مجلس النواب السابق نيوت غنغريتش "أكثر جماعات المصالح فعالية... عبر كوكب الأرض طولاً وعرضاً". أما الرئيس السابق كلنتون فوصف الايباك بـ "ناجح نجاحاً مذهلاً" و"أفضل من أي طرف آخر على صعيد حشد التأييد في هذه المدينة". الاقتباسات مأخوذة عن موقع الايباك الإلكتروني يوم 1/14/ 2005 [www.aipac.org/documents/whoweare.html#say].

التأثير في السلطة التنفيذية

يتمتع اللوبي أيضاً بنفوذ كبير لدى الفرع التنفيذي. وهذا النفوذ مستمد في جزء منه من تأثير الناخبين اليهود في الانتخابات الرئاسية. ومع أن أعدادهم ضئيلة (أقل من 3 بالمئة) فإن الناخبين اليهود يقدمون تبرعات انتخابية كبيرة إلى مرشحي الحزبين كليهما. قَدَّرَتْ الواشنطن بوست مرة أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيين "يعتمدون على دعم المؤيدين اليهود المالي بنسبة 60 بالمئة"[1]. يضاف إلى ذلك أن الناخبين اليهود يصوِّتون بكثافة

1- توماس بي. إدْسال وآلان كوبرمان، "الحزب الجمهوري يغازل اليهود"، واشنطن بوست 2003/3/13. انظر أيضاً جيمس دي. بَسَّر "دور اليهودي الأولي يتنامى،" جويش ويك 2004/1/23؛ الكساندر بولتن، "ارتدادات اليهود تثير قلق الديمقراطيين"، ذه هلْ 2004/3/30؛ إي. جي. كسلر، "ويلات قديمة تعود إلى السطح مع اعتزام دين تولي أحد المناصب الديمقراطية الرفيعة"، فورورد 2005/1/28. كتب هاملتون جوردان مذكرة وجهها إلى الرئيس جيمي كارتر في حزيران/يونيو 1977، قال فيها "من الأعضاء الـ 125 في المجلس القومي الديمقراطي للمال ثمة ما يزيد على الـ 70 من اليهود؛ وفي 1976 كانت نسبة تزيد على 60 بالمئة من كبار المتبرعين للحزب الديمقراطي من اليهود؛ أكثر من 75 بالمئة من الأموال المحصلة في حملة هَمْفْري لعام 1968 من متبرعين يهود؛ أكثر من 90 بالمئة من الأموال المحصلة من قبل سكوب جاكسون في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية جاء من مساهمين يهود؛ على الرغم من أنك كُنْتَ قليل الحظ وآتياً من منطقة جاليتها اليهودية متواضعة الحجم، فإن ما يقرب من 35 بالمئة من حصائل حملتنا كان من مؤيدين يهود. وحيثما يتم إطلاق أي حملة تبرعات سياسية كبيرة في هذه البلاد، ستجد اليهود الأمريكيين مبادرين إلى الاضطلاع بدور ذي شأن". هاملتون جوردان، ملف سري، صندوق 34. ملف "سياسة خارجية/مذكرة سياسة داخلية، مذكرة اتش. جي. 77/6" رُفِعَتْ السرية في 1990/6/12.

وهم متمركزون في ولايات مفتاحية مثل كاليفورنيا، فلوريدا، إيلينوي، نيويورك، وبنسلفانيا. ولأنهم ذوو تأثير كبير في الحملات الانتخابية المتقاربة، نرى مرشحي الرئاسة يبالغون في تجنب استعداء الناخبين اليهود.

ثمة منظمات رئيسية في اللوبي تبادر أيضاً إلى استهداف الإدارة القائمة على نحوٍ مباشر. فالقوى الموالية لإسرائيل تسعى مثلاً، إلى ضمان عدم وصول منتقدي الدولة اليهودية إلى مواقع ذات شأن في ميدان السياسة الخارجية. كان جيمي كارتر راغباً في تعيين جورج بول وزيراً للخارجية، إلا أنه كان يعلم بأن للأخير موقفاً انتقادياً من إسرائيل وبأن اللوبي كان سيعارض مثل هذا التعيين[1]. من شأن مثل هذا المعيار أن يجبر أي صانع قرار سياسي طموح على التحول إلى مؤيد صريح لإسرائيل، الأمر الذي أدى إلى جعل منتقدي السياسة الإسرائيلية في العلن صِنْفاً مهدداً بالانقراض في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية.

---

1 - دوغلاس برنكلي، "خارج الحلقة"، النيويورك تايمز 2002/12/29. يتحدث لورنس كابلان عن أن البنتاغون بادر، بعد إقدام بروس ريدل، خبير الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي على ترك وظيفته مع نهاية عام 2001، إلى "تجميد تعيين خَلَف ريدل المرشح، خبيرة الشرق الأوسط أليسا رومانوفسكي، التي يشك موظفو البنتاغون بعدم كفاية دعمها للدولة اليهودية". "زَوْرَق الطوربيد: كيف انقلب بوش على عرفات؟"، نيو رببليك 2003/2/18. ما لبث المنصب أن شغله إليوت آبرامز، أحد غلاة مؤيدي إسرائيل. قال ناتان غوتمان: "إنها نعمة حقيقية هبطت على الحكومة الإسرائيلية من السماء". انظر "من أعمال الخير إلى منصب رفيع"، هآرتس 2002/12/16.

مازالت هذه القيود نافذة اليوم. فحين أقدم مرشح 2004 الرئاسي هوارد دين على دعوة الولايات المتحدة إلى الاضطلاع بـ "دور أكثر توازناً" في الصراع العربي - الإسرائيلي، سارع السيناتور جوزف ليبرمن إلى اتهامه ببيع إسرائيل بثمن بخس والقول بأن تصريحه كان "غير مسؤول"[1]. جُلُّ كبار الديمقراطيين في البرلمان وقَّعوا رسالة قوية موجهة إلى دين منتقدين فيها تعليقاته وتحدثت الشيكاغو جويش ستار عن "قيام مهاجمين مغفلين... باقتحام عناوين البريد الإلكتروني للقادة اليهود في طول البلاد وعرضها محذِّرين - دون أي دليل - من احتمال أن يكون دين سيئاً، بشكلٍ ما، بالنسبة إلى إسرائيل"[2].

غير أن هذا القلق كان سخيفاً وعبثياً لأن دين صقر حقيقي في الواقع فيما يخص إسرائيل[3]. فأحد رؤساء حملته كان رئيساً سابقاً للآيباك، ودين نفسه قال: إن آراء الآيباك أدق من آراء حركة السلام الآن الأمريكي الأكثر اعتدالاً في عكس وجهات نظر ه بشأن الشرق الأوسط. لم يكن دين يقصد سوى الإيحاء بأن على واشنطن أن

---

1 - إي. جي. كَسلر، "ليبرمن ودين يتناوشان حول إسرائيل"، فورورد 9/9/ 2003؛ ستفن رونْز "الهجمات على دين تكشف انحراف الديمقراطيين نحو اليمين"، تيكون تشرين الثاني - نوفمبر/كانون الأول - ديسمبر 2003.

2 - زونْز،"هجمات على دين"؛ جيمس دي. بَسَّر، "مشكلة دين اليهودية"، شيكاغو جويش ستار 2003/12/19 -.8/1/2004

3 - إي. جي. كَسلر، "يخطط دين لزيارة إسرائيل، حمولة سياسية تتبع"، فورورد 2005/7/8؛ زونْز،"هجمات على دين".

تتصرف كوسيط نزيه من أجل "جمع الطرفين". ومع أن تلك ليست فكرة متطرفة فإنها محرَّمة بالنسبة إلى اللوبي الذي لا يطيق فكرة التوازن حين يكون الأمر متعلقاً بالصراع العربي - الإسرائيلي.

تتم خدمة أهداف اللوبي أيضاً حين ينجح أفراد موالون لإسرائيل في شغل مواقع مهمة في الفرع التنفيذي. ففي إدارة كلنتون، مثلاً، كانت السياسة الشرق أوسطية تصاغ في المقام الأول من قبل موظفين على علاقة وثيقة بإسرائيل أو بمنظمات مرموقة موالية لإسرائيل - بمن فيهم مارتن إنديك، النائب السابق لمدير قسم الأبحاث في الآيباك وأحد مؤسسي معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط (الوينب WINEP)؛ دنيس روس، الذي التحق بمعهد الوينب هذا بعد خروجه من الإدارة في 2001؛ وآرون ملر، الذي عاش في إسرائيل ويُكْثِر من التردد عليها[1].

هؤلاء كانوا بين أقرب مستشاري الرئيس كلنتون في قمة كامب ديفد في تموز/يوليو 2000. ومع أن الثلاثة، جميعاً، كانوا مؤيدين لعملية أوسلو السلمية ولإيجاد دولة فلسطينية فإنهم لم يفعلوا ذلك إلا في حدود ما من شأنه أن يكون مقبولاً لدى إسرائيل[2]. بقي الوفد الأمريكي شديد الحرص على الاهتداء

---

1 - لورا بلومنفلد، "فرسان السلام الثلاثة"، بالنسبة إلى هؤلاء الدبلوماسيين الأمريكيين المندفعين بشكل تحقيق تسوية سلمية ما في الشرق الأوسط هدف العمر"، واشنطن بوست 1997/2/24.

2 - يقول ساموبل ("سانْدي") بَرْغَر، مستشار كلنتون للأمن القومي إن دنيس روس بادر، في إحدى مراحل المفاوضات بكامب ديفد (تموز/يوليو 2000)، إلى إطلاق التعليق اللافت التالي: "إذا أقدم باراك على تقديم المزيد

بتوجيهات رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود باراك، على تنسيق المواقف التفاوضية سلفاً، وعلى عدم طرح مقترحاته المستقلة بشأن تسوية النزاع. لا غرابة، إذن، أن يكون المفاوضون الفلسطينيون قد شكوا من اضطرارهم إلى "التفاوض مع فريقين إسرائيليين - فريق يرفع علماً إسرائيلياً، وفريق يرفع علماً أمريكياً"[1].

بات الوضع أكثر وضوحاً في إدارة بوش التي تضم في صفوفها أفراداً شديدي الولاء لإسرائيل مثل إليوت آبرامز، جون بولتن، دوغلاس فايث، آي. لويس ("سكوتر" [دراج]) ليبي، رتشارد بيرل، بول ولفوفيتز وديفد وورمسر. وكما سوف نرى فإن هؤلاء الموظفين ظلوا دائبين على السعي لاعتماد سياسات وخطط بتفضيل إسرائيل وبتأييد منظمات في اللوبي.

توظيف وسائل الإعلام

إضافة إلى التأثير المباشر في الحكومة، يسعى اللوبي إلى تشكيل وجهات نظر عامة حول إسرائيل والشرق الأوسط. هو لا يريد أي نقاش مفتوح لجملة القضايا المتعلقة بإسرائيل، لأن من شأن مثل هذا النقاش أن يدفع الأمريكيين إلى مساءلة مستوى

فسوف أكون ضد هذه الاتفاقية". محاضرة غير محررة لـ"تعليقات ساندي برغر لدى إطلاق كيف يتفاوض الإسرائيليون والفلسطينيون؟ (يو. إس. آي. بي. برس، 2005"، معهد السلام الأمريكي، واشنطن، العاصمة 6/7/ 2005.

1 - مقتبس في بلومنفلد "فرسان السلم الثلاثة".

الدعم الذين يوفرونه حالياً. وتبعاً لذلك فإن منظمات موالية لإسرائيل تجهد للتأثير في وسائل الإعلام، في مراكز البحث، وفي المعاهد الأكاديمية، لأن هذه المؤسسات تضطلع بأدوار حاسمة في تشكل الرأي الشعبي العام.

إن وجهة نظر اللوبي حول إسرائيل منعكسة على نطاق واسع في التيار الرئيسي من وسائل الإعلام لأن جُلَّ المعلقين الأمريكيين مُوالون لإسرائيل. يقول الصحفي ايريك آلترمان إن النقاش بين خبراء شؤون الشرق الأوسط "خاضع لهيمنة أناس لا يستطيعون أن يتصوروا انتقادَ إسرائيل"[1]. إنه يورد أسماء 61 "صحافياً ومعلقاً يمكن التعويل عليهم في دعم إسرائيل انعكاسياً ودون أي شروط؟. وبالمقابل تمكن آلترمان من الاهتداء إلى خمسة خبراء دائبين باطراد على انتقاد سلوك إسرائيل أو إطراء مواقف موالية للعرب. بين الحين والآخر تُقْدم الصحف على نشر مقالات رأي مستكتبة متحدية للسياسة الإسرائيلية، غير أن كفَّة ميزان الفكر تبقى راجحة بوضوح لمصلحة الطرف الآخر.

ينعكس هذا الانحياز لإسرائيل في افتتاحيات صحف رئيسية. سبق لرئيس تحرير الوول ستريت جورنال الراحل روبرت بارتلي أن علق ذات مرة قائلاً: "شامير، شارون، بيبي - كل ما يريده أولئك الرجال أجده رائعاً جداً"[2]. لا غرابة، أن الجورنال، مع صحف

1 - اريك آلترمان، "خصوم عنيدون، روايات متضاربة" إم. اس. ان. بي. سي. دوت كوم، 2002/3/28.

2 - مقتبس في برت ستفنز، "عَيْنٌ على وسائل الإعلام تأليف برت ستفنز: مجلة بارتلي"، جيروسالم بوست 2002/11/21.

مرموقة أخرى مثل الشيكاغو - صَنْ تايمز والواشنطن بوست، دارجة بانتظام على نشر افتتاحيات شديدة الموالاة لإسرائيل. ثمة أيضاً مجلات مثل كومنتري، النيو رببليك، والويكلي ستاندر تتحمس للدفاع عن إسرائيل عند كل منعطف.

الانحياز التحريري نجده أيضاً في صحف مثل النيويورك تايمز. صحيح أن هذه تنتقد سياسات إسرائيلية معينة بين وقت وآخر وتُقر أحياناً بأن لدى الفلسطينيين شكاوى مشروعة، غير أنها غير متوازنة. فمدير تحرير التايمز السابق ماكس فرانكل، مثلاً، اعترف في مذكراته بالتأثير الذي كان يمارسه موقفه الخاص الموالي لإسرائيل في الخيارات التحريرية. يقول حرفياً: "كنت أعْمَقَ إخلاصاً لإسرائيل مما كنت أجرؤ على الاعتراف". ويضيف: "محصَّناً بمعرفتي بإسرائيل وبصداقاتي هناك، كنت شخصياً أتولى كتابة أكثرية التعليقات الشرق أوسطية. وبرأي القراء، العرب دون الإسرائيليين، كنت أكتبها من وجهة نظر مؤيدة لإسرائيل"[1].

تكون التقارير الصحفية عن الأحداث الإخبارية ذات العلاقة بإسرائيل أكثر توازناً إلى حدود معينة من التعليقات وزوايا الرأي، جزئياً لأن المراسلين يحاولون أن يكونوا موضوعيين، ولكن لأن من الصعب أيضاً تغطية الأحداث في المناطق المحتلة دون الاعتراف

1 - ماكس فرانكل، أزمانُ حياتي وحياتي مع الأزمان (نيويورك: راندوم هامس، 1999)، ص: 401 -403 .

بسلوك إسرائيل الفعلي. وقطعاً للطريق على التقارير السلبية عن إسرائيل، يقوم اللوبي بتنظيم سلاسل من حملات كتابة الرسائل، مظاهرات الاحتجاج، عمليات مقاطعة المنابر الإخبارية التي يرى مضمونَها معادياً لإسرائيل. قال أحد تنفيذيي السي. إن. إن. إنه يتلقى أحياناً 6000 رسالة إلكترونية شاكية من أن إحدى المواد معادية لإسرائيل في يوم واحد[1]. وبالمثل فإن لجنة ضبط التقارير عن الشرق الأوسط في أمريكا (الكاميرا CAMERA) قامت بتنظيم مظاهرات خارج محطات الإذاعة الوطنية العامة في 33 مدينة في شهر أيار/مايو 2003، كما حاولت إقناع مساهمين بوقف دعمهم لهذه الإذاعة (NPR) إلى أن تصبح تغطيتها لأخبار الشرق الأوسط أكثر تعاطفاً مع إسرائيل[2]. يقال إن محطة بوسطن

---

1 – فليسيتي بارينغر، "بعض مؤيدي إسرائيل الأمريكيين يقاطعون يوميات معينة جراء الشكوى من سوء تغطية الشرق الأوسط"، نيويورك تايمز 2002/5/23.

2 – بارينغر، "بعض مؤيدي إسرائيل."..؛ غابي ونيغ "تغطية إن. بي. آر. NPR لإسرائيل تثير موجة احتجاجات"، الجويش أوف غريتر لوس آنجلوس 9/5/2003؛ غيلا ويرتهايمر "إن. بي. آر. تتصدى لمظاهرات الاحتجاج" شيكاغو جويش ستار 5/30 – 12/6/2003. كذلك انظر جيمس دي. بَسَّرْ "حروب إذاعة إن. بي. آر. تلجم الجماعات اليهودية"، جويش ويك 5/20/2005؛ ساموبل فريدمان، "من –التوازن– إلى الرقابة: خطة بوش الماكرة بشأن الإن. بي. آر". فورورد 2005/5/27؛ ناتان غوتمان، "طفح الكيل من تصرفات أولئك المزعجين من مؤيدي إسرائيل"، هآرتس 2005/2/1؛ إي. جي. كَسْلر، "توقع كُرْسي دافئ لرئيس هيئة الإذاعة العامة الجديد"، فورورد 2005/10/28.

(WBUR) خسرت ما يزيد على مليون دولار من المساهمات والتبرعات نتيجة هذه الجهود. كذلك تعرضت الإذاعة الوطنية العامة (NPR) لضغوط صادرة عن أصدقاء إسرائيل في الكونغرس طالبوها بتعيين رقيب داخلي مع ممارسة قدر أكبر من الإشراف على تغطيتها لأخبار الشرق الأوسط.

هذه العوامل تساعد على تفسير سبب بقاء وسائل الإعلام الأمريكية شبه خالية من انتقاد سياسة إسرائيل، عازفة، كلياً تقريباً، عن مساءلة علاقة واشنطن بإسرائيل، ومُقلِّة على صعيد مناقشة تأثير اللوبي الكبير في سياسة الولايات المتحدة.

مراكز أبحاث موجهة

تسيطر القوى الموالية لإسرائيل على مراكز الأبحاث الأمريكية التي تلعب دوراً مهماً في صياغة إطار الحوار العام كما في رسم الخطة أو السياسة الفعلية. بادر اللوبي إلى إيجاد مركزه الخاص في 1985، حيث ساهم مارتن إنديك في تأسيس الوينب WINEP [معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى][1]. ومع أن هذا المعهد يقلل من شأن علاقاته بإسرائيل ويدعي أنه يقدِّم وجهة نظر "متوازنة وواقعية" عن قضايا الشرق الأوسط، فإن الأمر هو غير

1 - جويل باينن، "مال، إعلام وإجماع سياسي: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط" ميدل إيست ريبورت، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1993، ص: 10 -15؛ مارك اتش. ميلشتاين، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط: إحدى -مشكلات صورة- الايباك"، واشنطن ريبورت أون ميدل إيست أفيرز، تموز/يوليو 1991.

ذلك[1]. فالمعهد ممول ومُدار بالفعل من قبل أفراد متطرفي الالتزام بالترويج للبرامج والمخططات الإسرائيلية.

إن تأثير اللوبي في عالم مراكز الأبحاث يتجاوز معهد وينب كثيراً. فعلى امتداد ربع القرن الماضي حققت القوى المؤيدة لإسرائيل حضوراً قيادياً في كل من معهد المشروع الأمريكي (AEI)، مؤسسة بروكنغز، مركز التخطيط الأمني (CSP)، معهد أبحاث السياسة الخارجية (FPRI)، الهريتيج فاونديش، معهد هُدْسُن (HI)، معهد تحليل السياسة الخارجية (IFPA) والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (الجينسا JINSA). إنها مراكز أبحاث خالصة الولاء لإسرائيل وليس فيها إلا القليل جداً من منتقدي دعم أمريكا للدولة اليهودية.

لعل تطور مؤسسة بروكنغز هو أحد المؤشرات الجيدة الدالة على نفوذ اللوبي في عالم مراكز الأبحاث. على امتداد سنوات عديدة، بقي أكاديمي مرموق ومتميز وموظف سابق في مجلس الأمن القومي صاحب شهرة، بجدارة، على صعيد الحياد فيما يخص الصراع العربي - الإسرائيلي يدعى وليم بي. كواندت كبيرَ الخبراء في شؤون الشرق الأوسط لديها. أما اليوم فإن عمل بروكنغز في هذه القضايا تدار عبر مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط الذي يموله ثري إسرائيلي - أمريكي وصهيوني متشدد

1 - مقتبس من ميلشتاين، "معهد واشنطن".

يدعى حاييم سابان[1]. ومدير مركز سابان هو مارتن إنديك دائم الحضور. وهكذا فإن ما كان ذات يوم معهدَ تخطيط محايداً متخصصاً بقضايا الشرق الأوسط بات الآن جزءاً من جوقة مراكز الأبحاث مفرطة الولاء لإسرائيل.

التحكم بالحياة الأكاديمية.

كان خنق الحوار حول إسرائيل في الجامعات هو الأكثر صعوبة بالنسبة إلى اللوبي لأن الحرية الأكاديمية قيمة جوهرية ولأن تهديد أساتذة الملاك أو إسكاتهم أمر عسير. ومع ذلك، لم يكن ثمة إلا المعتدل من الانتقاد لإسرائيل في تسعينيات القرن العشرين، لدى السير في طريق اعتماد عملية أوسلو السلمية. تصاعد الانتقاد بعد انهيار العملية ووصول آرييل شارون إلى السلطة أوائل عام 2001، وما لبث أن أصبح بالغ الحدة عندما أقدم جيش الدفاع الإسرائيلي على إعادة احتلال الضفة الغربية في ربيع 2002 واستخدم قدراً مفرطاً من القوة ضد الانتفاضة الثانية.

اندفع اللوبي بقوة لـ "استعادة المدن الجامعية". انبثقت جماعات جديدة مثل قافلة الديمقراطية التي استقدمت محاضرين إسرائيليين إلى الكليات الأمريكية[2]. وجماعات راسخة مثل

---

1 - "يعلن بروكنغز عن تدشين مركز سابان الجديد لسياسة الشرق الأوسط"، بيان إعلامي من مؤسسة بروكنغز 2002/5/9؛ أندرو روس سوركين "الزحف إلى المشيخة" نيويورك تايمز 2004/9/5.

2 - جيمس دي. بَسَّر، "صَبُّ الزيت على نار حروب المدن الجامعية"، جويش ويك 2003/7/25؛ رونالد اس. لاوْدَر وجي شوتنشتاين، "عودة إلى مدرسة

المجلس اليهودي للشؤون العامة (JCPA) وهيليل برزت على المسرح، وجماعة جديدة - إسرائيل لتحالف الجماعات - تشكلت للتنسيق بين الجماعات الكثيرة التي باتت رافعة لراية إسرائيل في الجامعات. أخيراً ضاعف الآيباك إنفاقه أكثر من ثلاث مرات لتمويل برامج مراقبة الفعاليات الجامعية وتدريب المدافعين الشباب عن إسرائيل، من أجل "إشراك أعداد كبيرة من طلاب المدن الجامعية...في الجهد القومي الموالي لإسرائيل"[1].

يقوم اللوبي أيضاً بفرض الرقابة على ما يكتبه الأساتذة ويدرِّسونه. ففي أيلول/سبتمبر 2002، مثلاً، بادر محافظان جديدان شديدا الولاء لإسرائيل هما مارتن كريمر ودانييل بايبس

موالاة إسرائيل"، فورورد؛ راشيل بوميرانس "قوى إسرائيل تكسب معركة المدن الجامعية كما يقول طلاب حضروا اجتماع الايباك" جي. تي. ايه. (JTA) 31/12/2002 .كذلك تصر جماعات يهودية على استهداف المدارس الثانوية. انظر ماكس غروس "تحالف مناصرة إسرائيل دائبة على استهداف المدارس الثانوية"، فورورد 2004/1/23؛ "حملة مناصرة إسرائيل جديدة تستهدف طلاب المرحلة الثانوية"، جي. تي. ايه 2004/6/2.

1 - بسّر، "صب الزيت."... في عامي 2002 و2003 بادر الآيباك إلى استقدام 240 طالباً جامعياً إلى واشنطن، العاصمة لاتباع دورات مناصرة مكثفة، وإعادتهم إلى كلياتهم لكسب قادة المدن الجامعية واجتذابهم إلى صف قضية إسرائيل. بَسَّر "صب الزيت"؛ بوميرانس "قوى إسرائيل تكسب". وفي ربيع 2005، استضافت الايباك 100 من رؤساء مجالس إدارات طلابية (80 منهم كانوا يهوداً) في مؤتمره السنوي. ناتانييل بوبر، "جماعات مناصرة لإسرائيل: المدن الجامعية تتحسن"، فورورد 6/24/ 2005.

إلى تأسيس موقع إلكتروني (عين الجامعات الساهرة - كامبوس ووتش) نَشَر ملفاتٍ عن الأكاديميين المشبوهين وشجع الطلاب على كتابة التقارير عن التعليقات أو أشكال السلوك التي من شأنها أن تبدو مناوئة لإسرائيل[1]. هذه المحاولة الشفافة لوضع القوائم السوداء وإخافة الباحثين أثارت ردود أفعال عنيفة أجبرت بايبس وكريمر لاحقاً على شطب الملفات، إلا أن الموقع الإلكتروني مازال يدعو الطلاب إلى كتابة التقارير عن أي سلوك مزعوم معادي لإسرائيل في كليات الولايات المتحدة.

ثمة جماعات في اللوبي تتولى أيضاً توجيه نيرانها نحو أساتذة معينين ونحو الجامعات التي تستخدمهم. فجامعة كولومبيا التي كان الباحث الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد أحد أساتذتها، ظلت هدفاً دائماً للقوى الموالية لإسرائيل. وأمين جامعة كولومبيا السابق جوناثان كول قال: إن "المرء يستطيع أن يثق بأن أي تصريح علني مؤيد للشعب الفلسطيني صادر عن الناقد الأدبي المرموق إدوارد سعيد سوف يتمخض عن مئات الرسائل الإلكترونية، الخطابات، والتقارير الصحفية التي تطالبنا باستنكار تصريح

1 - مايكل دوبس، "إخضاع دراسات الشرق الأوسط للمعاينة في الولايات المتحدة"، واشنطن بوست 2004/1/13؛ مايكل غولدبرغ، "جامعة أسامة؟" صالون دون كوم 2003/11/6؛ كرستين ماكنايل، "الحرب على الحرية الأكاديمية"، نيشن 2002/11/11؛ زاخاري لوكمان، "خلف المعركة حول سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية"، ميدل إيست ريبورت على الهواء، كانون الثاني/يناير 2004.

سعيد والمبادرة إلى معاقبته أو طرده"[1]. وحين تجرأت كولومبيا على توظيف المؤرخ رشيد الخالدي من جامعة شيكاغو "بدأت الشكاوى تتدفق علينا" يقول كول "من أناس معارضين لمضمون آرائه السياسية". وقد واجهت برنستون المشكلة نفسها بعد بضع سنوات حين فكَّرَتْ في مغازلة الخالدي وسحبه من كولومبيا[2].

ثمة مثال كلاسيكي لمحاولة فَرْض الرقابة البوليسية على الحياة الجامعية تجلّى أواخر 2004 حين تمخض "مشروع داود" عن فلم دعائي زعم أن أساتذة في برنامج دراسات الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا كانوا لا ساميين ودائبين على زرع الرعب في قلوب الطلاب اليهود المدافعين عن إسرائيل[3]. جرى نَتْف ريش كولومبيا

---

1 – جوناثان آر. كول، "قانون المواطن في المدينة الجامعية: الدفاع عن جامعة ما بعد 9/11" بوسطن ريفيو، صيف 2003.

2 – تشاناكيا سَتي، "ترشيح الخالدي لرئاسة قسم جديدة يتعرض لإطلاق النار"، ديلي بُرِنْسْتونيان 2005/4/22؛ المؤلف نفسه، "تصاعد الجدل حول ترشيح الخالدي"، ديلي برنستونيان 2005/4/28.

3 – روبرت غينز، "معركة جامعة كولومبيا"، واشنطن ريبورت اون ميدل إيست أفيرز، نيسان/أبريل 2005، ص: 56 –57 ؛ كارولاين غْليك، "عالمنا: كارثة كولومبيا" جيروسالم بوست 2005/4/4؛ جوزف ماساد، "أي مطاردة في كولومبيا: استهداف الجامعة"، كاونتر بنتش 2005/6/3؛ ناتانييل بوبر، "يقول طلاب كولومبيا: عاصفة النار تحجب واقع المدينة الجامعية"، فورورد 2005/2/11؛ سكوت شيرمان، "الشرق الأوسط يأتي إلى كولومبيا"، نيشن 2005/4/4؛ شانان فايسمان، "كولومبيا تتحاقر". جيروسالم بوست 2005/2/6.

وشـيِّـهـا على النار في الأوسـاط المؤيدة لإسـرائيل، إلا أن لجنة أساتذة مكلفة بالتحقيق في الاتهامات لم تعثر على أي دليل يشير إلى اللاسامية وكان الحادث الوحيد الجدير بالتسجيل متمثلاً بأن واحـداً من الأسـاتذة "رد بغـضب" على سـؤال أحـد الطلاب[1]. واكتشفت اللجنة أيضاً أن الأساتذة المتهمين طالما كانوا هدفاً لحملة تخويف مكشوفة.

لعل أكثر مناحي هذه الحملة الرامية إلى استئصال نقد إسرائيل من الأوسـاط الجامعية بشاعة هي محاولة جماعات يهودية دفع الكونغرس إلى اعتماد آليات تتولى مراقبة ما يقوله الأسـاتذة عن إسرائيل[2]. من شأن المدارس المتهمة بالتحامل على إسرائيل أن تُحرم من التمويل الاتحادي. صحيح أن هذا المسعى الهادف إلى توريط الحكومة الأمريكية في التحكم البوليسي بالجامعات لم ينجح بعد، غير أن المحاولة تكشف عن الأهمية التي تعلقها الجماعات الموالية لإسرائيل على التحكم بالنقاش الدائر حول هذه المسائل.

---

1 - لجنة الشكاوى الطارئة بجامعة كولومبيا، التقرير النهائي، نيويورك 28/ 2005/3، (مقتطفات)، جورنال أوف بالستاين ستَديز، 4/34 (صيف 2005)، ص: 90- 100.

2 - غولدبرغ، "جامعة أسامة؟"؛ رون كامبياس، "الإشراف على المدن الجامعية يمر بمجلس الشيوخ مع نجاح جهود المراجعة في تسجيل انتصار"، جي. تي. ايه. 2005/11/22؛ ستانلي كورتز، "إصلاح المدن الجامعية: الكونغرس يستهدف العنوان السادس"، ناشيونال ريفيو على الهواء 2003/10/14؛ ماكنايل، "حرب على الحرية الأكاديمية"؛ أوري نير، "الجماعات تؤيد قانون الإشراف على الجامعات،" فورورد 2004/3/12؛ ساره روي، "اختصار الطرق"، لندن ريفيو أوف بوكس 2004/4/1؛ آندرس سترندبرغ، "المفوضون (الكوميسارات) الجدد"، أمريكان كونزرفاتيف 2004/2/2.

أخيراً، بادر عدد من المحسنين اليهود إلى تأسيس برامج دراسات إسرائيلية (إضافة إلى برامج الدراسات الإسرائيلية الـ 130 الموجودة من قبل) لزيادة عدد الباحثين المتعاطفين مع إسرائيل في الجامعات[1]. فجامعة نيويورك NYU أعلنت عن تأسيس مركز تاوب للدراسات الإسرائيلية في الأول من أيار/مايو 2003، وثمة برامج مشابهة تأسست في معاهد أخرى مثل بيركلي، براندیز، وإيموري. ومع أن الإداريين يؤكدون القيمة التربوية لهذه البرامج، فإن الحقيقة هي أنها، في الغالب، لا تستهدف سوى تبييض صفحة إسرائيل في الجامعات. ورئيس مؤسسة تاوب، فْريد لافر، يبين بوضوح أن مؤسسته لم تمول مركز جامعة نيويورك إلا لتمكينه من التصدي لـ "وجهة النظر العربية" (كذا) التي يُعتقد بأنها طاغية على برامج الشرق الأوسط في هذه الجامعة[2].

---

1 - الرقم 130 مأخوذ من ميتشل جي. بارد، "مثبَّتٌ أم ضعيف: تحديد دور الهيئة التعليمية في دعم إسرائيل في المدن الجامعية"، تقرير نشره تحالف إسرائيل في المدن الجامعية ومشروع التعاون الأمريكي - الإسرائيلي، أيار/مايو 2004، ص: 11. كذلك انظر ناتشا قطان "مركز جامعة نيويورك: إضافةٌ جديدة إلى حقل أكاديمي نامٍ"، فورورد 2003/4/2؛ ساموبل جي. فريدمان، "فصل الأساطير السياسية عن الحقائق في الدراسات الإسرائيلية"، نيويورك تايمز 2005/2/16؛ جنيفر جاكسون، "سياسة الدراسات الإسرائيلية"، كرونكل أوف هاير اديوكيشن 2005/6/24 ص:10 -12 ؛ مايكل سي. كوتزنْ، "المجتمع اليهودي والبرج العاجي: الحاجة الماسَّة إلى الدراسات الإسرائيلية"، فورورد 2004/1/30؛ ناتانييل بوبر، "الدراسات الإسرائيلية تكسب في المدن الجامعية مع تنامي النزاعات"، فورورد 2005/3/25.

2 - مقتبس في قطان، "مركز جامعة نيويورك".

إجمالاً، قطع اللوبي أشواطاً ذات شأن على طريق تحصين إسرائيل ضد الانتقاد في الجامعات ومع أنه لم يحقق في العالم الأكاديمي النجاحَ الذي حققه في البرلمان، فإنه بذل جهوداً كبيرة لخنق انتقاد إسرائيل الصادر عن الأساتذة والطلاب وقد أصبح مثلُ هذا الانتقاد اليوم في الجامعات أقل كثيراً[1].

عامل كم الأفواه الأكبر

ما من مناقشة لأسلوب عمل اللوبي ستكتمل دون معاينة أحد أقوى أسلحته: سلاح الاتهام باللاسامية. من المؤكد أن كل من ينتقد أفعال إسرائيل أو يبوح بأن للجماعات الموالية لإسرائيل نفوذاً كبيراً في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية - نفوذاً يتباهى به الآيباك - يكون معرضاً للاتهام باللاسامية. وفي الحقيقة فإن كل من يجرؤ على إعلان وجود لوبي إسرائيلي يخاطر بالتعرض لتهمة اللاسامية، وإن كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية

1 - جوناثان كَسلر، "الحركية الموالية لإسرائيل تعود إلى المدن الجامعية،" فوروِرد 2003/12/26؛ بوبر "مدن جامعية تتحسن"؛ باري سِلفَرمَن وراندال كابلان، "حركيو مناصرة إسرائيل في الجامعات ينجحون بهدوء في المدن الجامعية"، جي. تي. ايه. 2005/5/9؛ تشانان تيغاي، "مع عودة الطلاب إلى المدينة الجامعية، يبادر الحركيون إلى إعداد مقاربة جديدة،" جي. تي. ايه. 2005/9/1. ومع ذلك ثمة حدود لمدى فعالية اللوبي في المدن الجامعية. انظر جو اشكينازي، "كتاب: المدن الجامعية هادئة ولكن مشاعر العداء لإسرائيل متنامية"، جي. تي. إيه. 2005/1/29؛ غاري روزنبلات "طلاب دراسات عليا أمريكيون يبدون معادين لإسرائيل"، جويش ويك 17/ 2005/6.

نفسها تتحدث عن "اللوبي اليهودي" في أمريكا. عملياً، يفاخر اللوبي بجبروته ثم يهاجم كل من يلفت الأنظار إليه. إنه تكتيك ناجح جداً، لأن اللاسامية ظاهرة كريهة وما من شخص يتحلى بالمسؤولية يرضى بمثل هذه التهمة.

كان الأوربيون أكثر استعداداً من الأمريكيين لانتقاد السياسة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، وهو أمر يعزوه البعض إلى انبعاث اللاسامية من جديد في أوربا. فسفير الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوربي قال أوائل 2004 إننا "نصل إلى نقطة باتت الأمور فيها سيئة كما كانت في ثلاثينيات القرن العشرين"[1]. لاشك أن رَوْزَ اللاسامية أمر معقد، ولكن ثِقَل الأدلة يشير إلى الجهة المعاكسة. ففي ربيع 2004 حين كانت تهم اللاسامية الأوربية تملأ الأجواء في أمريكا، مثلاً، كانت استطلاعات رأي عام أوربي منفصلة أجرتها رابطة محاربة التشهير ومركز أبحاث بيو للناس والصحافة تبين أن الظاهرة، ظاهرة اللاسامية، كانت متقهقرة بالفعل[2].

---

1 - مقتبس في توني جوت، "وداعاً لكل ذلك؟" نيشن 2005/1/3.

2 - رابطة مكافحة التشهير (ADL)، "المواقف من اليهود، إسرائيل، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في عشرة بلدان أوربية"، نيسان 2004؛ مشروع بيو للمواقف الكوكبية، بعد عام من حرب العراق: عدم الثقة بأمريكا في أوربا حتى أكبر، الغضب الإسلامي متواصل (واشنطن، العاصمة: مركز أبحاث بيو للناس والصحافة 2003/3/16) ص: 4 -5 ، 26. عن دراسة الرابطة، انظر "دراسة الرابطة تكتشف شيئاً من التضاؤل في المواقف =

انظروا إلى فرنسا التي تُكْثِر القوى الموالية لإسرائيل من تصويرها على أنها الدولة الأكثر عداء للسامية في أوربا. استطلاع لرأي مواطنين فرنسيين في 2002 وجد أن 89 بالمئة قادرون على تصور العيش مع يهود؛ 97 بالمئة مؤمنون بأن كتابة عبارات لاسامية على الجدران جريمة خطيرة؛ 87 بالمئة يرون أن مهاجمة الكنس الفرنسية فضيحة؛ و85 بالمئة من الفرنسيين الكاثوليك الممارسين يرفضون الزعم القائل بأن لليهود نفوذاً مفرطاً في ميادين الأعمال والمال[1]. ومن غير المستغرب أن رئيس الجالية اليهودية الفرنسية أعلن صيف 2003 أن "فرنسا ليست أكثر معاداة للسامية من

= اللاسامية في عشر دول أوربية" نشرة صحفية صادرة عن الرابطة في 2004/4/26؛ شلومو شامير، "الاستطلاع يبين تناقضاً في وجهات النظر اللاسامية بأوربا"، هآرتس 2004/4/27. هذه الاكتشافات لم تترك أي أثر ذي شأن في جهابذة مناصرة إسرائيل الذين تابعوا جدالهم القائم على غرق أوربا في اللاسامية. انظر، مثلاً، دانييل جي. غولدهاغن، "رد أوربا الهزيل (بلا أنياب) على اللاسامية: المؤتمر يخفق في إيجاد أدوات كفيلة بمكافحة الوباء المتصاعد" لوس انجلوس تايمز 2004/4/30؛ تشارلز كراوتهامر، "-السم- الشرق الأوسطي الحقيقي"، واشنطن بوست 2004/4/30.

1 - مارتن بيرتز، رئيس تحرير النيو ربيليك، يقول: "مقر قيادة أوربا المعادية للسامية اليوم، تماماً كما كان أيام الرايخ الثالث، هو باريس". "كاتب يوميات كامبرج: مع الأسف"، نيو ربيليك 2002/4/22، ص: 50. المعلومات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من "اللاسامية في أوربا: هل هي صاعدة حقاً؟" الإيكونوميست 2002/5/4.

أمريكا"[1]. وحسب مقالة حديثة في جريدة هآرتس تقول تقارير الشرطة الفرنسية إن أحداث معاداة السامية في فرنسا تضاءلت بنسبة 50 بالمئة تقريباً في 2005؛ وهذا رغم كون فرنسا موطن الكتلة السكانية الإسلامية الأكبر بين سائر البلدان الأوربية[2].

ختاماً، حين ذهب يهودي فرنسي ضحية جريمة قتل بشعة في الشهر الماضي اقترفتها عصابة مسلمة، تدفقت عشرات آلاف المتظاهرين إلى الشوارع استنكاراً وشجباً للاسامية. يضاف إلى ذلك أن رئيس الجمهورية جاك شيراك ورئيس الوزراء دومينيك دو فيلبان، كليهما، حضرا حفل تأبين الضحية إظهاراً للتضامن مع يهود فرنسا[3]. جدير بالملاحظة أيضاً أن عدد اليهود الذين هاجروا في 2002 إلى ألمانيا أكثر من أولئك الذين هاجروا إلى إسرائيل، مما جعل الجالية اليهودية الألمانية "الجالية اليهودية الأسرع نمواً في العالم"، حسب ما جاء في إحدى مقالات جريدة

1 – مقتبس في مارك بيرلمان، "رئيس الجماعة: ليستْ فرنسا أكثر لاسامية من الولايات المتحدة" فورورد 2003/8/1. انظر أيضاً فرانسوا بوجون دولستان "عار على فرنسا"، واشنطن بوست 2002/6/22؛ "الرئيس الفرنسي يتهم إسرائيل بإدارة حملة معادية لفرنسا"، هآرتس 2002/5/12.

2 – "الشرطة الفرنسية: اللاسامية في فرنسا تضاءلت كثيراً في 2005"، هآرتس 2006/1/19.

3 – "قُتِلَ أحد اليهود في مظاهرات الاحتجاج الفرنسية"، بي. بي. سي. نيوز على الهواء 2006/2/26؛ ميشيل زلوتوفسكي، "حفل تأبين كبير لليهودي الباريسي"، جيروسالم بوست 2006/2/23.

فوروورد (إلى الأمام) اليهودية[1]. لو كانت أوربا متقهقرة فعلاً إلى ثلاثينيات القرن العشرين، لكان من الصعب تصور مبادرة اليهود إلى التحرك باتجاه هذه القارة بأعداد كبيرة.

غير أننا نقر، مع ذلك، بأن أوربا ليست مُبَرَّأَة من لوثة معادة السامية. وما من أحد ينكر استمرار وجود بعض معادي السامية المتعصبين الأصليين في أوربا (كما هو الحال في الولايات المتحدة) إلا أن أعداد هؤلاء ضئيلة وآراءهم المتطرفة مرفوضة لدى أكثرية الأوربيين الساحقة. كذلك لا يستطيع المرء أن ينفي وجود ظاهرة اللاسامية لدى مسلمين أوربيين، وهي ظاهرة يستفزها سلوك إسرائيل إزاء الفلسطينيين من ناحية، وذات جذور عنصرية مباشرة

1 - آفي بَكَر، "بَوّابةٌ مفتوحة إلى الأبد" هآرتس 2005/1/11؛ جوزف يوفه، "طفرة لا إحياء في ألمانيا الحديثة - اليوم"، فوروورد 2003/7/25؛ ناتانييل بوبر، "مراقبة سياسة الهجرة مع تضخم الجالية الألمانية"، فوروورد 2005/7/25؛ إلياهو سالبتر، "يهود من رابطة الدول المستقلة يفضلون ألمانيا على الدولة اليهودية"، هآرتس 2005/5/28. كذلك التايمز اللندنية تحدثت في ربيع 2005 عن أن "نحو 100000 يهودي عادوا إلى روسيا في السنوات القليلة الماضية مدشنين انبعاثاً مسرحياً مثيراً للحياة اليهودية في بلد ذي تاريخ طويل من اللاسامية"، جيرمي بيج، "اليهود الذين كانوا شديدي الرغبة في الرحيل ذات يوم، يعودون الآن إلى روسيا، أرض الفرص"، التايمز 2005/4/28. انظر أيضاً ليف كريتشيفسكي، "استطلاع: الروس لا يكرهون اليهود، معادو اللاسامية يتزايدون"، جي. تي. إيه. 2006/2/2.

من ناحية ثانية[1]. هذه مشكلة تبعث على القلق، ولكنها ليست خارج نطاق التحكم. لا يشكل المسلمون سوى ما هو أقل من 5 بالمئة من مجموع سكان أوربا، والحكومات الأوربية دائبة حقاً على معالجة المسألة. لماذا؟ لأن أكثرية الأوربيين تنبذ مثل هذه الآراء البغيضة[2]. باختصار، ليس ثمة أي وجه شبه بين أوربا اليوم وأوربا ثلاثينيات القرن العشرين على صعيد ظاهرة اللاسامية.

هذا هو السبب الكامن وراء زعم القوى الموالية لإسرائيل، لدى مطالبتها بالذهاب إلى ما هو أبعد من التأكيد، أن هناك - لا سامية جديدة-، موازية، حسب رأيها، لنقد إسرائيل[3]. وبعبارة

---

1 - رئيس مكتب التعليم في الوكالة اليهودية قال مؤخراً إن "لاسامية اليوم العنيفة نابعة من مصدرين منفصلين: الإسلاميين المتطرفين في الشرق الأوسط وأوربا الغربية من جهة وعنصر الشباب النازي الجديد في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية من جهة ثانية". جوناثان شنايدر "مازالت اللاسامية مشكلة عالمية"، جيروسالم بوست 2006/1/26.

2 - في مسح رابطة مكافحة التشهير (ADL)، نيسان 2004، "المواقف من اليهود، إسرائيل، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في عشر بلدان أوروبية،" طُرح السؤال التالي: "برأيك هل من المهم جداً، المهم بعض الشيء، غير المهم إلى حدود معينة، أم غير مهم بالمطلق، أن تضطلع حكومتنا بدور في محاربة اللاسامية في بلدنا؟" جاءت النسب المئوية لأولئك الموافقين بقوة أو الموافقين بعض الشيء 92 في إيطاليا، 83 في بريطانيا، 83 في هولندا، 82 في فرنسا، 81 في بلجيكا، 79 في الدنمارك، 76 في النمسا، 74 في سويسرا، 75 في إسبانيا" انظر ص: 19.

3 - فيلّيس تشسلَرْ، اللاسامية الجديدة: الأزمة الراهنة وما يجب أن نفعله إزاءها (سان فرانسسكو: جوسي - باس، 2003؛ هيلل هالكين، "عودة =

أخرى ما إن تنتقد سياسة إسرائيل حتى تغدو معادياً للسامية تحديداً. فحين أقدم سينودوس الكنيسة الإنجليزية مؤخراً على التبرؤ من شركة كاتربلر لأنها تصنع الجرافات المستخدمة لتدمير منازل الفلسطينيين، سارع الحاخام الأكبر إلى الشكوى بالقول بأن من شأن ذلك "أن ينطوي على أوخم العواقب... بالنسبة إلى العلاقات اليهودية - المسيحية في بريطانيا"، في حين قال رئيس حركة الإصلاح، الحاخام توني بيفيلد إن "هناك مشكلة مواقف لاسامية ذات علاقة بأخرى معادية للصهيونية في قواعد الكنيسة بل وحتى في مراتبها المتوسطة"[1]. غير أن الكنيسة لم تكن في

= اللاسامية: الوقوف ضد إسرائيل يعني وقوفاً ضد اليهود"، وول ستريت جورنال 2002/2/5؛ باري كوزمين وبول إيفانسكي، "رُهاب يهودي - لا لاسامية الآباء"، هآرتس 2003/6/3؛ آممنون روبنشتاين، "محاربة اللاسامية الجديدة"، هآرتس 2003/12/2؛ ناتان شارانسكي، "اللاسامية مشكلتنا"، هآرتس 2002/4/18؛ يائير شَلَغ "أعداء، قصة ما بعد قومية"، هآرتس 2003/3/8. وعن نقد هذا المنظور، انظر أكيفا إيلدار، "من شأن اللاسامية أن تخدم ذاتها"، هآرتس 2002/5/3؛ برايان كلوغ، "أسطورة اللاسامية الجديدة"، نيشن 2004/2/2؛ رالف نادر، "انتقاد إسرائيل ليس تعبيراً عن أي لاسامية"، كاونتر بنتش 16 - 17/10/2004 ؛ هنري بيكيوتو وميتشل بليتنيك، محرران، إعادة تأطير اللاسامية: وجهات نظر يهودية بديلة (اوكلاند، كاليفورنيا: جويش فويس فوربيس، 2004)؛ وخصوصاً فنكلشتاين، بعد التشوزبا، الفصول: 1-3.

1 - هلن نوغنت، "الحاخام الأكبر يهاجم الكنيسة بعنف حول التصويت على أصول إسرائيلية"، تايمز على الهواء 2006/2/17. انظر أيضاً بِلّ باودر "ساكس يلتمس الدخول في مباحثات بعد تصويت مجمع السينودوس على التجريد"، تشيرتش تايمز 2006/2/24؛ "تحرك البلدوزر - مستند إلى =

الحقيقة مبتلية لا بمعاداة الصهيونية ولا بالعداء للسامية؛ كانت فقط تحتج على السياسة الإسرائيلية[1].

يبقى المنتقدون متهمين أيضاً بإخضاع إسرائيل لمعيار غير عادل أو بمساءلة حقها في الوجود. غير أن هذين الاتهامين ليسا أيضاً إلا للتخويف. فمنتقدو إسرائيل الغربيون نادراً ما يشككون بحقها في الوجود. إنما هم يشككون بسلوكها إزاء الفلسطينيين، وهذا انتقاد مشروع: الإسرائيليون أنفسهم يفعلون ذلك. وكذلك لا تحاكَم إسرائيل محاكمة غير عادلة. ما يحصل هو أن معاملة إسرائيل للفلسطينيين تستثير الانتقاد لأنها منافية لمعايير حقوق الإنسان المقبولة على نطاق واسع وللقانون الدولي، كما لمبدأ حق تقرير المصير. وهي ليست، على الإطلاق، الدولة الوحيدة التي تعرضت لانتقادات عنيفة من هذه المنطلقات.

= الجهل- في المصدر السابق؛ روث غلدهل، "حَضّ الكنيسة على إعادة النظر في تجريد إسرائيل"، تايمز على الهواء 2005/5/28؛ آيرين لانكاستر، "الإنجيليون غدروا باليهود" مأخوذ من موقع رهبانيات موريل (المملكة المتحدة) الإلكتروني في 2006/2/20؛ "كبير حاخامات المملكة المتحدة يهاجم الإنجليين على إقرار تجريد إسرائيل"، هآرتس 2006/2/17.

1 - إن حقيقة أن كنيسة إنجلترا كانت فقط تنتقد السياسة الإسرائيلية ولا تنخرط في أي شكل من أشكال اللاسامية منعكسة بوضوح في رسالة مؤرخة يوم 10 شباط/فبراير 2006 أرسلها كبير أساقفة كانتربري (الدكتور رُوان وِلْيَمز) إلى رئيس حاخامات إنجلترا (جوناثان ساكس) مسلِّطاً الضوء على قرار الكنيسة الخاص بالتجريد، للاطلاع على نص الرسالة، انظر "رئيس الأساقفة: دعوة السينودوس كانت تعبيراً عن القلق"، 2006/2/10، مأخوذ من موقع كنيسة إنجلترا الإلكتروني في 2006/2/20.

باختصار لا تستطيع اللوبيات العرقية الأخرى أن تحلم، مجرد حلم، بامتلاك النفوذ السياسي الذي تتمتع به جملة المنظمات الموالية لإسرائيل. لذا فإن السؤال المطروح هو: ما مدى تأثير هذا اللوبي الإسرائيلي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية؟

الذيل يهز الكلب(*)

لو بقي تأثير اللوبي محصوراً بمساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية لإسرائيل لما أدى نفوذه إلى إثارة مثل هذا القدر من القلق. صحيح أن المساعدة الخارجية قيِّمة، ولكنها ليست على المستوى نفسه من الجدوى مثل توظيف طاقات القوة العظمى العالمية الوحيدة الهائلة لمصلحة إسرائيل. ومن هنا فإن اللوبي ظل يصر أيضاً على صياغة العناصر الجوهرية لسياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية. لقد عمل بنجاح على إقناع القادة الأمريكيين بضرورة تأييد اضطهاد إسرائيل المتواصل للفلسطينيين واستهداف خصوم إسرائيل الإقليميين الرئيسيين في كل من إيران، العراق، وسورية.

أَبْلَسة الفلسطينيين

بات الأمر منسياً إلى حد بعيد الآن، غير أن إدارة بوش حاولت، في خريف 2001، ولاسيما خلال ربيع 2002، اختزال

(*) العبارة الأكثر شيوعاً بالعربية للدلالة على المعنى نفسه هي: "العربة تجر الحصان". أما ترجمة الأستاذ المعروف رئيس تحرير جريدة الحياة اللندنية جهاد الخازن فهي: "الذَّنَب الإسرائيلي يهز الكلب الأمريكي" (الحياة 2006/4/17) (المترجم).

عواطف معاداة أمريكا في العالم العربي ونسف الدعم الموفَّر للمنظمات الإرهابية الشبيهة بالقاعدة، عن طريق وضع حد لسياسات إسرائيل التوسعية في المناطق المحتلة والدعوة إلى إيجاد دولة فلسطينية.

كان بوش ممسكاً بعدد هائل من الأوراق القوية. كان قادراً على التهديد بتقليص الدعم الاقتصادي والدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل، وكان من شبه المؤكد أن الشعب الأمريكي كان سيؤيده. أفاد استطلاع للرأي جرى في أيار/مايو 2003 بأن ما يزيد على 60 بالمئة من الأمريكيين كانوا مستعدين لحرمان إسرائيل من المساعدة إذا ما قاومت الضغط الأمريكي الهادف إلى تسوية النزاع، وقد ارتفعت تلك النسبة إلى 70 بالمئة بين صفوف الأمريكيين "النشيطين سياسياً"[1]. وبالفعل فإن 73 بالمئة قالوا إن على الولايات المتحدة ألاّ تقف في صف أي من الطرفين.

---

1 - ستفن كول (كبير محققين)، الأمريكيون على خارطة طريق الشرق الأوسط (برنامج عن مواقف السياسة الدولية، جامعة ميريلاند، 30/5/2003)، ص: 9 -11 ؛ 18 - 19. انظر أيضاً ستفن كول وآخرون، الأمريكيون والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني (برنامج عن مواقف السياسة الدولية، جامعة ميريلاند، 2002/5/6). استطلاع رأي عام أجرته رابطة مكافحة التشهير اكتشف أن 78 بالمئة من الأمريكيين يعتقدون أن على حكومتهم ألا تقف في صف لا إسرائيل ولا الفلسطينيين. "مواقف أمريكية من إسرائيل والشرق الأوسط"، مسح تم في 18 - 25/3/2005 و19 -2005/6/23، من قبل فريق اتصالات مارتيلا لصالح رابطة مكافحة التشهير.

ومع ذلك فإن إدارة بوش أخفقت في تغيير سياسات إسرائيل، وانتهت واشنطن، بدلاً من ذلك، إلى موقف التأييد لمقاربة إسرائيل المتشددة. ومع مرور الوقت أقدمت الإدارة أيضاً على تبني تسويغات إسرائيل لهذه المقاربة حتى أصبح خطابا الولايات المتحدة وإسرائيل متشابهين. ومع حلول شباط/فبراير 2003 قام أحد عناوين الواشنطن بوست بتلخيص الوضع قائلاً: "بوش وشارون متماهيان تقريباً بشأن سياسة الشرق الأوسط"[1]. والسبب الرئيسي لهذا الانقلاب هو اللوبي.

تبدأ القصة أواخر أيلول/سبتمبر 2001 حين أخذ بوش يمارس الضغط على رئيس الوزراء شارون طالباً منه إبداء ضبط النفس في المناطق المحتلة. كذلك ضغط بوش على شارون داعياً إياه إلى السماح لوزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريس بلقاء الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، رغم أن إدارة بوش كانت شديدة الانتقاد لقيادة عرفات[2]. وكذلك فإن بوش أعلن صراحة عن

---

1 - روبرت جي. كايسر، "يكاد بوش وشارون أن يكونا متطابقين مئة بالمئة حول السياسة الشرق أوسطية"، واشنطن بوست 2003/2/9.

2 - لي هوكشتادر ودانيل وليمز، "إسرائيل تقول إنها لن -تدفع ثمن- التحالف" واشنطن بوست 2001/9/18؛ جوناثان كارب "شارون يلغي مباحثات السلام استنكاراً لهواجس الولايات المتحدة،" بوسطن غلوب 2001/9/18؛ "فرصة إسرائيل"، لوس آنجلوس تايمز، افتتاحية 2001/9/18.

تأييده لقيام دولة فلسطينية[1]. ومصاباً بالذعر جراء هذه التطورات، سارع شارون إلى اتهام بوش بمحاولة "استرضاء العرب على حسابنا"، محذِّراً من أن إسرائيل "لن تكون تشيكوسلوفاكيا"[2].

قيل إن بوش استشاط غضباً إزاء قيام شارون بتشبيهه بنفيل تشمبرلين، وبادر سكرتير البيت الأبيض الصحفي آري فلايشر إلى وصف ملاحظات شارون بأنها "غير مقبولة"[3]. ومع أنه قدم اعتذاراً شكلياً فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي سارع إلى استنفار

---

1 - كورت آيخنفالد "يهود الولايات المتحدة ينشقّون حول تحول واشنطن بشأن الدولة الفلسطينية، نيويورك تايمز 2001/1/5. في الوقت نفسه عَبَّر رئيس الوزراء توني بلير "عن تأييد بريطانيا الأقوى إلى الآن لكيان دولة فلسطينية،" مايكل دوبز، "بلير يؤيد إيجاد دولة فلسطينية"، واشنطن بوست 2001/10/16.

2 - جيمس بَنَتْ، "يحاول شارون استحضار ميونيخ لإنذار الولايات المتحدة حول -الاسترضاء-،" نيويورك تايمز 2001/10/5؛ جين بيرلز وكاثلين كيو. سيلي، "الولايات المتحدة توبخ شارون بقوة على انتقاده لبوش، معتبرة الأمر -غير مقبول- "نيويورك تايمز 2001/10/6؛ شلومو شامير، "يهود الولايات المتحدة: شارون -قلق- إزاء التمييز بين إرهاب وإرهاب"، هآرتس 9/18/ 2001. آلان سيبرس ولي هوكشتادر، "خطاب شارون يثير حفيظة الولايات المتحدة،" واشنطن بوست 2001/10/6. للاطلاع على ما يشير إلى أن إسرائيليين آخرين تقاسموا مخاوف شارون، انظر إسرائيل هاريل، "دروس من الحرب التالية،" هآرتس 2001/10/6.

3 - جاك دونللي، "الأمة عازمة على دفع شارون إلى الاتفاق"، بوسطن غلوب 2001/10/10؛ هوكشتادر وسيبرس "خطاب شارون يثير حفيظة الولايات المتحدة،" بيرلز وسيلي "الولايات المتحدة توبخ شارون بقوة".

اللوبي لإقناع إدارة بوش والشعب الأمريكي بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تواجهان خطراً مشتركاً متمثلاً بالإرهاب[1]. راح الموظفون الإسرائيليون وممثلو اللوبي يكررون تأكيد عدم وجود أي فرق بين عرفات وأسامة بن لادن، ويشددون على أن من واجب الولايات المتحدة وإسرائيل أن تعزلا الزعيم الفلسطيني المنتخب وأن توقف أي تعامل معه[2].

راح اللوبي أيضاً ينشط في الكونغرس. ففي 16 تشرين الثاني/نوفمبر وجه 89 شيخاً (سيناتوراً) رسالة إلى بوش مادحين رَفْضَه لقاء عرفات، ولكنْ مطالبين الولايات المتحدة أيضاً بالكف عن منع إسرائيل من الانتقام من الفلسطينيين مصرين على قيام الإدارة بالإعلان صراحة عن تأييدها الثابت لإسرائيل. وحسب ما قالته النيويورك تايمز فإن الرسالة "خرجت من رحم اجتماع عقد قبل أسبوعين بين قادة الجالية اليهودية الأمريكية وعدد من كبار الشيوخ"، وقد أضافت الجريدة أن الآيباك "كان استثنائي الفعالية والنشاط على صعيد توفير المشورة بالنسبة إلى الرسالة"[3].

---

1 - لي هوكشتادر، "شارون ميال إلى الاعتذار حول النزاع مع الولايات المتحدة،" واشنطن بوست 2001/10/7؛ سيرج شميمان، "شارون يكشف عن هواجس إسرائيلية حين يذكِّر بميونيخ،" نيويورك تايمز 2001/10/6.

2 - ألوف بن، "تحليل: التمسك بقَبْضَة قَش" هآرتس 2001/9/18؛ مقتطفات من حديث لشارون،" نيويورك تايمز 2001/12/4؛ وليم سافاير، "-إسرائيل أم عرفات؟-"، 2001/12/3.

3 - إيلين سيولينو "شيوخ يطالبون بوش بالامتناع عن إزعاج إسرائيل"، نيويورك تايمز 2001/11/17.

مع حلول أواخر تشرين الثاني/نوفمبر كانت العلاقات بين تل أبيب وواشنطن قد شهدت تحسناً ذا شأن. تمثل السبب، في جزء منه، بمحاولات الآيباك الرامية إلى جر السياسة الأمريكية في الاتجاه الإسرائيلي، غير أنه تمثل أيضاً بانتصار الولايات المتحدة الأوّلي في أفغانستان، الأمر الذي أدى إلى تقليص الحاجة المتصوَّرة لدعم العرب في التعامل مع القاعدة. قام شارون بزيارة البيت الأبيض أوائل كانون الأول/ ديسمبر وعقد لقاء ودياً مع بوش[1].

غير أن المشاكل برزت ثانية في نيسان/ أبريل 2002، بعد قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق عملية الدرع الدفاعية واستئناف التحكم بجُل المناطق الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية[2]. كان بوش يعلم أن من شأن تحرك إسرائيل أن يدمر صورة أمريكا في العالمين العربي والإسلامي وأن يفضي إلى تقويض أساس

1 - دانا ميلبانك، "الناطق باسم بوش لطيف إزاء الهجوم الإسرائيلي"، واشنطن بوست 2001/12/3؛ سافاير، "-إسرائيل أم عرفات؟-"؛ ديفد سانجر، "الولايات المتحدة محرجة حول الإرهاب في إسرائيل،" نيويورك تايمز 2001/12/4.

2 - كايث بي. ريتشبورغ ومولي مور، "إسرائيل ترفض سحب القوات"، واشنطن بوست 2002/4/11. جميع الاقتباسات في هذه الفقرة مأخوذة من فريد زكريا، "إذلال كولن باول: على بوش أن يدعم وزير خارجيته بوضوح. وإلا فلابد له من تعيين وزير جديد"، نيوزويك 2002/4/29. انظر أيضاً مايك آلن وجون لانكاستر، "شارون المتحدي يخسر الدعم في البيت الأبيض"، واشنطن بوست 2002/4/11؛ ثمة وصف لغضب إدارة بوش من شارون.

الحرب على الإرهاب، فسارع إلى مطالبة شارون في 4 نيسان/ أبريل بـ "وقف الاجتياح والشروع في الانسحاب". وقد أكد هذه الرسالة بعد يومين اثنين قائلاً إنها تعني "الانسحاب دون تأخير". وفي السابع من نيسان/ أبريل قامت مستشارة بوش للأمن القومي كوندوليزا رايس بإبلاغ المراسلين بأن "-دون تأخير- يعني دون تأخير. إنه يعني الآن". في اليوم نفسه توجه وزير الخارجية كولن باول إلى الشرق الأوسط للضغط على جميع الأطراف من أجل وقف القتال والبدء بالتفاوض[1].

اندفعت إسرائيل ومعها اللوبي إلى العمل. شكل كولن باول، الذي بدأ يشعر بتحرك محموم من جانب الموظفين الموالين

---

1 - جدير بالملاحظة أن الشعب الأمريكي كان عموماً مؤيداً لجهود بوش الرامية إلى ممارسة الضغط على إسرائيل ربيع 2002. كَشَفَ استطلاع للتايم والسي. إن. إن. في 10 - 11نيسان/أبريل عن أن 60 بالمئة من الأمريكيين شاعرون بأن مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل يجب وقْفُها أو تقليصها إذا رفض شارون الانسحاب من المناطق الفلسطينية التي كان قد احتلها مؤخراً. "استطلاع: الأمريكيون يؤيدون قطع المساعدة عن إسرائيل،" نشرة رويترز الإخبارية 2002/4/12؛ وكالة الصحافة الفرنسية 2002/4/13. كذلك انظر إسرائيل والفلسطينيون (برنامج عن مواقف السياسة الدولية، جامعة ميريلاند، مرهَّن في 2002/8/15). يضاف إلى ذلك أن 75 بالمئة ممن أُشْرِكوا في الاستفتاء رأوا أن على باول أن يقابل عرفات لدى زيارته لإسرائيل. أما فيما يخص شارون فإن 35 بالمئة فقط عدُّوه جديراً بالثقة، في حين رأى 35 بالمئة أنه تاجر حروب، 20 بالمئة قالوا عنه إرهابي، و25 بالمئة اعتبروه عدواً للولايات المتحدة.

لإسرائيل في مكتب تشيني والبنتاغون، جنباً إلى جنب مع خبراء محافظين جدد مثل روبرت كيغن ووليم كرستول، الذين اتهموه بأنه "كاد يطمس الحد الفاصل بين الإرهابيين من جهة وأولئك الذين يحاربون الإرهابيين من جهة ثانية"، هدفاً رئيسياً[1]. تمثل هدف ثانٍ ببوش نفسه، الذي تعرض لضغوط قوية من قادة يهود وإنجيليين مسيحيين، علماً أن الأخيرين فريق أساسي في قاعدته السياسية. كُلٌّ من توم ديلاي وديك آرمي كانا استثنائيي الحماسة بشأن ضرورة دعم إسرائيل، إضافة إلى أن ديلاي وزعيم الأقلية

1 - وليم كْرِسْتول وروبرت كيغن، "يا كبار المساعدين في البيت الأبيض: - اعترفوا!-"، ويكلي ستاندرد 2002/4/11. ثمة وصف صارخ للغضب الذي صَبَّه اللوبي على باول حين كان في الشرق الأوسط، انظر بوب ودورد، بوش في الحرب (نيويورك، سايمون آند تشستر، 2002)، ص: 323 -326 . انظر أيضاً سيمبسون "الزعيم الإسرائيلي أقوى نفوذاً من باول في واشنطن"، صندي تلغراف (لندن) 2002/4/14 التي تصف مؤتمراً صحفياً مشتركاً لباول وشارون ملاحظة أن "لغة وزير الخارجية، حركاتٍ وألفاظاً، لم تكن بالتأكيد لغةَ ولي النعمة الآتي لمحاسبة أحد العملاء. هيهات! بدا باول متملقاً، مداهناً؛ لاشك أنه يدرك مدى الدعم الذي يتمتع به شارون هناك في واشنطن ومدى النفوذ الذي يملكه أصدقاؤه هناك لدى الرئيس". جدير أيضاً بالملاحظة أن رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، الذي كان يدافع عن وجهة نظر إسرائيل في الولايات المتحدة في تلك الأثناء، قال، حتى قبل وصول باول إلى إسرائيل، إن رحلته "لن تفيد في شيء". إيلين سيولينو، "نتنياهو يقول إن مهمة باول -لن تساوي شيئاً- ويلح على نفي عرفات"، نيويورك تايمز 2002/4/11.

في مجلس الشيوخ ترنت لوت زارا البيت الأبيض وحَذَّرا بوش شخصياً من متابعة تلك السياسة[1].

أولى إشارات إذعان بوش ظهرت في الحادي عشر من نيسان/ أبريل - بعد أسبوع واحد فقط من مطالبة شارون بسحب قواته - حين أعلن آري فلايشر أن الرئيس يعتقد أن شارون "رجل

1 - جيمس دي. بَسَّر، "لا -فالس- في تنيسي،" جويش ويك 2002/12/27. انظر أيضاً مايك آلن وجوليت آيلبرين، "خلاف بين البيت الأبيض وديلاي،" واشنطن بوست 2002/4/26؛ جوديث آيلبرين وهلين ديوار، "صانعو القانون يؤيدون هجوم إسرائيل"، واشنطن بوست 2002/5/3. كان بوش يشعر بضغوط مكثفة ليس فقط من المشرِّعين بل ومن قادة يهود ومسيحيين إنجيليين. انظر مايك آلن وجون لانكاستر، "شارون المتحدي يخسر تأييد البيت الأبيض"، واشنطن بوست 2002/4/11؛ دان بالز، "تصريح بوش عن الشرق الأوسط يعكس توتراً في الحزب الجمهوري (GOP)، "واشنطن بوست 2003/4/7؛ أليزابيث بوميلر، "بوش يوقد مساعده ليتحدث أمام الجمهور لإطفاء نار الغضب المتصاعدة،" نيويورك تايمز 2002/4/16؛ برادلي بيرستون، "الخلفية هل يستطيع بوش أن يضغط على شارون من أجل السلام؟" هآرتس 2002/5/6؛ آكيفا إيلدار، "بوش وإسرائيل، 1991 و2002،" هآرتس 2002/5/6؛ أليسون ميتشل "قيادات أمريكا السياسية تسعى إلى الوحدة حول الشرق الأوسط، ولو مؤقتاً،" واشنطن بوست 2002/4/12؛ وليم سافاير، "أن تكون حليفاً،" نيويورك تايمز 2002/4/11؛ آلان سيبرس "الانقسام السياسي يحبط مسعى باول الشرق أوسطي". واشنطن بوست 2002/4/26؛ وآلان سيبرس وكارن دي يونغ، "الولايات المتحدة تدفع بجهود السلام إلى الأمام،" واشنطن بوست 2002/5/9.

سلام"[1]. ما لبث بوش أن كرر هذا التصريح على الملأ لدى عودة باول من مهمته الفاشلة، وأبلغ المراسلين أن شارون كان قد استجاب على نحو باعث على الرضا لدعوته إياه إلى انسحاب كامل ومباشر[2]. لم يكن شارون قد فعل شيئاً من هذا، إلا أن رئيس الولايات المتحدة كان قد كَفَّ عن أن يكون مستعداً لجعل الحبة قبة.

في الوقت نفسه، راح الكونغرس هو الآخر يتحرك لدعم شارون. في الثاني من أيار/ مايو ضرب باعتراضات الإدارة عرض الحائط واتخذ قرارين يؤكدان دعم إسرائيل. (كانت موافقة مجلس الشيوخ بأكثرية 92 إلى 2؛ وموافقة مجلس النواب بأكثرية 352 إلى 21). جاء القراران، كلاهما، مؤكدين أن الولايات المتحدة "تتضامن مع إسرائيل" وأن البلدين، حسب تعبير قرار مجلس النواب "منخرطان الآن في صراع مشترك ضد الإرهاب". كذلك كانت صيغة مجلس النواب تدين "دعم الإرهاب المتواصل من جانب ياسر عرفات"، الذي قُدم كما لو كان عنصراً مركزياً من عناصر مشكلة

1 - راندال مكلسون، "البيت الأبيض يُضفي لَقَب -رجل السلام- على شارون"، رويترز 2002/4/11؛ بِلّ سامون، "البيت الأبيض ينعّم اللهجة مع إسرائيل،" واشنطن تايمز 2002/4/12.

2 - بيتر سلفين ومايك آلن، "بوش: شارون -رجل سلام-" واشنطن بوست 19/ 2002/4؛ ديفد سانجر، "الرئيس يثني على جهود باول في الشرق الأوسط،" نيويورك تايمز 2002/4/19. للاطلاع على نص المؤتمر الصحفي انظر "الرئيس بوش والوزير باول يناقشان موضوع الشرق الأوسط"، البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي 2002/4/18.

الإرهاب[1]. وبعد بضعة أيام أعلنت بعثة تقصي حقائق برلمانية مؤلفة من الحزبين، في إسرائيل وعلى الملأ، أن على شارون أن يقاوم الضغوط الأمريكية بشأن التفاوض مع عرفات[2]. وفي التاسع من أيار/مايو اجتمعت لجنة تخصيصات فرعية نيابية لدراسة منح إسرائيل مساعدة إضافية بمبلغ 200 مليون دولار لمحاربة الإرهاب. ومع أن وزير الخارجية باول عارض الحُزْمة، فإن اللوبي أيدها، تماماً كما سبق له أن ساهم في صياغة القرارين البرلمانيين[3]. ذهبت معارضة باول أدراج الرياح.

باختصار، أقدم شارون واللوبي على تحدي رئيس الولايات المتحدة وانتصرا. ثمة صحافي في جريدة معاريف الإسرائيلية يدعى حامي شاليف، أفاد بأن معاوني شارون "لم يستطيعوا إخفاء فرحتهم إزاء إخفاق باول. وقد تباهوا بأن شارون حدّق في بوش

---

1 - آيلبرين وديوار "صانعو القانون يؤيدون هجوم إسرائيل"؛ جولييت آيلبرين ومايك آلن، "قادة البرلمان يخططون للتصويت تأييداً لعلاقات موالية لإسرائيل،" واشنطن بوست 2002/5/2؛ أليسون ميتشل، "مجلسا البرلمان يؤيدان إسرائيل بقرارين قويين،" نيويورك تايمز 2002/5/3. للإطلاع على نص القرارين، انظر "قراران -معبران عن التضامن مع إسرائيل-"، نيويورك تايمز 2002/5/3. كذلك انظر ماتيو إي. برغر، "قوانين في الكونغرس تمجد إسرائيل، وتتعامل مع عرفات بوصفه إرهابياً،" جويش بولتن 2002/4/26.

2 - آريه أوسليفان، "وفد أعضاء الكونغرس الزائر ينصح إسرائيل بمقاومة ضغط الإدارة من أجل التعامل مع عرفات،" جيروسالم بوست 2002/5/6.

3 - إيلي ليك، "اللوبي الإسرائيلي يفوز بمعركة الـ 200 مليون دولار،" يونايتد برس انترناشيونال 2002/5/11.

متحدياً وكان الرئيس هو من غض طَرْفَه أولاً(*)"[1]. لم يكن شارون أو إسرائيل بل القوى الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة هي التي اضطلعت بالدور الحاسم في هزيمة بوش.

لم يتغير الوضع منذ ذلك الوقت. رفضت إدارة بوش استئناف التعامل مع عرفات الذي ما لبث أن رحل في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بادرت الإدارة على الأثر إلى احتضان الزعيم الفلسطيني الجديد، محمود عباس، ولكنها لم تفعل شيئاً على صعيد تمكينه من الحصول على دولة قابلة للحياة. واصل شارون تطوير مخططاته القاضية بـ "فك الارتباط" الأحادي مع الفلسطينيين، على أساس الانسحاب من غزة مصحوباً بالتوسع المستمر في الضفة الغربية، هذا التوسع المنطوي على بناء "السور الأمني"

(*) بمعنى أن شارون انتصر على بوش في مباراة عض الأصابع (المترجم).

1 - مقتبس في جفرسون مورلي، "مَنْ المسؤول؟" واشنطن بوست 4/26/ 2002. علّق آكيفا إيلدار قُبَيْل قيام شارون بسحق بوش قائلاً: "لدى شارون خبرة واسعة في إلصاق الأمر بالأمريكيين... الذين كانوا يحمّلون المسؤولية آخر المطاف فيما يخص جميع المشكلات من الإرهاب الفلسطيني إلى أخطاء عرفات أو أخطاء السياسة الداخلية". انظر "الكلمات ليست كافية"، هآرتس 2002/4/8. لم يتأخر المعلقون حول العالم عن الإمساك بإذلال بوش أيضاً. سارعت جريدة أسبانيا الأولى إل بايس إلى التعبير عن آراء العديد من المراقبين الخارجين قائلة: "إذا كان وَزْن البلد يقاس بمستوى تأثيره في الأحداث، فإن القوة العظمى ليست هي الولايات المتحدة الأمريكية بل إسرائيل". مقتبس في مورلي، "مَنْ المسؤول؟" [من الذي يمسك بزمام القيادة؟].

المزعوم، مع الاستيلاء على أراضٍ عائدة للفلسطينيين وتوسيع جملة الكتل الاستيطانية وشبكات الطرق. وبرفضها التفاوض مع عباس (الذي يفضّل تسوية تفاوضية) وحرمانها له من تحقيق أي مكاسب ملموسة للشعب الفلسطيني، ساهمت استراتيجية شارون مساهمة مباشرة في انتصار حماس الانتخابي الأخير[1]. إلا أن إسرائيل باتت، بوجود حماس، مسلَّحة بذريعة أخرى للامتناع عن التفاوض. ظلت الإدارة تدعم تحركات شارون (وتحركات خَلَفه يهود أولمرت)، بل وقد بارك بوش سلسلة من عمليات الضم الإسرائيلية الأحادية في المناطق المحتلة قالباً سياسة الدولة لجميع رؤساء الجمهورية منذ لندون جونسون رأساً على عقب[2].

1- برادلي بيرستون، "حماس تنقذنا"، هآرتس 2006/1/18؛ آكيفا إيلدار، "كاديما نحو شرق أوسط جديد،" هآرتس 2005/1912؛ المؤلف نفسه، "من يحتاج إلى أبي مازن؟" هآرتس، 2005/11/7؛ ران هاكوهن، "حماس وإسرائيل: توأمان متنافسان،" آنتي وور دوت كوم 2006/2/6؛ إم. جي. روزنبرغ، "لا شريك . كما هي الحال دائماً" آي. بي. إف. الجمعة عدد 260 2006/2/3؛ داني روبنشتاين، "لم نفعل سوى قلب اللاشريك،" هآرتس 2006/2/5؛ "فوضى في صفوف الفلسطينيين،" نيويورك تايمز . افتتاحية 2006/1/17.

2 - بشأن آراء الرؤساء السابقين، انظر كلايد آر. مارك، "العلاقات الإسرائيلية . الأمريكية" إيجاز برلماني (واشنطن، العاصمة: جهاز أبحاث البرلمان 8/29/ 2002)، ص: 7. في 2004/4/14، أقْدَم بوش على مخالفة أسلافه وأعلن أن إسرائيل لن تضطر إلى إعادة جميع الأراضي التي احتلتها في 1967، وأن الفلسطينيين لن يُمَكَّنوا من العودة إلى مواطنهم السابقة في إسرائيل، بل سيتعين عليهم أن يستقروا في دولة فلسطينية جديدة. انظر "تصريح للرئيس عن عملية السلام الإسرائيلية . العربية،" 2004/4/14؛ و"رسالة الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء شارون،" 2004/4/14.

صحيح أن موظفين أمريكيين وجهوا انتقادات مخففة إلى عدد قليل من التحركات الإسرائيلية، غير أنهم لم يفعلوا شيئاً ذا شأن على صعيد المساهمة في خلق دولة فلسطينية قابلة للحياة، حتى إن مستشار الأمن القومي الأسبق برنت سكوكروفت أعلن في تشرين الأول/أكتوبر 2004 أن شارون قد نجح في "لف" الرئيس بوش "على خنصره". (في تحويله إلى ألعوبة بين يديه)[1]. إن بوش متأكد من أنه سيواجه غضب اللوبي ومؤيديه في الكونغرس إذا ما حاول إبعاد الولايات المتحدة عن إسرائيل، أو حتى توجيه الانتقاد إلى الأفعال الإسرائيلية في المناطق المحتلة. ومرشحو الرئاسة في الحزب الديمقراطي يفهمون حقائق الحياة هذه أيضاً، الأمر الذي جعل جون كري يبالغ في استعراض دعمه الخالص لإسرائيل في 2004، والذي يدفع هيلاري كلنتون إلى فعل الشيء نفسه اليوم[2]. يبقى الحفاظ على استمرار الدعم الأمريكي لسياسات إسرائيل

---

1 - "الولايات المتحدة: سكوكروفت ينتقد سياسة إدارة بوش الخارجية،" فاينانشال تايمز 2004/10/13. كذلك انظر غْلَنْ كَسْلر، "سكوكروفت منتقداً بوش،" واشنطن بوست 2004/10/16.

2 - عن كَري، انظر غادي دختر، "تحليل: الرئيس كَري عن إسرائيل،" نشرة بونايتد برس انترناشيونال2004/7/9؛ ناتان غوتمان، "ورقة كَري توجز الدعم لإسرائيل،" هآرتس 2004/7/2؛ ناتان غوتمان، "كري يلتحق بركب التطبيل والتزمير لشارون في تأييد خطة فك الارتباط بغزة،" هآرتس 25/ 2004/4. وعن كلنتون انظر آدم دِكْتر، "هيلاري: كنتُ ملزمة بإثبات أشياء كثيرة،" جويش ويك 2005/11/18؛ كرستن لومباردي، "هيلاري ترى إسرائيل -منارة- للديمقراطية،" فيليج فويس 2005/9/11؛ سونيا فيرما "أكدت كلنتون تحالف الولايات المتحدة وإسرائيل،" نيوز دي 2005/11/15؛ راشيل زاباركس فريدمان، "عضو مجلس الشيوخ إسرائيل،" ناشيونال ريفيو على الهواء 2005/5/25.

المعادية للفلسطينيين هدفاً جوهرياً للوبي، غير أن طموحات هذا اللوبي لا تقف عند هذا الحد. فهو يريد من أمريكا أيضاً أن تمكِّن إسرائيل من أن تبقى القوة الإقليمية المهيمنة. لا غرابة إذن أن تعمل الحكومة الإسرائيلية يداً بيد مع الجماعات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة من أجل صياغة سياسة إدارة بوش إزاء كل من العراق، سورية، وإيران، جنباً إلى جنب مع مخطَّطها الأكبر القائم على إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط.

إسرائيل والحرب العراقية

مع أن الضغط الصادر عن إسرائيل واللوبي لم يكن العامل الوحيد الكامن وراء قرار الولايات المتحدة القاضي بالهجوم على العراق في آذار/مارس 2003، فإن هذا الضغط كان عنصراً حاسماً. يعتقد بعض الأمريكيين أن هذه كانت "حرباً من أجل النفط"، غير أنه ليس ثمة أي دليل داعم لمثل هذا الاعتقاد. بدلاً من ذلك كان الدافع وراء الحرب متمثلاً، في جزء كبير منه، بالرغبة في جعل إسرائيل أكثر أمناً. برأي فيليب زليكوف، وهو عضو المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية لدى الرئيس (2001 – 2003)، مدير تنفيذي للجنة 9/11، ومستشار حالي لوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، لم يكن "التهديد الفعلي" المنبعث من العراق تهديداً للولايات المتحدة[1]. وقد قال زليكوف أمام

1 – عماد مكاي "تم غزو العراق –لحماية إسرائيل–. موظف أمريكي،" ايشيا تايمز على الهواء 2004/3/31. زليكوف أيضاً عمل مع رايس في مجلس الأمن القومي حين كان جورج انش. دبليو. بوش رئيساً وشاركها في =

جمهور من جامعة فيرجينيا في أيلول/سبتمبر 2002 إن "التهديد المضمر" كان هو "التهديد ضد إسرائيل"، مضيفاً أن "الحكومة الأمريكية لا تريد المبالغة في التعويل على ذلك خطابياً لأنه لا يتمتع بأي شعبية".

في السادس عشر من آب/أغسطس 2002، قبل مبادرة نائب الرئيس تشيني إلى إطلاق حملة الدعوة إلى الحرب بخطاب متشدد أمام قدماء محاربي الحروب الخارجية، تحدثت الواشنطن بوست عن أن "إسرائيل تلح على رسميي الولايات المتحدة طالبة تأخير الضربة العسكرية ضد صدام حسين العراق"[1]. عند هذه النقطة كان التنسيق الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة قد اكتسب، برأي شارون، "أبعاداً غير مسبوقة"، وكان موظفو الاستخبارات الإسرائيلية قد زوَّدوا واشنطن بعدد من التقارير

= تأليف كتاب عن إعادة توحيد ألمانيا. كان أيضاً أحد المؤلفين الرئيسين لوثيقة إدارة بوش الثاني عام 2002 بعنوان استراتيجية الأمن القوي، التي تمثل أشمل عرض رسمي لما باتت تُعْرَف باسم عقيدة بوش.

1 - جيسون كيسر، "إسرائيل تلح على الولايات المتحدة بالهجوم،" واشنطن بوست 2002/8/16. انظر أيضاً آلوف بن "رئيس الوزراء يلح على الولايات المتحدة طالباً عدم تأخير توجيه الضربة ضد العراق،" هآرتس 8/16/ 2002؛ الكاتب نفسه، "معاون رئيس الوزراء: التأخير في هجوم الولايات المتحدة يمكِّن العراق من التعجيل ببرنامج التسلح،" هآرتس 2002/8/19؛ روفن بدهاتزور، "مصلحة إسرائيل في الحرب على صدام،" هآرتس 8/4/ 2002؛ زئيف شيف "اقتحام الوعورة،" هآرتس 2002/8/16.

المنذرة المختلفة عن برامج أسلحة التدمير الشامل لدى العراق[1]. وقد أفاد جنرال إسرائيلي متقاعد بأن "جهازا الاستخبارات الإسرائيلي كان شريكاً كاملاً في الصورة التي قدمها جهاز الاستخبارات الأمريكي والبريطاني بشأن قدرات العراق غير التقليدية"[2].

---

1 - جدعون آلون، "شارون للندوة: العراق هو الخطر الأكبر بالنسبة إلينا،" هآرتس 2002/8/13. في مؤتمر صحفي مع الرئيس بوش بالبيت الأبيض في 2002/10/16 قال شارون: "يسرني أن أشكرك أيها السيد الرئيس، على الصداقة والتعاون. وبمقدار ما أتذكر، ونحن نتطلع إلى الوراء لأعوام عديدة، أعتقد أنه لم يسبق لنا أن كانت لدينا مثل هذه العلاقات مع أي رئيس من رؤساء الولايات المتحدة، ولم يسبق لنا أن شهدنا مثل هذا التعاون الحاصل مع الإدارة الحالية حول جميع الأمور". للاطلاع على نص المؤتمر الصحفي، انظر "الرئيس بوش يرحب برئيس الوزراء شارون في البيت الأبيض؛ جولة أسئلة وأجوبة مع الصحافة،" وزارة الخارجية الأمريكية 2002/10/16. انظر أيضاً كايسر، "بوش وشارون متطابقان تقريباً حول سياسة الشرق الأوسط".

2 - شلومو بروم، "إخفاق استخباراتي،" تقويم استراتيجي (مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب) 3/6 (تشرين الثاني/نوفمبر 2003)، ص: 9. كذلك انظر "تقويم استراتيجي: مختارات من وسائل الإعلام 1998 -2003 ،" المصدر نفسه، ص: 17 -19 ؛ جدعون آلون، "التقرير يصفع تقويم الأخطار المتمثلة بليبيا والعراق،" هآرتس 3/28/ 2004؛ دان يارون، "التقرير الإسرائيلي يهاجم الاستخبارات لتضخيمها التهديد العراقي،" جي. تي. إيه.، 2004/3/28؛ غْرَغْ ماير، "التقرير الإسرائيلي يلوم الاستخبارات بشأن العراق"، نيويورك تايمز 2004/3/28؛ جيمس رايزن، حالة حرب: التاريخ السري لوكالة الاستخبارات المركزية وإدارة بوش (نيويورك: سايمون آند تشستر، 2006)، ص: 72 -73 .

كان قادة إسرائيل شديدي الاستياء حين قرر الرئيس بوش التماس تفويض مجلس الأمن الدولي بشن الحرب في أيلول/سبتمبر، بل وزاد قلقهم حين وافق صدام حسين على عودة المفتشين الدوليين إلى العراق، لأن مثل هذه التطورات بدت عوامل اختزال لاحتمال الحرب. وزير الخارجية (الإسرائيلي) شيمون بيريس قال للمراسلين في أيلول/سبتمبر 2002 إن "الحملة ضد صدام ضرورية، واجبة. قد تكون عمليات التفتيش وفرق المفتشين مجدية في التعامل مع أناس محترمين، أما الأوغاد فقادرون بسهولة على هزيمة عمليات التفتيش والمفتشين"[1].

في الوقت نفسه كتب رئيس الوزراء (الإسرائيلي) الأسبق يهود باراك في النيويورك تايمز زاوية رَأْي محذِّراً من أن "الخطر الأكبر

1- مارك بيرلمان، "التحرك العراقي يضع إسرائيل في الزاوية الأمريكية الإفرادية". فورورد 2002/9/20. يبدأ هذا المقال بـ: "قبول صدام حسين المفاجئ -غير المشروط- بعمليات التفتيش الدولية عن الأسلحة أحْرَجَ إسرائيل كثيراً هذا الأسبوع، وكشف عن حقيقة كونها الدولة الوحيدة الدائبة بنشاط على دعم هدف إدارة بوش المتمثل بتغيير النظام العراقي". كان بيريس شديد الانزعاج من العملية الدولية في الأشهر اللاحقة حتى أقدم منتصف شباط/فبراير 2003 على شن هجوم ضد الفرنسيين مشكِّكاً بمكانة فرنسا بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن. "بيريس يسائل عضوية فرنسا الدائمة في مجلس الأمن،" هآرتس 2003/2/20. في زيارة له إلى موسكو أواخر أيلول/سبتمبر 2002 أوضح شارون للرئيس الروسي بوتين، الذي كان يقود حملة لاعتماد تفتيش جديدة، "أن الوقت الذي ربما كان فيه هؤلاء المفتشون فعّالين قد ولّى". هيرب كاينون، "شارون لبوتين: فات وقت التفتيش عن أسلحة العراق،" جيروسالم بوست 2002/10/1.

الآن كامن في اللافعل"[1]. وقد نشر سلفهُ بنيامين نتنياهو مادة مشابهة في الوول ستريت جورنال بعنوان "تأييداً لإطاحة صدام"[2]. أعلن نتنياهو أن "لا شيء أقل من تفكيك نظامه سيكون مجدياً اليوم" مضيفاً "أعتقد أنني أتحدث باسم الأكثرية الساحقة من الإسرائيليين حين أعلن تأييدي لتوجيه ضربة استباقية إلى نظام صدام". وقد قيل في هآرتس في شباط/ فبراير 2003 إن "الجيش [الإسرائيلي] والقيادة السياسية يتطلعان بلهفة إلى نشوب حرب في العراق"[3].

---

1 – يهود باراك، "تفكيك التهديد النووي العراقي،" نيويورك تايمز 2002/9/4.

2 – بنيامين نتنياهو، "الدعوة إلى الإطاحة بصدام،" وول ستريت جورنال 20/ 2002/9. كانت الجيروسالم بوست استثنائية بعَبقَريَّتها بالنسبة إلى العراق، ناشرة باستمرار افتتاحيات وتعليقات داعية إلى الحرب، متجنبة نشر أي شيء ضدها. ومن الافتتاحيات البارزة "بغداد هي المحطة التالية" جيروسالم بوست 2001/11/15؛ "لا تنتظروا صدّامَ!" جيروسالم بوست 2002/8/18؛ "الدعوة إلى الحرب" جيروسالم بوست 2002/9/9. وللاطلاع على بعض التعليقات النموذجية انظر رون دَرْمَرْ، "الزحف إلى بغداد،" جيروسالم بوست 2001/12/21؛ إفرايم إنبار، "إطاحة صدام، غَرْس الاستقرار،" جيروسالم بوست 2002/10/8؛ جيرالد إم. شتاينبرغ، "تصوُّر تحرير العراق،" جيروسالم بوست 2001/11/18.

3 – آلوف بن، "خلفية: جيش الدفاع الإسرائيلي ينتظر الحرب في العراق بفارغ الصبر،" هآرتس 2002/2/17. انظر أيضاً جيمس بَنَتْ، "إسرائيل تقول إن من شأن الحرب على العراق أن تفيد المنطقة،" نيويورك تايمز 2003/2/27؛ تشمي شاليف، "إسرائيل قلقة من تأخر المعارك الأمريكية في الحرب على العراق،" فورورد 2003/3/7.

غير أن الرغبة في الحرب لم تكن، كما يشي نتنياهو، محصورة بقادة إسرائيل. باستثناء الكويت التي غزاها صدام في 1990، كانت إسرائيل البلد الوحيد في العالم الذي كان فيه الساسة والجمهور على حد سواء مؤيدين للحرب بحماسة[1]. وقد لاحظ الصحافي جدعون ليفي في ذلك الوقت أن "إسرائيل هي البلد الوحيد في الغرب الذي يؤيد قادتُه الحرب دون تحفظ والذي لا يُسمع فيه صدى لأي رأي بديل"[2]. حقاً، بالغ الإسرائيليون في اندفاعهم حماسة غوغائية للحرب إلى درجة جعلت حلفاءهم في أمريكا يطلبون منهم أن يخففوا من خطابهم الصقري المتشدد، كي لا تبدو الحرب حرباً من أجل إسرائيل[3].

---

1 – حقاً، ثمة استطلاع في شباط/فبراير 2003 أفاد بأن 77.5 بالمئة من يهود إسرائيل أرادوا قيام الولايات المتحدة بمهاجمة العراق. إفرايم يار وتامار هيرمان، "ثَبْتُ السلام: أكثرية الإسرائيليين تدعم الهجوم على العراق،" هآرتس 2003/3/6. أما فيما يخص الكويت فإن استطلاعاً للرأي العام نُشر في آذار/مارس 2003 وجد أن 89.6 بالمئة من الكويتيين كانوا مؤيدين للحرب الوشيكة على العراق. جيمس موريسون، الكويتيون يدعمون الحرب،" واشنطن بوست 2003/3/18.

2 – جدعون لفي، "صمت يصُمُّ الآذان،" هآرتس 2002/10/6.

3 – انظر دان آيزنبرغ، "وزارة الخارجية تحذِّر من أن كلام الحرب الإسرائيلي سوف يؤجج اللاسامية الأمريكية،" جيروسالم بوست 2003/3/10، الأمر الذي يسلط الضوء على حقيقة أن "وزارة الخارجية تلقت تقارير من الولايات المتحدة" توصي الإسرائيليين بخفض درجة حرارة تصريحاتهم لأن "وسائل الإعلام الأمريكية" تصوِّر إسرائيل بوصفها "ساعية إلى إقحام الإدارة في حرب". ثمة أيضاً ما يشير إلى أن إسرائيل نفسها كانت =